وتعالت صيحة الشعب:

عبدالرخام.. أكل اللحم وساب العظام!

سعيد احمد الجناحي

ذكرني خبر قراته في صحيفة الشعب المصرية في عددها ٥٩٠، المقولة المعروفة «عبدالرخام اكل اللحم وساب العظام» وتطلق هذه المقولة على النسر المتوحش ذي اللون الابيض الذي يحوم ليكتشف الفتة فينقض مع شلكلته من النسور لنهشها وتبعد النمورذات اللون الرمادي او الاسود عن مشاركتها حتى وان كان احدها هو المكتشف للفتة او الضحية والتي تكون عادة من الماشية الميتة.

وحين يرى الناس مثل تلك المعركة تتعالى اصواتهم «عبد الرخام اكل اللحم وساب العظام».

وفي مصر تعالت صيحة الشعب بقولها «الصراع حسم حول اعادة اعمار الكويت لصالح الشركات الامريكية الى ٧٠٪ من اجمالي المتعاقدات في مراحلها الاولى والثانية حتى تصور بناء كويت جديدة تحتل فيه الشركات الامريكية هذه النسبة تقريبا ومن هنا تسلمت الحكومة الامريكية الكعكة كلها لتاكلها حتى تشبع وترك لفيمات قليلة للشركات البريطانية والفرنسية والسعودية والكويتية ذاتها.. وامريكا هي التي تمنح من الباطن!!

اما نصيب مصر فقد حددها وزير الاسكان الكويتي بعد عدة اجتماعات مع نظيره المصري بـ ١٣٪ من مجموع وحجم عقد الايجار ولكن ماحدث تقول الشعب خلال لقاء المهندس حسب الله الكفراوي مع الشيخ سعد العبدالله رئيس الوزراء في الكويت لم يكن هناك سوى مسكن اداري عهد به الى وزير التعمير ان رغب في ذلك لكي يعاد ترميمه من اثار الحرب».

وهكذا جاءت صحية الشعب لتؤكد الاسلوب الامريكي اسلوب حرية الاحتكار الاستغلال منطق الشركات الاحتكارية الامريكية المهيمنة

السلطة الامريكية التي ترى ان حرية امريكا فوق كل الحريات بما في ذلك حرية العدوان.

في بداية الازمة واثناها تميز التشدد الامريكي الرافض لاي مبادرة سلام باسلوب رافض ووقح، حينها وزعوا الهبات والتسامح عن مديونياتهم لكل من وافق على خططتهم وسياستهم اما من رفض تلك السياسة وخاصة البلدان العربية الواقعة على مقربة من مسرح الازمة راوح الاسلوب الامريكي بين الترغيب والتهديد كاسلوب للتفاهم تحت شعار من ليس معنا فهو ضدنا.

ونجح الامريكان في الانقضاض بقواتهم وامكانات عربهم وحلفائهم على الشعب العراقي الذي اشهر ارادته رفضا للتعنت الامريكي رغم اداركه باستحالة الانتصار امام الحشد الامريكي الصهيوني وقوات الحلفاء بعد ان تمكنت السياسة الامريكية من التحايل الدولي واصدار درزن من القرارات.

الامريكان هدموا قدرة العراق ولكنهم لن يستطيعوا هد ارادة الشعب العراقي في اعادة بناء العراق الصناعي في ظل قيادته الحالية او المتجددة لانه امن بان التحدي بعهم السيتيل والحاجة ام الاختراع والياباني الذي هدمه الامريكان بقنبلة هوروشيما الذرية نهض عملاقا فاقت صناعته امريكا.

الامريكان احكموا قبضتهم على الثروة البترولية في الخليج ليصبحوا اصحاب السيادة في تحديد اسعاره وانتاجه وتصديره لكنهم لن يستطيعوا ايقاف حركة تطور شعوب بلدان الخليج ان حكم الإسر المطواعة قد هدم ولم يعد له مكانا في المستقبل ولن يولد الحاكم حاكما الى الابد زمن الشعوب قادم لتكون هي مصدر السلطة وليس الفرد ملكا او اميرا او شيخا وتاكيدا لن يسود منطق السلطة للشعب والحكم للاسرة.

واخيرا انفرد الامريكان بالغنائم والتعويضات والمكاسب. فقد كشف سياسي الماني ان الولايات المتحدة تسعى للحصول على مايزيد بعدة مليارات من الدولارات عما انفقته في حرب الخليج.

اكد ذلك فولنجاغ روث الخبير الاقتصادي الالماني وعضو الحزب الديمقراطي الاشتراكي المعارض ان الامريكيين طلبوا مامجموعة (٦٠) مليار دولار من الكويتيين والسعوديين واليابانيين والالمان بينما ابلغوا الكونجرس عندهم انهم انفقوا (٤٢) مليار دولار في الحرب مما حدى بالناطق الصحفي الرسمي الالماني ان اعلن في مؤتمر صحفي قائلا «ان بون ستناقش واشنطن بالتاكيد في كيفية انفاق الاموال الالمانية التي بلغت قيمتها (١١) مليار دولار في شكل مبالغ نقدية ومعدات لقوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق اضافة الى تصريح لمسؤول في وزارة المالية الالمانية ان جزءا من ذلك المبلغ لم يسلم بعد الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

الم اقل ان «عبد الرخام اكل اللحم وساب العظام» وعلى المنساقين وراؤه ان يفحصوا العظام.

قضية تهريب البضائع في ميناء عدن

يُحال من تكبوها للتحقيق

خاص/ صوت العمال

● اوضح الاخ مدير امن الموانى الى انه بعد ان تم التحقيق الاولى من قبل الجمارك وامن الموانى في تلك القضايا التهريبيه التي اكتشفها مكتب جمارك عدن وامن الموانى سيتم احالتها الى الجهات المختصة لاستكمال التحقيق فيها واحالتها الى القضاء.

● وكانت صوت العمال قد حصلت على بعض من تفاصيل ملخص تلك التحقيقات وبالذات القضية رقم ٣ والتي كانت على النحو التالي :-

● في ٩١/٢/٢٥ تم : حجز طردين يحتويان على بضاعة متنوعة وبكميات تجارية في بوابة رصيف المعلا من قبل رجال امن الموانى للاشتباه في قيمة البضاعة. وحينها تم تشكيل لجنة من قبل مكتب جمارك عدن وبالتنسيق مع امن الموانى لاعادة جرد البضاعة حيث اتضح بان البضاعة المدونة في البيانات ليست تلك التي موجودة في الطرود والتي كان قد حدد لها رسم جمركي قدره ٣٠٣/٧٥ دينار وبعد اعادة الجرد اتضح بان الموظف الذي وضع الضريبة الجمركية قد تجاوز مبلغ وقدره /١٦٦٩/٠٦٠ دينار [اي عمل على تخليص التاجر من دفعها !!] كما تاكد لتلك اللجنة بان البيانات مزورة وقد تم استبدالها.. وحينها تم فتح ملف للتحقيق في ذلك من قبل امن الموانى.. ومن خلال قراءة سريعة للملف يتضح ان تلك القضية هي قضية تهريب عن طريق تزوير المستندات واعتبر ذلك اخلالا بالثقه من قبل بعض رجال امن الموانى وموظفي الجمارك.

● اعترف صاحب العلاقة [التاجر] بانه اتفق مع احد المواطنين الذي لديه قريب يعمل في امن الموانى بالقيام باجراء المعاملة الجمركية والتزم الاول للثاني والاخير بان يرفع لهما مقابل قيامهم بالمتابعة والتحايل عن الضريبة الجمركية عن طريق - رشوة بعض الموظفين والمتعاونين بقصد التخلص من جزء من الضريبة الجمركية مبلغ (٤٠) الف شلن.

● اتضح انه اثناء عملية استكمال اجراءات التفتيش لم تفتح الطرود وسجلت بضائع غير البضاعة الموجودة بداخلها.

● واخيراً نصحت تلك اللجنة اولاً العمل على استيفاء فارق الرسوم الجمركية وهو المبلغ ١٦٦٩/٦٠ دينار مع فرض غرامة على التاجر وفقاً لقانون الجمارك والتي قدرة ب ٣٣٣٨/١٢٠ دينار على ان يستمر التحقيق في قضية التزوير الواردة مع احالة القضية الى الجهات الامنية والقضائية لاستكمال التحقيقات مع بعض المتورطين والبث فيها قضائياً.

●● صوت العمال وهي تنشر بعض تفاصيل هذه القضية كما وردت في ملف التحقيق الذي اجرى من قبل ادارة امن الموانى و دائرة مكافحة التهريب في مكتب جمارك عدن فان هذه القضية هي : واحدة من القضايا التهريبية التي يجري التحقيق فيها والتي تشير فيها اصابع الاتهام الى وجود بعض المتواطئين من افراد الجمارك وامن الموانى والذي نحرص على عدم ذكر اسمائهم التي كشفها محضر التحقيق ! واثقين من ان الجهات العليا المختصة ستقف بمسؤلية امام المتورطين في هذه القضية وغيرها من القضايا الاخرى وامام الذين يتخاذلون عن اداء مهامهم الوظيفية بمسؤلية وامانة ونزاهة ويخلون بالثقه التي اوليت لهم لتنفيذ سياسة الدولة وخدمة المواطن بامانة دون استغلالهم لوضعهم الوظيفي لتلبية رغباتهم الشيطانية !! اننا بانتظار الاجراءات الرادعه بحق هؤلاء ليكونوا عبره لمن يحاولون سلوك هذا الطريق الخاطئ !!

منذ عام ونصف وسطوح مشروع المياه لم تبن

إب - صوت العمال:

اهالي قرية الضبر ناحية إب ارادوا اقامة مشروع مياه فساهم كل مواطن منهم بدفع الفي ريال لقيام المشروع مناصفة بينهم وبين الدولة.

ومنذ قرابة عام ونصف تم البناء ولم يتبق غير السطوح والذي تكفلت به الدولة وقد صدر امر بقسط الدولة الى مدير المجلس المحلي لكن شيئا لم يتم حتى الان.

عرض الاهالي الامر على مدير ناحية إب اثناء مروره على القرية لكن شيئا لم يتم ايضا.

المواطنون يناشدون بسرعة بناء السطوح للمشروع فقد ارهقهم جلب الماء من مسافة ١٠ كيلو مترات يوميا وكفى انتظار قرابة عام ونصف ويزيد.

في منطقة الوهط م/ لحج :

جماعات خارجة عن القانون تريد أن تفرض الفوضى وتعكر أمن واستقرار المواطنين

(صوت العمال) - خاص :

افادت المعلومات التي حصلت عليها (صوت العمال) من مصادرها الخاصة إن (جماعات) من اهالي منطقة الوهط بمحافظة لحج وبتوجيهات مشبوهه قد شكلوا لجنة مهمتها النظر في قضايا المواطنين ومشاكل المنطقة، وتكون بديله عن لجنة الدفاع الشعبي. واشارت المعلومات إن عدداً من مواطني المنطقة قد اتجهوا في احد ليالي الاسبوع قبل الماضي الى منزل احد اعضاء منظمة لجان الدفاع الشعبي وطالبوه بتقديم استقالته

الجدير بالذكر ان إجتماعاً موسعاً لمواطني المنطقة قد تم الاسبوع قبل الماضي، برئاسة الاخ مساعد مامور مديرية تبن، وفي الاجتماع تم طرح مسالة تغيير اعضاء لجان الدفاع الشعبي الحاليين في المنطقة واستبدالهم بالكبار في السن.. تحت حجة ومبرر إن اللجان الحالية قد فرضها الحزب الاشتراكي اليمني قبل الوحدة دون رغبة المواطنين.. إلا ان هذا (الطرح) قد رفض نتيجة لعدم وجود النصاب الشرعي في هذا الاجتماع حيث حضر الاجتماع اقل من مائة شخص في الوقت الذي يبلغ فيه سكان المنطقة اكثر من (١٥) الف نسمة ! ورغم فشل الاجتماع انفردت بعض الجماعات الذي يشك في انتمائها السياسي بتشكيل لجنة بديلة عن لجنة الدفاع الشعبي الشرعية في المنطقة.

وتراخيص بالبناء في مقبرة ولي الله الصالح عمر بن علي

هذا وتعيش المنطقة حالياً مشاكل عدة بين الاهالي، حيث تقود اللجنة الاهلية البديلة عن لجنة الدفاع الشعبي حملة واسعة لاجراء تغييرات في المنطقة على تعبيد الطرق والبناء والمجاري وغيرها..

من ناحية اخرى، تقدم عدد من مواطني المنطقة بشكوى الى (صوت العمال) حملت (توقيعاتهم) افادوا فيها انه تم منح تراخيص بالبناء لاحد مواطني المنطقة في (مقبرة ولي الله الصالح عمر بن علي) - وقد ادى ذلك الى احتكاكات شديدة بين المواطنين وصاحب البناء ادت الى احتجاز البعض وبضمنهم صاحب البناء في مركز الشرطة بالحوطة.. ونتيجة لتفاقم المشكلة التي وصلت الى الادعاء العام بالمحافظة ورئيس المكتب التنفيذي بمجلس الشعب المحلي، امر الاخ المحافظ بايقاف البناء وتشكيل لجنة للنظر في القضية وعدم منح تراخيص بالبناء في المقابر وهي نفس وجهة نظر الادعاء والاسكان في المحافظة..

هذا وتفيد المعلومات ان صاحب البناء الذي منحت له (الاجازة) بالبناء في المقبرة، ينوي اقامة معرض للملابس الرجالية والنسائية اضافة إلى (استديو) للتصوير، ويعتلي ذلك عمارة سكنية ربما ينوي صاحبها تاجيرها بعد البناء او لاستخدامها الشخصي.

اصلاح السلبيات...

تتمة ص ٨

الفوضى على حساب كفة النظام. واتح من الكثير من المسائل التي سنتناولها في مكان لاحق من هذا المقال.

وعلى اية حال لاتزال الفرصة سانحة لكي تقوم الحكومة بجملة من الاصلاحات، تبدأ اساساً من تصحيح الاخطاء التي اصبحت مادة لقوى سياسية معينة، تستخدمها لتعبئة الشعب في طريق يخالف المصالح الوطنية وامانينا القومية ونقاوة نعابه دينا الاسلامي الحنيف. ومن اجل استعادة الجسور مع الشعب وتفويت الفرصة على اي من كان.. نرى ضرورة الاخذ الفوري بالقضايا التالية.

اولاً: الاستعادة الفورية ودون تاخير للنظام المالي والاداري الذي كان يعمل به في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتعميمه في كافة الوزارات والقطاعات والوحدات الادارية داخل الجمهورية اليمنية. وذلك لكون ذلك النظام من افضل الموروثات من الاستعمار البريطاني وقد شهد الكثير من الخبراء الاجانب على فائدة وديناميكية آليات هذا النظام مالياً وادارياً، وقدرته على الضبط والدقة. وهو افضل وبكل المقاييس من الموروث التركي والامامي، والتحسينات الادارية المصرية.

لقد عاني الكثير من المعاملات الادارية والمالية القائمة على الموروث التركي، وتعطل العمل كثيراً بسبب مثل ذلك النظام اضافة الى كونه يؤسس المداخل للفوضى، ويولد يومياً عشرات الثغرات للنفاذ الى اموال الشعب. كما انه يمثل ابرز الآليات لتعقد عمل الحكومة وبالتالي في النتيجة فشلها والاخذ بالنظام المالي الموروث عن الاستعمار البريطاني مع محاولة تطويره هو المدخل لوضع آليات جديدة تفسح المجال للتطور ونجاح مساعي ونشاط الحكومة بالتاكيد وضبط المال والعمل.

ثانياً: الاغلاق الفوري للاسواق الحرة المتعاملة مع العملة الصعبة، واعادة سيطرة الحكومة على العملة الصعبة وهذا يمثل احد الاسس الهامة لنجاح التقدم الاقتصادي وضبط العملية التجارية والمساهمة في التحكم في الاسعار.. فالمضاربة بالعملة الصعبة يساوي التلاعب في الاسعار.

ان ترك سوق العملة مفتوحاً يؤدي الى تشجيع المضاربات بين التجار للحصول على العملة وبالتالي تحقيق فرصة استيراد هذا التاجر لهذه السلعة او تلك وبالتالي التحكم في سعرها على ضوء نتائج مضاربات العملة الصعبة. وهذا مما يؤدي الى ثراء قلة قليلة من التجار وبالتالي افساح المجال امامها للاحتكار وافقار تجار اخرين، ناهيك عن تعطيل توظيف العملة الصعبة من اجل التوسع في الانتاج الزراعي والصناعي وهذا هو الاهم

ثالثاً: التدخل العقلاني من قبل الحكومة، لحماية المستهلك، وفرملة الارتفاعات الجنونية للاسعار وبخاصة في المواد الغذائية، ووضع حد نهائي لجشع المتدخلين في شؤون التجارة وترجمة للمادة (٩) من الدستور التي تلزم الحكومة بالتدخل من اجل ذلك.

لذلك فان تدخل الحكومة لضبط الاسعار، وحماية المستهلك، امراً ضرورياً وقاعدة حقيقية لضمان المصالح الدائمة، للتاجر والمستهلك وبالتالي الحكومة.

رابعاً: اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة العجز في الموازنة العامة، بما يمكن من تحقيق تجاوز الازمة القادمة التي ستزيد الوضع تعقيداً اكثر وبالتالي تحميل المواطن ثمناً باهضاً لذلك، وليس ثمة صعوبات تعجز الحكومة من مواجهة العجز، ويمكن الاخذ مثلاً بالتدابير التالية.

١ - رسم خطة للانتاج الزراعي، وتمهيد كافة الظروف لعملية الانتاج، ومنها على سبيل المثال:

أ - تقديم القروض للفلاحين.

ب - تشجيع التعاون في الانتاج وبخاصة في المناطق المتوفرة فيها المياه بمقادير كافية.

جـ - ادخال المكننة المتناسبة وطبيعة الارض.

د - اقامة المشاريع الزراعية، وتربية الحيوان، والدواجن، والاصطياد، السمكي، في اطار حديث وواسع

هـ - وضع الحماية للبضائع المنتجة محلياً من منافسة البضائع والمنتجات الاجنبية.

٢ - تقليص الانفاق بصورة موضوعية وجادة، لكي يساهم هو الاخر في مواجهة العجز

خامساً: كما قال الفارابي، فان من المهم دائماً «اختيار الصالحين» وذلك لاهمية القائمين على احوال الناس، فاي مخطط للقيادة في حالة وجود عناصر غير صالحة وغير كفؤة يؤدي الى افشال ذلك المخطط مهما كان نظيفاً وعلمياً ورائعاً.. كما ان مخطط القيادة اذا كان ناقصاً، عند وجود الصالحين الكفوءين يصحح ويطور، ويعطي ثماره الايجابية، ولهذا فان مراعاة هذه القضية مستقبلا تمثل احد نجاحات الدولة والحكومة.

سادساً: الحرص على تنفيذ القوانين، ووضع كل وزارة امام مسؤوليتها، ورغم ان المسؤولية تضامنية لكن ذلك لا يلغي المسؤولية الشخصية فكل وزارة ينبغي محاسبتها عند اخلالها بالقوانين او تساهلها وعدم سهرها على تنفيذ القوانين التي توكل اليها او معنية بالسهر على تطبيقها.

وفي هذا الاتجاه لا يمكن مطلقاً محاربة الفوضى والفساد، في ظل وجود تسيب في تنفيذ القوانين، وابناء الوطن سواسيه امام القانون. فليس من هناك لحمه طري تنفذ فيه القوانين، وهناك من لحمه «عرز» لا تنفذ فيه القوانين.

سابعاً: حماية حقوق المواطنين، وبما يكفلها الدستور والقوانين، اذ نجد في بعض المحافظات الشمالية من يستبيح حقوق مواطنين، دون ان يجد اية رادع لامن السلطات المحلية او الحكومة. لهذا فللناس حقوق وحريات ينبغي عدم التسامح مع من يخرقها او يتجاهلها.

ثامناً: التدخل غير القابل للتاجيل من قبل رئيس الوزراء، للدفاع عن اعضاء حكومته المتهمين او تقديمهم بعد اليقين من الادلة الى القضاء. لان السكوت يعطي المواطن حق الشك في الحكومة ككل. وتكون تلك قاعدة معاملته وتعامله معها. كما انه عند براءة المتهم، يطبق على الصحيفة عند عجزها تقديم الادلة قانون الصحافة، الصادر قبل شهور من مجلس الرئاسة بعد ان اقره مجلس النواب. وكذلك ضرورة التحقيق ومحاسبة المؤسسات والمصالح الحكومية التي توجه اليها التهم بالاختلاس او غيره.

تاسعاً: وضع خطة لاعادة بناء القوات المسلحة، وذلك بهدف وجود قوة عسكرية منظمة ومدربة ومؤهلة تاهيلاً عالياً وتتحلى بانضباط عسكري شديد.

عاشراً: من الواضح، بان عودة المغتربين، قد اضاف اعباء جديدة على الحكومة، ولكن عليها ان تتحملها بفخر واعتزاز واقتدار فهم ابناء وطننا ولهم علينا حقوق.

وفي هذا السياق، مطلوب منا الحكومة الالتزام بكافة القرارات التي اتخذتها ووافق عليها مجلس النواب. وعدم اللجوء الى التنصل عن تلك الالتزامات تحت حجة ان هناك من استفاد بصورة غير شرعية من تلك القرارات.. فهذا القول لا يكفي ان (تلحس) الحكومة التزاماتها، فهناك القانون والاجهزة التي ينبغي ان تضع كل شيء في مجراه. لهذا نرجو ان تواصل الحكومة الايفاء بالتزاماتها وفق القرارات التي اصدرتها، وهذا لصالح الحكومة نفسها قبل غيرها، والوفاء شريعة، والاتفاق شريعة المتعاقدين.

عموماً، تلك هي اهم القضايا الملحة، ولا ابالغ اذا قلت الاكثر الحاحاً، والتي تنتظر الحل الفوري من الحكومة، التي لازلنا نثق بقدراتها وامكاناتها وحكمة رئيسها.

وبحل تلك القضايا، تكون الحكومة قد قامت بالفعل باصلاح حقيقي وفاعل للفساد، ومهدت الارضية بحق للاصلاح الاداري الشامل، والذي سيرسي على نتائج معالجة تلك القضايا.. وعدم الحل الناجع لتلك القضايا، سيكون الحديث عن الاصلاح محض كلام لا غير

ملاحظة للقارىء العزيز

بعد كتابة هذا المقال، استمعت الى نتائج زيارة الاخ العزيز رئيس مجلس الوزراء الى وزارة التجارة والتموين، حيث تناول موضوع الاسعار واثقالها كاهل المواطن، ونحن نرى بان هذه تمثل خطوات ايجابية. ولكن ذلك ليس بكاف لحل مسالة كتلك وعليه، فاننا ملزمون للقارىء بالحديث حول هذا الموضوع تحت عنوان «طرائق واشكال تدخل الحكومة لحماية المستهلك من حمى الاسعار».

الشوق اليك أبي

(الى ابي د. امين ناشر في ذكرى رحيله الاولى)

لا استطيع احتمال ان نعيش
بدونك يا ابي
يتدفق الحزن في اعماقنا مزنا
وسملؤنا تلبدت حزنا
اي عيش ذاك، تمضي السنون
اياما
مذ صرنا ايتاما
اعرف ان الله شاء.. وانه القدر
استغفر ربي كثيراً
واسبحه اكثر
لكني مشتاقة لابي
اريد ان اراه مرة واحدة
اريد ان اضمه مرة واحدة
لتقر عيني
ويهدا قلبي

ريدان امين ناشر

في ذكرى الأب أمين

● اين انت يا امين
كيف تركتنا في ظلام الليل
نبحث عن ضحكة الصباح
كنت عظيماً.. ومتواضعاً.. و
وهذه صفات كل العظماء
كنت شجاعاً، ونزيهاً، وحـ
وهذه صفات العباقرة
كنت اباً لنا جميعاً
ام انا فقد كنت اليد التي
والان حين ادخل غرفتك
احسها موحشة
وجدرانها باردة

لونه عثمان عبدالجبار

سبحان مغير الاحوال !!

حسن نائف

الاحد قبل الماضي وبتكليف انيطبي من قبل هيئة التحرير قضى بانجاز بعض التكليفات الصحفية.. وبينما كنت احث الخطى لانجاز ذلك لفت انتباهي الحديث الذي دار في مكتب احد المسؤولين والذي ولجت اليه دون استئذان بين احد المستثمرين وذلك المسؤول عن تنظيم العلاقة بين المستثمر والعمالة المحلية التي تدير تلك المنشاة الهامة بعد ان حصل الاول على عقد امتياز بموجبه خول له استثماره مقابل مبلغ رمزي يدفعه سنويا.. والحديث كان:

المسؤول: الحقيقة لقد ظلمتك تلك الاتفاقية حيث انها اي الاتفاقية قد ضمنت كل الامتيازات والحقوق التي كان يحصل عليها عمال منشاتك قبل حصولك على امتياز استثمارها وجعلتك في موقف حرج.. فبموجب الاتفاقية لا يمكنك التخلص من اي عامل لا ترغب في بقائه، وانا اعلم ان عمالنا كسولون ولا يقدمون شيئاً وتربوا على الكسل والراحة وعدم المبالاة.. وانت ما ذنبك لقد حللت محل الدولة والزمت نفسك وفقا للاتفاقية بمنح كل الامتيازات والحقوق التي كانوا يحصلون عليها في العهد البائد ابان ادارته من قبل الدولة - انت الان مستثمر وتريد تحقيق ارباح فمن اين ستحصل عليها والاتفاقية وضعتك في ذلك الوضع ومضى الاخ المسؤول الاتفاقية وبنودها ونصوصها غلط × غلط واستغرب موافقتكم عليها.

المستثمر بالله يقول المثل المصري ما باليد حيلة ذاك قدرنا والارزاق بيد الله ومستوره ولله الحمد.. وعلى كل حال لقد سردت في حديثك جملة الهموم والمصاعب التي نعانيها من جراء الظلم الذي لحق بنا والمتمثل بنصوص الاتفاقية ودلع العمال.

المحرر وانا اقول سبحان مغير الاحوال ولا اعتراض لي على حديث الاخ المستثمر ولكن وددت ان اشير الى ان الاخ المسؤول كنت قد التقيته عقب توقيع تلك الاتفاقية التي بموجبها تنازلت الدولة للاخ المستثمر لادارة تلك المنشاة مقابل سداد الاخير للاول مبلغ رمزي يدفع سنوياً وكان حينها راي الاخ المسؤول مختلفاً تماماً واكد لي ولبعض الناس ان الاتفاقية قد هضمت حقوق العمال وان الاتفاقية وقعت في ظروف غامضة واحاطتها السرية التامة!! بل انه اي المسؤول حينها ابدى مخاوفه على مستقبل العمال من ذلك المجهول الذي يهدد مستقبلهم.

والان ياسادة ياكرام ماذا اصاب صاحبنا وغير بسرعة رايه، ولا املك سوى القول سبحان مغير الاحوال ولله في خلقه شؤون.

محاولة لمصادرة اموال مودعة لضباط وجنود في القوات المسلحة

القوات المسلحة - صوت العمال:

على مدى خمسة اعوام كاملة كانت تستقطع من رواتب الضباط وصف الضباط والجنود في القوات المسلحة «الشطر الجنوبي سابقا» مبالغ مالية كانت توضع كوديعة لاصحابها تعاد اليهم عند الحاجة والضرورة.

وفي ابريل ١٩٩٠م صدر قرار وزاري اوقف الاستقطاعات ونص على اعادة تلك المبالغ مع ارباحها المستحقة الى اصحابها وحدد القرار اخر موعد لاعادة تلك المبالغ وهو شهر يونيو ١٩٩٠م.

الغريب ان الضباط والجنود لم يستلموا حتى الان مبالغهم المالية بل ان مدير الدائرة المالية صرح في مجلة الجيش الصادرة في فبراير العام الحالي بمصادرة تلك الاموال واستثمارها للصالح العام. ترى اي صالح عام هذا الذي يجعل مؤسسة ماتتصرف باموال مودعه لافراد عاملين لديها.

صوت العمال تطالب الاخ وزير الدفاع باعطاء توجيهاته باعادة اموال الجنود والضباط مع ارباحها المستحقة فهي حق وجزء من رواتب يتحصلون عليها بفعل اداء واجبهم الذين يهبوه عرقهم ودماءهم ومحاسبة المستهترين الذين يحاولون الالتفاف على القرار القاضي باعادة هذا الحق.

مقتطفات من لقاء القيادة السياسيه بقيادات نقابة الصحفيين....

تتمة ص ١

تعكس تطور وعي الناس وتطور الثقافة بالمجتمع.

وانتقد القيادة على عدم اهتمامها ورعايتها للابداع والمبدعين وضرب مثالا على ذلك الا ان فنانا كبيرا من (محمد سعد) الذي قدم عطاءاته طوال نصف قرن مازال حتى الآن بدون وظيفة حكومية.

- فيما يتعلق بدعم الصحف الاهلية اكد ان مجلس الوزراء قد اقر ميزانية الدعم وسيتم صرفها قريبا على اساس دور الصحيفة وحركة توزيعها ومستواها الصحفي والمهني والسياسي

احمد الشرعبي :

وجه نقدا لسياسة الدولة في مجال التقاسم الوظيفي بين الحزبين والانفاق العالي وعدم مراعاة المستوى المعيشي المتدني للمواطنين.

عبدالكريم تقى :

لانعرف ماذا يريد المعارضون للدستور والاهم من ذلك عليهم ان يعرفوا ان الشعب جميعه مع الدستور

احمد الصوفي :

طالب باعادة تقييم دور اليمن في حرب الخليج

سعيد الجناحي :

لابد من اعادة النظر في دور الاعلام اليمني على الصعيد الخارجي بما يساعده على زيادة حضور اليمن على الصعيد العربي والدولي

اعلان

تعلن مؤسسة الاستيراد وتوزيع المطبوعات عن انزال الجريدة الرسمية باعدادها من ١ - ١٥ الى المكتبات والاكشاك في العاصمة (صنعاء) والمحافظات المختلفة بسعر عشرين ريالا للنسخة الواحدة.

على من يرغب بالاشتراك تقديم طلب اشتراك الى المؤسسة على تليفون - عدن ٤١٣٧٨ او مكتب صنعاء ت رقم ٧١٥٩٢.

كما تم انزال العدد الجديد من مجلة الثقافة الجديدة التي تصدرها وزارة الثقافة.

تهاني

خلال هذا الاسبوع غمرت الفرحة والسعادة الاخ ناصر ناجي احمد وافراد اسرته، حينه رزق بمولود جديد اسماه (محمد اسماعيل) وبهذه المناسبة نشارك الاخ ناصر ناجي احمد فرحته الكبيرة هذه، ونتقدم اليه باجمل واحر تهانينا القلبية، متمنين للمولود الصحة الدائمة والعمر المديد في كنف وعز والديه الكريمين.

والف مبروك يا ابا محمد

عمال وموظفو ادارة متحف عبدالفتاح اسماعيل

عائدة علي سعيد

هيئة تحرير صحيفة صوت العمال

طه الحبيشي

ناجي مصلح

عبداللطيف الحكيمي

الف مبروك حسنين

سالم عوض عمر صالح عبدالله، سالمين عوض ناصر احمد، وعلوي الكاف، واحمد حسن، يهنئون زميلهم حسنين سعيد الصاعي بمناسبة زواجه الميمون فالف مبروك حسنين على دخول القفص الذهبي وعقبال البنين والبنات.

● يهنىء الاخ عبده مدهش وكل الاصدقاء زميلهم الاخ عبدالملك العولي، بمناسبة ارتزاقه بمولوده الجديد، الذي اسماه (وهيب) فالف مبروك

تنويه واعتذار

حدث خطا في التعزية الموجهة للاخ درهم ابو لحوم بوفاة ولده هشام في الحادث المؤسف الذي وقع الاسبوع الماضي وذلك بورود اسم الاخ درهم عبده نعمان عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام بدلاً عن اسمه ولذلك وجب الاعتذار مع تمنيات هيئة تحرير الصحيفة للاخوين العزيزين كل صحة وان يجنبهما الله اي مكروه.

الغلاء.. الغلاء.. الغلاء !!

.. ما يعانيه المواطن اليمني هذه الايام، من جحيم ارتفاع الاسعار وزيادة الضرائب، في ظل محدودية الدخل اصبح امرا لا يجب السكوت عليه.. فلما نلمسه في حياتنا اليومية يشير الى معنى واحد وهو ان حكومتنا المبجلة تسرع بسرعة الصوت في فرض منشارها على المواطن بينما هي اشد ابطاء من السلحفاة في انجاز ما عليها من واجبات تجاه هذا المواطن.

ان تصاعد اسعار المواد الغذائية وبهذه الصورة المذهلة، وفي مثل هذه الايام العصيبة لا يخدم احداً، لا الحكومة ولا الشعب، وان كان الشعب هو الذي يدفع الثمن باهضا، في كل الاحوال.

وما دام المواطن اصبح بين فكي كماشة الحكومة ومنفذي سياستها، فما عليه ان يعي ان الهرب من المشكلة لا يجدي، - فحتى (البحر) الذي كان يهرب الى ورائه قد اغلق موانئه دونه واوصد كل ابوابه.. فالى اين المفر؟!

دعوة صادقة نوجهها الى مجلس الرئاسة والنواب، ونقول لهم.. وقفة مسؤولة نابعة من الضمير والانسانية تجاه المواطن فهل نامل؟!!

تعاز

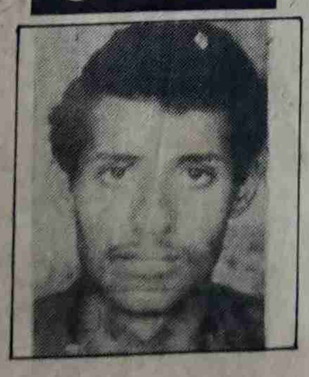

نعت دائرة الهندسة العسكرية بالقوات المسلحة وفاة، النقيب فضل محمد قاسم الذي وافته المنية اثر حادث اليم الخميس الماضي، والفقيد من مواليد ١٩٦٢م حبيل الريدة/ ردفان/لحج، انخرط في القوات المسلحة عام ١٩٨٠م وتلقى دورة في الكلية الحربية عام ٨٢م وتخرج منها برتبة ملازم ثان

تحصل الفقيد على عدد من الشهادات وميدالية التفوق القتالي. تدرج في عدة مناصب حتى وفاته

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته والهم اهله الصبر والسلوان، وإنا لله وإنا اليه راجعون.

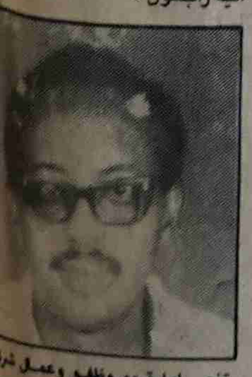

تنعي ادارة وموظفو وعمال شركة الملاحة الوطنية وفاة المغفور له سالم محمد محمود والذي توفى صباح الاربعاء ١٩٩١/٤/٣م وانا لله وانا اليه راجعون ونسال الله ان يلهم اهله وذويه الصبر والسلوان.

يعزى ضباط وصف ضباط وجنود م/ تعز اسرة العقيد احمد علي الجنيد الذي توفى يوم امس الاربعاء اثر حادث مؤلم وقع له..

اسرة «صوت العمال» تتقدم بالتعازي لاسرة الفقيد وانا لله وانا اليه راجعون..

اللقاءات الرمضانية تطرح العديد من الملاحظات أمام القيادة السياسية حول

قضايا الوطن وهموم المواطنين

● ممثلو قطاعات الشعب يدينون الحملة المعادية للدستور.. ومن يقف خلفها

● توزيع الأسلحة والتحريض ضد الدستور ومن أفراد يحتلون مواقع قيادية في السلطة يهدف الى شق الصف الوطني والأضرار بالديمقراطية والوحدة

● الحملة ضد الدستور.. تصفية حساب مع الثورة اليمنية والمدافعين عنها..!!

الغاء مصنع "البيرة".. هل البداية لتصفية القطاع العام والغاء التأميم؟!

صوت العمال

صحيفة اسبوعية عمالية سياسية لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال

الخميس ٤ ابريل ١٩٩١م الموافق ١٩ رمضان ١٤١١هـ العدد ١٠٠٤ السنة الثالثة والعشرون ١٠٠ فلس / ٣ ريالات

ستظل وحدة الشعب اليمني وتقدمه الاجتماعي هدف الاقلام الشريفة وستظل الكلمة ركيكة المعنى مجزأة الحرف اذا لم تكن من أجل الشعب.

عبدالفتاح اسماعيل

كتب: المحرر السياسي:

في لقائه بعلماء ورجال الدين اليمنيين ضمن لقاءاته الرمضانية، اعلن الاخ الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة في سياق حديثه ان مجلس الرئاسة قد اتخذ قرارا بايقاف مصنع (البيره) في عدن وتحويله الى مصنع للمشروبات الغازية والعصائر موضحا ان مجلس الرئاسة قد اعطى توجيها بهذا الشان للحكومة لتنفيذ ذلك.

ولكن.. ماذا بعد..؟!! وكيف يمكن ان تعالج هذه القضية.. وشبيهاتها.. بعيدا عن الاستجابة للرغبات وفرض الرأي والاجتهاد في امور الدنيا والدين.. ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.. انطلاقا من قيم ديننا الاسلامي الحنيف!

ان قرار ايقاف مصنع (البيرة) في عدن لايعد حلا ناجعا لكل المشكلة.. التي بدات بعض (الجماعات) تستغلها لتكفير الدولة تحت شعار الدين.

فاذا كان حرص القيادة على تجنيب الشعب اليمني من مايسمى - بآفة تعاطي الخمور والادمان عليه، فانه في المقابل ايضا كان ينبغي ان يترافق مثل هذا الاجراء بوقفه مسؤولة من القيادة امام القضية بكاملها ومنها مثلا تفشي عملية التهريب للمواد الكحولية ومواد الادمان الاخرى الاشد خطورة من (الخمر) والتي تتم يوميا عبر منافذ عدة في محافظات الجمهورية. ويشارك (جهرا وعلنا) مسؤولون

(التتمة ص٧)

تحديات المرحلة

كلمة صوت العمال

للقاءات الرمضانية التي تجريها القيادة ياسية، مع قيادات الأحزاب والنقابات والمنظمات ماهيرية والمهنية والابداعية والشخصيات نية البارزة، لها اهمية كبيرة، كونها تتيح رصة للقيادة السياسية للاطلاع على آراء لاحظات ومقترحات ممثلي الشعب في العديد من نايا الحيوية والآنية التي تمس الحياة العامة تمع وواقع الحياة السياسية والجماهيرية ريا..

نقاشات التي دارت في لقاءات القيادة السياسية يادات الاحزاب ومع قيادات نقابة الصحفيين اد الادباء والقيادات الصحفية والاعلامية وكذا ت القيادة مع نقابات العمال والنقابات المهنية، اللقاءات وغيرها من اللقاءات التي جرت وتجرى ل شهر رمضان المبارك غنية بالمعلومات لاحظات التي كان للملاحظات النقدية مكان بارز.. بل لقد تميزت هذه الملاحظات النقدية بالجراة وضوح الذي عكس واقع الحياة الديمقراطية التي ت تفعل فعلها الطيب في حياتنا السياسية سامة.

اشار المتحدثون في هذه اللقاءات الى مكامن واقص والثغرات والاخطاء والملاحظات التي تقع ت مسئولية القيادة السياسية ... بل وحددوا وضوح على من تقع المسئولية..

ومهما كانت قساوة تلك الملاحظات النقدية، ومهما ت دقتها او خلفياتها، لكنه يكفي الاشارة ان هناك اخاً ديمقراطياً يتيح للشعب وممثليه «ان يقولوا اعور.. اعور» دون خوف او وجل من عواقب هذه صراحة وهذا الراي..

قد تكون العديد من الملاحظات التي تم تناولها في ذه اللقاءات الرمضانية، التي نظمتها وتنظمها قيادة السياسية، وادارها باقتدار كبير ورائع الاخ فريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، دخل في خانة التشكي «والتشكوى لغير الله مذلة» والمطالبة ... بالحلول لبعض الصعوبات والمعاناة المتعلقة بواقع الحياة اليومية العامة.. لكننا ايضا لايمكننا عزلها عن الهموم العامة لمسيرة البناء الوطني.. ولايمكننا عزلها عن تحديات هذه المرحلة الهامة التي تواجهها مسيرة الثورة اليمنية، في اهم وابرز منعطفاتها..

بل ايمكننا التاكيد هنا على اهمية العديد من الملاحظات والانتقادات التي كانت تعكس حرص المتحدثين عن النظام الوطني الديمقراطي وتجربة بلادنا - اليمن الرائدة التي تعتمل اليوم في منطقتنا العربية عموما..

لقد استحوذ الحديث والملاحظات حول الاستفتاء والدستور خيزاً وافراً وواسعا من ساعات هذه اللقاءات.. حقيقة ان معظم من شاركوا في هذه اللقاءات وهم ممثلون حقيقيون عن مختلف قطاعات الشعب، سياسيا وجماهيريا ومهنيا قد ادانوا الحملة المعادية على الدستور ومن يقف خلفها. لكن العديد من الملاحظات ايضا كانت تنصب ضد الاسلوب الذي يتبعه المعارضون للدستور اثناء تعبيرهم عن آرائهم وقناعاتهم وما ملكت ايديهم، سواء استخدامهم الدين الاسلامي الحنيف في حملاتهم السياسية المعارضة للنظام والوحدة واقحامه في نشاطهم السياسي وقناعاتهم الذاتية وآرائهم الخاصة وحملاتهم المعادية ومحاولة استغلال مساجد الله لهذه الاغراض الشيطانية.. وتكفيرهم لكل من يخالفهم الراي، بل واستخدام بعضهم وسيلة توزيع السلاح «خفيفة وثقيلة» لتعزيز نفوذهم ولخدمة نشاطهم المعارض للثورة والوحدة وبغلاف «معارضة الدستور»..

● انصبت العديد من الملاحظات حول صمت القيادة السياسية امام هذه التصرفات وهذه المظاهر الخطرة التي لاتهدد النظام الوطني الديمقراطي واهداف الثورة اليمنية فحسب، بل وتهدد استقرار امن المواطن والمجتمع بشكل عام.. وبالذات ظواهر توزيع الاسلحة واستغلال امكانات السلطة المادية والنفوذ «العديد ممن يقومون بتوزيع الاسلحة وتحريض الناس ضد الدستور ويسيئون للنظام والقانون ويضرون بالديمقراطية ويعملون على تمزيق وحدة الصف الوطني وتشتيت احزابهم الوطنية يحتلون مواقع قيادية ونافذة في السلطة، قضائية ومدنية وعسكرية، ومن مواقع قيادية في المؤتمر الشعبي العام».

كما انصبت العديد من تلك الملاحظات حول استغلال البعض تواجدهم القيادي في المؤتمر الشعبي العام، ليمارسوا معارضتهم للدستور والنظام والقانون وفي حقيقة الامر للوحدة اليمنية... محاولين بذلك ايضا خلق مايهس العلاقة الطيبة التي تمثل بدرجة عالية من المسئولية الوطنية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي بسوء لتمرير مآربهم الشيطانية التي تعكس عداؤهم للثورة اليمنية وكل اهدافها الوطنية والحضارة الانسانية. متناسين ان قيادة المؤتمر ممثلة بالاخ الفريق علي عبدالله صالح، وقيادة الحزب الاشتراكي اليمني ممثلة بالاخ علي سالم البيض هما اللذان صنعا تاريخا مشرفا وعظيما في مسيرة نضال الشعب اليمني وكفاحه الطويل، بتوقيعهما على اعلان الوحدة اليمنية واشادة بنيانها في زمن التحدي..

تواصل اللقاءات الرمضانية للقيادة السياسية بمختلف قطاعات الشعب

تتواصل في صنعاء اللقاءات الرمضانية للقيادة السياسية التي يقيمها الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة وبحضور الاخوة علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة واعضاء مجلس الرئاسة مع مختلف ممثلي قطاعات الشعب والهادفة تواصل الحوار الديمقراطي بين القيادة ومختلف هذه القطاعات وكذا تبادل الاراء ووجهات النظر حول اهم القضايا الوطنية التي تهم مسيرة البناء الوطني.

وكانت قد عقدت خلال هذا الاسبوع العديد من اللقاءات مع رجال الدين والعلماء وقادة الاحزاب والشخصيات الوطنية والادباء والكتاب واعضاء المجلس المركزي لنقابة الصحفيين ورؤساء تحرير الصحف الرسمية والحزبية والاهلية واعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات واتحاد الفلاحين

(التتمة ص٧)

سلطات الامن المصرية تستمر في تماديها باحتجاز المسافرين اليمنيين الى القاهرة أو المارين عبر مطاراتها!!

القاهرة: صوت العمال

لازالت سلطات الامن المصرية في مطار القاهرة تقوم بعمليات احتجاز مستمرة لمواطنين يمنيين قادمين الى مصر اما للسياحة او للمرور عبرها كترانزيت وايداعهم معتقل المطار وتعريضهم للمساءلة والاستجواب.

وفي معلومات لـ«صوت العمال» افادت ان مواطنين يمنيين يودعون سجن المطار بصورة دائمة وهو سجن يحتوي على غرف تزج فيها شخصيات مختلفة من جنسيات متعددة وبالاخص عربية ومنهم فلسطينيون وعراقيون وسودانيون واردنيون ومغاربة.

كما يتم في السجن استفزاز المحتجزين اليمنيين ومنع الطعام عنهم الامر الذي يضطرون فيه لشراء طعامهم بالعملات الصعبة التي تكون بحوزتهم مع منعهم من الاتصال

(التتمة ص٧)

قرار متوقع للمحكمة باحتجاز وكيل فرع وزارة المالية بعدن

عدن/صوت العمال:

لازال فرع وزارة المالية بعدن مصرًا على مصادرة اموال المواطنين الذين صدرت لصالحهم احكام قضائية منها نفقة الاطفال والزوجات الذين قضت المحاكم بالزام عائلهم بالصرف عليهم، حيث لازالت هذه الاموال محتجزة وتعتبرها فرع المالية انها ودائع لايحق دفعها شانها شان ودائع الوزارات.

يقدر اجمالي هذه المبالغ بـ ٤٦٨ الف ريال.

من جهة اخرى علمت «صوت العمال» ان محكمة استئناف محافظة عدن ربما تصدر قراراً باحتجاز وكيل فرع وزارة المالية بعدن باعتباره رافضاً تنفيذ اوامر القضاء بصرف تلك المبالغ او احالته للنيابه العامة للمساءلة.

في رسالة تحية من رئاسة مجلس الوزراء لـ«صوت العمال»

"صوت العمال" منبراً للأقلام الوطنية المخلصة وواحة لنشر الحقائق.. ومحاربة الفساد

حيت الادارة العامة للشئون الاعلامية والثقافية بمكتب رئاسة مجلس الوزراء «صوت العمال» بمناسبة بلوغ الصحيفة العدد الالفي واعربت عن اصدق تهانيها المخلصة بهذه المناسبة.

وقال الاخ يحى عبدالرقيب مدير عام الشئون الاعلامية والثقافية في رسالة مرفوعة الى صوت العمال من مكتب رئاسة مجلس الوزراء اننا نأمل ان تظل صحيفة صوت العمال كما كانت طيلة عمرها المديد منبرا للاقلام الوطنية المخلصة.. وواحة لنشر الحقائق التي تهم المواطن من خلال محاربة الفساد ومايعانيه المواطنون عبر الموضوعية والصراحة التي عهدناها في هذه الصحيفة الناجحة وتمنت الرسالة للصحيفة المزيد من التطور في ظل وحدة الوطن وتقدمه وازدهاره.

فضيحة اخلاقية في معهد ب «مفرق ماوية»!

تعز - صوت العمال:

تحاول بعض الجهات في تعز التكتم عن فضيحة اخلاقية يشاع ان وقائعها حدثت في احد المعاهد الواقعة في مفرق ماوية حيث تم القبض على مايناهز الخمسين شخصا والتحقيق معهم والعمل على احالة القضية الى البحث الجنائي بالمحافظة.

وفي معلومات لمصادر في شرطة المفرق تبين ان التهمة التي وجهت الى المذكورين تدخل في اطار المحرمات وان هناك جهات «الاخوان» تعمل على محاولة التستر على القضية حفاظا على

(التتمة ص٧)

ردود أفعال رسمية تشجب محاولة ضم "اليمدا" إلى "اليمنية"

مسؤولون يفاجأون بالمحاولة ومعنيون يتنصلون منها تهرباً من الفضيحة

صنعاء: صوت العمال:

اثارت القضية التي كشفت «صوت العمال» حقيقتها في اعدادها الماضية عن محاولة ضم «اليمدا» وهي الشركة الوطنية المملوكة للدولة ١٠٠٪ مع «اليمنية» والتي تساهم السعودية بـ٤٩٪ من راسمالها ردود افعال واسعة لازالت اثارها تتواصل وتكاد تكشف عن فضيحة، فيما اخذت الجهات الرسمية في الدولة تبدي دهشتها واستنكارها للمساعي التي حاول اتباعها البعض في ضم الشركتين بما يضر المصلحة الوطنية للبلاد.

وعلمت «صوت العمال» انه على ضوء تكشف هذه الحقائق فقد اجلت عملية دمج الشركتين «الضم والتي كان مقررا لها اواخر الشهر الماضي الى اجل غير مسمى وربما ايقاف العملية نهائياً فيما اخذت اطراف في (اليمنية) تتنصل من محاولتها (الضم) تهرباً من المسؤولية وخوفا من الفضيحة وكانت محادثات متواصلة قد جرت بين قيادتي اليمدا واليمنية في الايام الماضية تهدف الى دمج الشركتين الا انه تبين وجود تباينات عديدة في الاراء المطروحة التي سيتم على ضوئها استكمال اجراءات الدمج.

وتبين معلومات بصوت العمال انه في ضوء تلك الاختلافات كان لا يمكن تحقيق الدمج حيث كانت هناك محاولات من اليمنية في العمل خلاف ذلك بهدف ضم الشركتين وليس دمجهما الامر الذي سيؤدي الى اضرار بمصلحة الشركة الجديدة والمصلحة الوطنية.

وفي اشارة لمسؤولين في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني لـ«صوت العمال» قولهم انهم كادوا ان يؤخذوا على غرة لو ان «الضم» قد حدث واشادوا بصوت العمال التي نبهت الى هذه القضية في وقتها والى اصرار قيادة اليمدا في رفضها للنتائج

(التتمة ص٧)

دون تعليق!!

احمد العماد.. عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وهو ايضاً عضو بارز في قيادة حزب الاصلاح المعارض للدستور والوحدة.. وجه رسالة الى محافظ احدى المحافظات يطلب منه فيها توفير مقر لحزب الاصلاح في المحافظة.. ووقع على الرسالة باعتباره عضواً في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام!!

يتساءل البعض: وهل الاصلاح توأم للمؤتمر الشعبي العام.

اما نحن فلا تعليق منا!!

شركة التامين ترفد ميزانية الدولة ب ٥٩ مليون ريال العام الماضي

عدن.. صوت العمال/حققت الشركة اليمنية لتامين واعادة التامين ارباحاً صافية العام الماضي ١٩٩٠م تقدر ب ٨٤ مليون ريال، ودفعت منها للموازنة العامة للدولة ٥٩ مليون ريال، وهي مساهمتها بنسبة ٧٠٪ وهي النسبة المقرة من قبل قانون المؤسسات.

وفي توضيح للاخ فاروق ناصر علي رئيس مجلس الادارة المدير العام للشركة قال فيه ان الشركة لم تستلم اي تعليمات مركزية بسحب اموالها الى صنعاء وان الصحيح هو ان الشركة

(التتمة ص٧)

عمال وباحثو مركز الابحاث الزراعية - الكود يبدأون اضرابهم الجزئي

بدا عمال وباحثو مركز الابحاث الزراعية الكود اضرابهم الجزئي يوم الاحد الماضي ولمدة ساعة لكل يوم عمل مشفوع بمذكرة موجهة الى وزير الزراعة والموارد المالية يتضمن مطالبهم المتمثلة في صرف بدلات النصف الثاني من ١٩٩٠م وبدلات الفصل الاول من عام ١٩٩١م التي رفضت ادارة الهيئة العامة للابحاث والارشاد الزراعي بذمارصرفها على الرغم من التوجيهات

(التتمة ص٧)

مباحث صنعاء تحتجز اطفالاً متهمين بسرقة السيارات

قامت المباحث الجنائية بصنعاء باحتجاز عدد من الاطفال متهمين بسرقة سيارات اكبرهم لايتجاوز عمره (١٤) عاما، تبين ان احدهم ابن لاحد تجار الذهب، وآخر ابنا لاحد اساتذة جامعة صنعاء، وثالثا ابناء لاحد التجار الكبار!!

القضاة في محاكم المحافظات الجنوبية والشرقية.. يهددون بالاضراب

كما يشير نفس القرار بنقل قضاة

(التتمة ص٧)

عدن/صوت العمال:

من المنتظر ان تشهد محاكم المحافظات الجنوبية والشرقية اضراباً للقضاة بسبب الاجحاف الذي اصيبوا به من جراء التسكين الوظيفي خلافاً للهيكل الوظيفي المعمول به في المحافظات الشمالية.

وتقول مصادر «صوت العمال» انه سبق وان رفعت العديد من المذكرات واجريت اتصالات عدة مع وكلاء فروع وزارتي الخدمة المدنية والمالية بشان اعادة النظر في التسكين الوظيفي الحالي، الذين استندوا فيه الى مشروع قرار لرئيس مجلس الوزراء بدون رقم ولا تاريخ ويشير في صفحته الثانية بنقل القضاة من محكمة المحافظة «والاستئناف» قاضي اول وقاضي محكمة محافظة بدرجة ق ٦ الى قاضي محكمة ابتدائية وهو امر يثير الاستغراب.

الاستيلاء على مقر المحكمة بسقطرى وتحويله مقراً للمؤتمر الشعبي العام

قام مامور مديرية سقطرى بتسليم مقر المحكمة الجديد الذي نشب خلاف حوله مع المقاول الذي كان يقوم ببنائه الى فرع المؤتمر الشعبي العام في سقطرى وكذا قيامه بكسر باب منزل رئيس المحكمة في سقطرى وتسليمه لاحد ضباط القوات المسلحة.

وعلمت صوت العمال ان رئيس محكمة الاستئناف قد نزل الى الجزيرة مع محافظ محافظة عدن لمعالجة الامر الا انه لوحظ ان هناك تعنتاً من قبل سكرتير فرع المؤتمر الشعبي العام بتسليم مقر مبنى المحكمة الامر الذي قد يتطلب اخراجه بالقوة وفقا للنظم والقوانين النافذة في الوقت الذي يقوم فيه المحافظة حاليا بمساع لحل الامر بصورة ودية.

قريبا.. تسليم اعمال الشحن والتفريغ في ميناء عدن للقطاع الخاص

عدن - الحديدة - صوت العمال

تشير الدلائل المؤكدة انه سوف يتم تسليم اعمال الشحن والتفريغ في ميناء عدن قريبا للقطاع الخاص وتبين مصادر لـ (صوت العمال) ان هذا العمل يتم بتكتم شديد يثير التساؤل والريبة وان مصير اكثر من الف عامل يعملون في هذا القطاع سيصبح مجهولا.

وتقول مصادر لـ «صوت العمال» ان عددا من المسئولين في الميناء وللملاحة تواجدوا في فترة سابقة في الحديدة وانه اجرى اجتماع مع مسئولين من وزارة النقل لهذا الغرض ووضعت تفاصيل تسليم اعمال الشحن والتفريغ في الميناء وتشير دلائل اخرى الى ان المتعاملين مع قضايا الشحن والتفريغ من القطاع الخاص والعاملين في ميناء الحديدة سينقلون قريبا نشاطهم الى ميناء عدن وفق تلك الخطة..

من جهة اخرى يتردد لدى اوساط في قطاع الملاحة والموانىء ان الدور القادم سوف ياتي على قطاع التوكيلات الملاحية والتي تدر مالايقل عن ٢٥ مليون دولار من العملة الصعبة سنويا لخزينة الدولة..

الاريانى والدستور في التلفزيون

علمت «صوت العمال» من مصدر اعلامي مسئول ان الزميل (انور حسني) الذي يدير الندوة التلفزيونية حول (الدستور) يجري حاليا في دمشق لقاء تليفزيونيا مع القاضي عبدالرحمن الارياني حول الدستور والاستفتاء عليه والاهمية له باعتباره اول من وضع اسس دستور الجمهورية اليمنية وكعالم يمني معروف وكشخصية وطنية بارزة في الحركة الوطنية اليمنية.

الجدير ذكره ان القاضي الارياني الذي وضع تحديدا، المادة (٣) من الدستور التي تنص على ان الشريعة الاسلامية، المصدر الرئيسي للتشريع، وهي المادة التي يحاول بعض ممن يهاجمون الدستور تسميرها بانها تنهج بالدستور نهجا دينيا وتبيح المحرمات، وهو اسلوب

(التتمة ص٧)

للاشتراك في صوت العمال

تعلن صحيفة صوت العمال ان قيمة الاشتراك في الصحيفة لعام كامل بالنسبة للمؤسسات والدوائر ومراكز البحث العلمي والتوثيقي ٥٠٠ ريال.

اما قيمة الاشتراك للنقابات والمنظمات الجماهيرية والابداعية والافراد فيبلغ ٤٠٠ ريال.

على طالبي الاشتراك التقدم بطلباتهم الى مكتبي الصحيفة في عدن وصنعاء على العنوانين التاليين:

عدن: مبنى الصحيفة /معلا /دكه امام المجلس العمالي - صندوق بريد ٥٣٨٧ - فاكسمل رقم ٤٢٥٢٩ - ت ٤١٧٩٨ - ٤٣٧٧١

صنعاء: مكتب (صوت العمال) شارع القصر الجمهوري، عمارة رقم (٣٠) بجانب عمارة هائل سعيد، ت - ٧١٥٩٢.

همسة

قضايا شكاوى

سرقة آثار يافع !!

قرية (هديم) من اشهر المناطق الاثرية في م/يافع ظلت مهملة طوال الفترات الماضية حتى تسللت اليها ايدي العابثين مطلع الثمانينات حيث قام البعض بانتزاع احجارها المنحوته والمنقوشة لبناء منازلهم او بيعها بمبالغ مغرية، وفي منتصف الثمانينات نزلت بعثة اثرية الى هذه المنطقة للكشف عن آثارها وقد قامت باحاطتها بالشبك لمنع دخول المواطنين ولم تداوم القيادة المسؤولة في المركز لحمايتها حيث عاد بعض المواطنين لعملهم التخريبي من جديد فدخلوا المواضع المسوره، وانتزعوا منها الاحجار المنقوشة والمنحوته واسقطوا اعمدة الشبك المحاط حولها

دعوة نوجهها الى الجهات المعنية .. سارعوا لحماية هذه المنطقة من عبث العابثين .. احموا تاريخنا من السرقة والحقوا ما تبقى من آثار

صالح عبدالكريم محمد

رسالتان الى وزير الدفاع

الرسالة الاولى: المحرومون من الترقية بعد مساعد اول.

نيابة عن المحرومين عن الترقية بعد مساعد اول والذين قضوا سنوات عمرهم وافنوا شبابهم في سلك القوات المسلحة، وبلغت خدماتهم قرابة ثلاثين عاما ومع هذا تم حرمانهم من الترقيات رغم سنوات خدمتهم الطويلة، وبعضهم تعلم، وان كان البعض الاخر ليس لديهم شهادات، فهذه ظروفهم وظروف البلد التي عاشوا بها والقانون لا يقول الذي ليس معه شهادة لا يستحق الترقية لذلك ترونا نوجه اليكم شكوانا املين في انكم ستعطون التوجيهات اللازمة لاعطاء كل مستحق حقه، وبذلك تكونوا قد اديتم واجبكم امام الله وامام الضمائر وامام قانون شروط الخدمة في المؤسسات العسكرية، ونعلمكم انه قبل الوحدة قد تم اتخاذ قرار من قبل الاخ وزير الداخلية انذاك باعطاء المحرومين حقهم من الترقية وقد استفاد كثيرون من افراد وزارة الداخلية من ذلك القرار الصائب. فهلا حذوتم حذوه؟ خدمة للوطن ولمن وهبوا الانفس والدماء للوطن

عنهم محمد صالح محمد حليس

الرسالة الثانية:

هل تعلم ايها الاخ وزير الدفاع ان التاهيل في القوات المسلحة اصبح (بالوساطة)؟!

وهل تعلم ايها الاخ الوزير ان القطط في معسكر الذكرى العشرين اضربن عن الطعام الذي يقدم للمقاتلين

وهل تعلم ان بعض الجنود لم يتحصلوا على مرتباتهم منذ ثمانية اشهر؟!

صالح جاحد علوي
القوات المسلحة

مطلبنا جرعة ماء

نحن ابناء منطقة (البروده) مركز العاره /طور الباحة نعاني من ملوحة الماء، وفوق كل ذلك شربناه، ولكن في الاشهر الماضية ازدادت ملوحته واصبح من المستحيل شربه، والان نجلب الماء على الجمال من راس العاره مسافة تصل الكيلومترات، تحت هجير الشمس فكيف والحال (رمضان) اضافة الى ان المرض قد تفشى بين الجمال والحمير. فما العمل؟!

علماً ان هناك انابيب صغيرة في المركز ولكن الجهة المسؤولة لم تقم بربط هذه الانابيب الى الانابيب الرئيسية المؤدية الى راس العارة والتي لا تبعد اكثر من واحد كيلو فقط.

نوجه مطلبنا هذا للاخ محافظ محافظة لحج، للاسراع باعطاء التوجيهات لوضع حل لماساتنا

عنهم محمد احمد سالم جريح

اسوة بجامعة صنعاء

نحن طلبة وطالبات سنة اولى كلية الاداب والعلوم والتربية قد انقضى منذ التحاقنا للدراسة في الكلية فصل كامل والان تمر شهران من الفصل الثاني ولم نستلم الاعانات الشهرية اسوة بطلبة وطالبات (جامعة صنعاء) حيث لم نستلم سوى شهر واحد وقد قمنا بالمتابعة عبر المجلس الطلابي وعرفنا من خلال قيادة جامعة صنعاء ان الاسباب وراء تاخير صرف مستحقاتنا بعد ان تمت الموافقة على مساواتنا بجامعة صنعاء يعود ذلك التاخير الى جامعة عدن لعدم رفع المسؤول المالي الكشوفات حتى الان

لذا نناشد الاخ وزير التعليم العالي ورئيس جامعة عدن الاسراع في التدخل لوضع حد لهذا الاهمال والاسراع في منح الطلبة حقوقهم

عنهم عارف ناجي عي

مطرقة الضمان وسندان المالية:

تقدمت بطلب تقاعد منذ اكثر من عام واتخذت كافة الاجراءات القانونية بين المرفق ووزارة العمل والضمان الاجتماعي وانتهاء بالخزانة العامة

وها نحن دخلنا العام الثاني واللعبة ما بين وزارة المالية والضمان الاجتماعي واصبحنا ضحايا لهاتين الجهتين اللتين تلعبان باعصابنا بعد خدمتنا عشرين عاماً، وعلماً انه قد توقفت مرتباتنا وكل حقوقنا منذ اول يوم طلبنا فيه التقاعد

لقد تم اطلاق سراح معاشات المتقاعدين، فلماذا لم ترحموا الاخرين طالما حقوقنا في ذمتكم ولا نريد وعودكم

امل علي حسين وزارة الزراعة

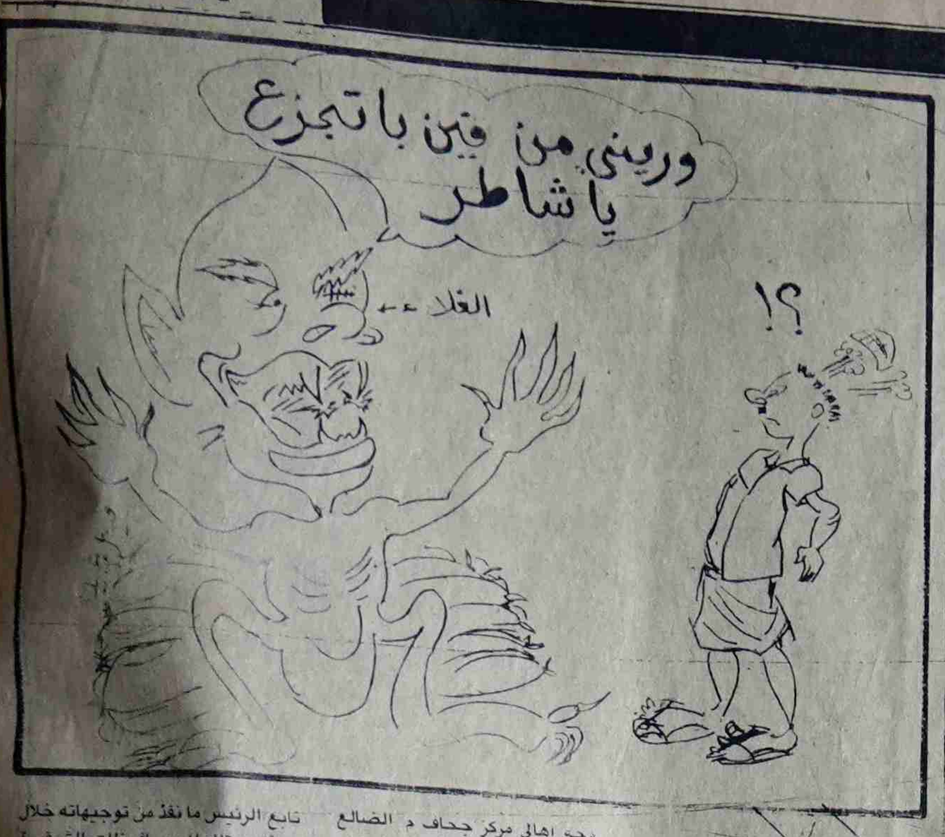

وعد الرئيس.. من ٣ ايام الى ٣ اسابيع !!

وجه اهالي مركز جحاف م/ الضالع هذا النداء إلى الاخ رئيس مجلس الرئاسة - للتذكير ليس غير - بوعده لهم انه سوف يتم شق الطريق الى المنطقة من اجل ايصال المياه بعد ثلاثة ايام من ذلك اليوم الذي القى فيه خطابه إلى جماهير م/الضالع، ويقول المواطنون ان الثلاثة ايام صارت حتى الان ثلاثة اشهر وما من جديد، ويخشون ان تصير ثلاثة اعوام وهل تابع الرئيس ما نفذ من توجيهاته خلال جولته تلك للمحافظات الشرقية والجنوبية ؟!!

ويضيف اهالي -

لن نطيل في عتابنا وتساؤلاتنا الموجهة للاخ الرئيس ولكننا اردنا تذكره لاننا نخشى ان تكون تلك الوعود كسابقاتها، مجرد وعود لاغير.

اهالي مركز جحاف/ الضالع

شؤون قانونية

رسائل مفتوحة إلى

تعقيب

في العدد (١٠٠١) من الصحيفة الصادر بتاريخ ١٤/٣/١٩٩١م نشرت شكوى بعنوان الى (النائب العام) وبصددها وصل الينا الاخ امين حميد عفيف احد اطراف القضية ليعقب على مانشر حاملا معه وثائق تؤكد اقواله وجاء في تعقيبه مايلي -

لم يحصل بيني وبين الملازم احمد منصر السياغي تبادل اطلاق نار تسبب في قتل شخص ثالث كان متواجدا في مكان الحادث المتنازع عليه والقتيل هو صهري وعامل عندي وبهذا الصدد اود لفت انتباهكم الى ان الحادث الذي اودى بحياة صهري المرحوم عبدالرحمن علي سعيد الجبري قد جرى على نحو مغاير لما جاء في الشكوى حيث ان العملية بدأت باطلاق النار من جانب الملازم احمد منصر السياغي علي وعلى صهري الذي قتل في وقت كنت فيه اعزل من السلاح وعلى اثر ذلك قمت باللجوء الى منزلي الكائن بالقرب من مكان الحادث واخرجت سلاحي الشخصي منه وعدت الى مكان الحادث من جديد واطلقت عيارين ناريين الى الجو بقصد تهديد الجاني ومنعه من الفرار «صوت العمال/ بحوزتنا وثيقة تثبت ماجاء اعلاه وهي صادرة عن الاخ/ ياسين سلطان مقطري وكيل نيابة غرب تعز، وكذا وثيقة تحمل اقوال عدد من الشهود تثبت ايضا ماورد اعلاه من نفس المصدر».. والان مازال الجاني الملازم/ احمد منصر السياغي في السجن بتهمة القتل المتعمد.. وفي جانب من الشكوك وهي عبارة عن تهمة مباشرة موجهة من صاحب الشكوى الملازم السياغي ضد وكيل النيابة الاخ/ فاروق عبده قائد الذي ادعى عليه انه قام بالتقرير على اللجنة التي نزلت من قبل مجلس النواب الى السجون بقيامه بوضع ملف الحادث مع ملفات لها حوالي عشر سنوات وانه قد اطلق سراحي بدون ضمان. بهذا الصدد اود توضيح الحقيقة فوكيل النيابة لم يقم بمثل هذا العمل ولم يقم باطلاق سراحي بعد احتجازي على ذمة التحقيق بدون ضمانة ومن ارد التحقق من ذلك فيمكنه اللجوء الى محكمة غرب تعز للاطلاع على صحة ماذكر.. وحول ماذكر ان وكيل النيابة ياسين سلطان مقطري قد امر قسم شرطة الجريري باعادتي الى السجن بغرض تقديمي الى المحكمة بتاريخ ٢/١٢/١٩٩٠م وتمت الافادة انني هارب في الواقع انه تم طلبي للحضور وحضرت بالفعل وبعد استغناء النيابة من حضوري وجه وكيل النيابة رسالة رسمية الى الاخ مأمور قسم شرطة الجريري لكف الخطاب عني حيث ان القضية قد احيلت الى المحكمة وانا احضر جميع الجلسات التي تنعقد في محكمة غرب تعز ويحضرها ايضا المتهم احمد منصر السياغي، الامر الذي يبطل ادعاء صاحب الشكوى بانني مازلت هارباً من العدالة ايضا لعل ردي على هذه الشكوى وحضوري الى مقر الصحيفة يعتبر دليلا على حضوري العام وتمتعي بحريتي المكفولة قانونا.

صوت العمال: نشكر الاخ امين حميد عفيف على توضيح الحقيقة للراي العام ولنا، وانه يحث الجهة القضائية الموقرة - محكمة غرب تعز على السرعة للفصل في القضية بدورنا نقف معه في ذلك ونناشد محكمة غرب تعز على ضرورة الفصل في القضية.

الى الاخ مدير بلدية يافع محافظة/لحج

تقدم المواطن عبدالله عوض صالح/ من قرية الشرف وحده الشهيد الخشيبي حي باحميش/ يافع م/لبعوس وشكوى ضدكم يفيد فيها:

بانه تقدم بطلب تجديد رخصة بناء بموجب ترخيص رقم (١٨٣٢) المحرر في تاريخ ٢٦/٩/١٩٧٤م الى بلدية لبعوس محافظة لحج ولكنها رفضت التجديد وازاء ذلك تقدم المذكور اعلاه الى المحكمة الجزئية لبعوس/ يافع واصدرت حكما بتاريخ ٢١/٨/١٩٩٠م قضت اوامره بما يلي -

اولا: اقرت هيئة المحكمة الزام قسم الاراضي بتجديد ترخيص بنايات رقم (١٨٣٢) المحرر بتاريخ ٢٦/٩/١٩٧٤م الذي باسم عبدالله عوض صالح بناء على توجيهات مدير ادارة البلدية

ثانيا: يلزم قسم الاراضي في النزول والتحديد لموقع السجل اي ترخيص بنايات رقم (١٨٣٢) وبعد صدور الحكم وحيازته للقوة القانونية قام المواطن المذكور بمتابعة ادارة بلدية م/لبعوس لتنفيذ الحكم المشار اليه ولكن المسئول المختص تجاهل ذلك.. فتقدم الى محكمة الابتدائية لبعوس لحج والتي امرت المحكمة باصدارها قرارا تنفيذيا في ٢٩/١٢/٩٠م الزمت فيه ادارة البلدية ممثلة بقسم الاراضي بتجديد التراخيص وكذا نزول العامل الذي اتم قياس المساحة لغرض تحديدها لصاحب السجل اي الترخيص السماح له بالاستفادة منها بدون اي تاخير. ايضا رفضت البلدية تنفيذ ذلك. فتقدم المواطن عبداله عوض صالح الى محكمة استئناف محافظة لحج والتي بدورها وجهت مذكرة الى البلدية م/ لبعوس الزمتها بتنفيذ احكام المحكمة وقد عقب على المذكرة الاخ مدير مكتب اسكان م/لحج بتوجيهاته الى مدير بلدية م/لبعوس واشار فيها الى مايلي «اهم شيء لدينا هي سمعة المكتب واملي فيك كبير كون الموضوع قديم ولانريد ان نسلك مسلك من سبقونا وانت ادرى واعلم.

وفي تاريخ ٩/٣/٩١م تم تجديد الترخيص بموجب سند رقم (٣٣٢٢٤٧) وتم دفع رسوم تجديد (٢٤٠) دينار وكذا دفع (٢١) دينار رسوم بناء كرسي.. وعند مباشرة البناء فوجيء (صاحب الشكوى) بتوقيف عملية البناء من قبل البلدية تحت حجة ان المساحة لم تجدد في حين ان المساحة قد حددت وهي مساحة ٧٥×٤٠ وقد اثبتتها ايضا المحكمة عند وضعها القرار.

صاحب الشكوى: يفيد ايضا ان ممثل البلدية بامر توقيفه للبناء يخالف القانون لانه بذلك يضيع حقوقه وكذا يتيح الفرصة لدخول اخرين في نزاع حول الارض.

صوت العمال: بما انه قد صدر حكم وكذا عدة أوامر من المحكمة الابتدائية لحج/لبعوس وكذا اصدرت عدة توجيهات من قبل المسؤولين في المحافظة لصالح المواطن عبدالله عوض صالح الا ان ذلك لم يثمر بجدوى منكم فاننا نستغرب لتعنتكم هذا.. فبالاستناد الى نص م ٢٤ من قانون الاجراءات المدنية رقم (٦) لعام (٨٨) فان موضوع التجديد من اختصاصكم كما نصت المادة (١٩) من نفس القانون الفقرة الاولى على مايلي «تكون الاحكام والقرارات والاوامر الصادرة من المحاكم متى حازت القوة القانونية ملزمة لكافة الجهات الادارية وهيئات الدولة والمؤسسات والتعاونيات والهيئات الاجتماعية وكذلك للموظفين والمواطنين والاشخاص الاعتبارية للقطاع الخاص تنفيذها في جميع انحاء الجمهورية.

بذلك نجدكم تتجاهلون القانون لان عدم تنفيذكم الاحكام يؤدي الى عدم اعترافكم بسلطة الدولة بالتالي ابهات دور القضاء.

الدستور

خطوة جريئة تلك التي اقدم عليها التلفزيون بتنظيمه لسلسلة الندوات حول الدستور مع ممثلي مختلف الاحزاب والتنظيمات والشخصيات اليمنية، والهادفة غربلة الافكار والاراء بعد ما اختلط الحابل بالنابل واصبح المواطن حائراً غير قادر على التمييز خاصة وان الحرب الاعلامية التي تاججت بين دعاة (نعم للدستور) ودعاة (لا للدستور) قد بلغت ذروتها واستخدمت فيها كل الاسلحة فكانت ضرباتها طائشة ولم يتضرر منها سوى المواطن الذي وجد نفسه ضحية لها دون رحمة

واخيراً استجاب الجميع الى لغة العقل والحوار فاتحفنا التلفاز بعدد من الندوات التي تم تسجيلها، ومازلنا في انتظار المزيد لتتضح الامور، وتنجلي الحقائق وتتكشف اهداف وابعاد كل فريق.

ان اهم ما يميز تلك الندوات هو ان التحاور قد التزم بالاداب والاخلاقيات المتعارف عليها في مثل هذا المجال مما اعاد الثقة الى المواطن باننا شعب تفرض عليه حضارته العريقة وتراثه الغني التحضر في كل شيء، وفي المقدمة ابجديات الحديث ومحت من العقول ما علق بها من صور مشوهة بان الاختلاف في الراى في بلد كاليمن يعني الحرب الاهلية، ولكن الحقائق اثبتت ان اختلاف هذه الامة رحمة، مادام الاختلاف على الحق والفضيلة، ومن اجل إقامة مجتمع تسوده العدالة والتسامح والمساواة.

وقد يعتقد البعض ان الجدية والوقار اللذين يلتزم بهما البعض ممن بحث اصواتهم الداعية إلى الشقاق والتمزق ماهي الا مرحلة تكتيك لاغير فاننا نقول انه اعتقاد يحمل من الصحة الشيء الكثير ولكن هذا الامر لا يفهمه الاهم، اما الشعب فيعاملهم بحسب ماقالته السنتهم وما صنعته ايديهم.

تحية والف تحية نوجهها الى التليفزيون اليمني على هذه الخطوة الجبارة ومزيداً من الاعمال المثمرة

تعز تتحول الى مدينة «للجواري»!!

تكتظ مدينة تعز «بجواري» البائعين والذي لايكاد يخلو منهم شارع اوزقاق وقد حاولت البلدية منذ فترة تنظيم عملية البيع بهذه الجواري خاصة في شارع التحرير والذين نقلوا منه وعادوا اليه من جديد.

الغريب ان التراخيص الممنوحة من البلدية لم تتوقف فلازالت مستمرة. ويقال ان العاملين في البلدية يصرفون هذه التراخيص دون العودة الى مدير البلدية والذي يبدو ان هذه القضايا تمرر دون علمه الامر الذي حول تعز الى مدينة للجواري

لمصلحة من تسمية القطاع ١١، ١٩ المؤسسة اليمنية ... تتمة ص٤

سنوات عديدة

- اما بالنسبة للامن الصناعي فلم يتم الغاؤه وماجرى هو تقليص بعض الكادر الموجود فيه نظرا لتوقف معظم قوارب الاسطول اضافة الى الضائقة المالية للمؤسسة ولكن هذه الوسائل تتوفر وفق الامكانيات سواء في البر او البحر

- والحال كذلك بالنسبة للاجازات التعويضية. فهذه موجودة ومحتسبة ضمن اجازات العاملين في البحر السنوية والتي تكون (٤٢ يوما)

- وبالنسبة للعمال ذوي المناطق السكنية البعيدة فالمؤسسة وفق ماتستطيع تعمل جاهدة ان ترتب هؤلاء العاملين في جدول نوبات للقوارب بحيث تتوفر لقمة العيش والماوى اضافة الى السماح للعديد منهم بالتوجه الى مناطق سكنهم اذا ماتصادف وجوده موعد خروج قارب اخر للصيد. وهذا كل ماتستطيع المؤسسة تقديمه لهم

- اما فيما يتعلق بموضوع (الحمام) فانني كنت افضل عدم التطرق له ولكن لابد من التوضيح والقول بان ذلك ليس صحيحا فهناك (٨ حمامات) للعاملين والعاملات في المؤسسة (الطابق الثاني) والحمام التابع (للمدير) فهو يقع ضمن اطار غرفة مكتب المدير وقد روعي وضعه هناك تسهيلا لحاجة الضيوف وبالاخص الاجانب منهم لدى زيارتهم للمؤسسة وغرفة المدير بالطبع في هذه الحالة لايجب ان تكون عرضة لمن هب ودب

الوكيل يقتنر..!!

تلك كانت حصيلة تحقيق صوت العمال في المؤسسة اليمنية للاصطياد وبذلك تكاد الصورة تكون مكتملة لهذه المؤسسة التي رافقها (...) خلال سيرها في طريق الموت البطيء حتى مرحلة (الاحتضار) التي تعيشها الان.

ولكم كان بودنا اكمال الصورة بما سيدلي به الاخ وكيل وزارة الثروة السمكية - فرع عدن للصحيفة الا اننا لم نتمكن من ذلك بسبب اعتذار الاخ الوكيل للصحيفة واكتفائه بما (حصلنا عليه) من مدير المؤسسة على الرغم من اننا لسنا مكتفين بذلك ولكن مابأيدينا حيلة !!

أقلام القراء

المادة ٣ من الدستور: نظرة قانونية

في البدء اود ان اوضح موقف الدساتير العربية من الشريعة الاسلامية التي لها في هذا الشان اتجاهان رئيسيان:

الاول: تكتفي بالنص على ان الاسلام دين الدولة.

الثاني: يقضي ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

ما يلاحظ على الاتجاه الاول بانه يتجاهل دور الاسلام ويصوره كعقيدة فقط رغم انه لا يلزم المشرع بشيء يستحق الذكر.

علماً ان الاسلام ليس مجرد عقائد وشعائر بل كنظام يحكم العلاقات بين الافراد والدولة وبين الدولة والافراد وبين الدولة والدول الاخرى.

ومن الدول التي تدخل ضمن الاتجاه الاول (العراق دستور ٧١م والمغرب دستور ٧٢م وغيرهما)

اما الاتجاه الثاني فهو اكثر انصافاً للشريعة من حيث نظرته اليها كعقيدة ثم كمصدر رئيسي يستهدفه الاحكام ومثالها (دستور الجمهورية اليمنية (م٣٠٢١) ودستور مصر (مادة ٢) الصادر عام ١٩٧٢م).

اما نص المادة الثالثة من دستور الجمهورية اليمنية وهي «الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» فما هي ابعاد هذا النص وما هو دور المشرع في ضوء هذا النص.

إن هذا النص يضع النقاط التالية امام المشرع:

١) يلتزم المشرع ابتداء ان يقنن الاحكام التي «وردت بها نصوص صريحه في الكتاب والسنة قطعية في ثبوتها وقطعية في دلالتها لان هذه الاحكام كما هو معروف لا مجال فيها للاجتهاد *

٢) اما النصوص القابله للتاويل لكونها ظنية الدلالة على احكامها هنا باب الاجتهاد مفتوح ويلتزم المشرع ان يوازي بين اراء المجتهدين ثم يرجح من بينها مايراه اولى بالاتباع ويعكسه في شكل قواعد قانونية ملزمة

٣) عند عدم وجود نص خاص لا قطعي ولا ظني يصبح باب الاجتهاد مفتوحاً وللمشرع بان يضع من الاحكام مايراه مناسباً على ان يضع امامه وفي المقام الاول قواعد الشريعة الكلية ومبادئها العامة.

وفي الاخير نطرح بان الالتفات الى «الشريعة والعزم على العمل باحكامها مبعثة التطلع الى حياة افضل، ولان الاسلام لم يأت إلا رحمة للناس وهداية لهم إذن فواجب المشرع ان يقنن للناس ما تستقيم بها حياتهم ويستمر بها تطورهم.

يحي ناصر عبدالله
كلية الحقوق/جامعة عدن

* المرجع: دراسات في الفقه الجنائي د. محمد عوض - الاسكندرية

رحم الله الزبيري والثلايا

في عددها الصادر يوم الخميس ٤/٣/١٩٩١م بقلم صالح السنباني تحت عنوان (قلنا نعم للوحدة ونقول لا للدستور العلماني) حيث قال في مستهل مقالة «رحم الله ابا الاحرار الشهيد محمد محمود الزبيري حيث قال:

يلفقون قوانين العبيد لنا
ونحن شعب قوي مارد شرس

والخطأ الذي وقع فيه السنباني انه تناسى ان ابا الاحرار رحمه الله قد قال هذا القول في عهد الامامة وضد الحكم الامامي في الشمال والاستعماري في الجنوب، وليس في زمن دولة الوحدة التي لوكان قدر له ان يعيش حتى يشهدها، لعجز لسانه وتجمد قلمه وهو يرى الهدف الذي ناضل من اجل تحقيقه قد تحقق، لكنها الاقدار الالهية التي شاء الله إلا ان يمنحه الشهادة لتروي دماؤه ارض الوطن المشطر.. ولتثمر (جمهورية ودستوراً).. فلماذا إذن تلبسون باطلكم ثياباً طاهرة مطهرة حين تستشهدون باقوال وافعال الرجال الذين ما نطقوا يوماً إلا بالحق وما فعلوا الا الفعل الحق ؟ إلا ان الطعن في الميت حرام !! فهل انتهى من قاموسكم الاحياء/لتتفرغوا للاموات ؟!

● فما رأي السنباني في مقوله الثلايا «لعن الله شعباً اردت له الحياة واراد لي الموت».

ولنترك ذلك جانباً ونتساءل لمصلحة من الدعوة لتمزيق صفوف الشعب والتناحر، والموت ؟! لمصلحة من الوقوف ضد الدستور، من المستفيد غير اعداء الشعب اليمني التاريخيين الذين صدمتهم الوحدة اليمنية، وتبخرت كل اساليبهم العدائية وفشلت محاولتهم اللا إنسانية والتي تعبر عن مدى حقدهم الرفين على الشعب اليمني وها هم اليوم وباساليبهم المعهودة ولكن باساليب جديدة وتحت مبرر (لا للدستور لكونه يتنافى مع الشريعة الاسلامية ومع الدين الاسلامي رغم انهم يتقاضون ملايين الدولارات وتوزيع المئات منها لمن يقول (لا للدستور) ولمن يسلم لهم بطاقة الاستفتاء او لمن يدخل عضويتهم او لمن يثير الشغب والفوضى في البلاد.. وغيرها من الاعمال الارهابية مستهدفين بذلك زعزعة الامن والاستقرار لليمن الصامدة تلبية لاطماع سادتهم فهل كل هذا يدخل في إطار الشريعة الاسلامية ؟!

وهل هذه هي مبادئ وقيم الاسلام

حسن احمد السيد

من ابداعاتكم:

يا قادة الاحزاب!

يا قادة الاحزاب في وطني
دعوا الخلاف دعوا الفوضى مدى الزمن
دعوا الجدال بلا حق فانكم
ستشعلون فتيل الحرب في اليمن
قد اعتصمنا توحدنا بفضل الله
لم التفرق يا ابناء ذي يزن
يا قادة الاحزاب ان الشعب يشكوكم
لله دوماً فانتم مصدر المحن
عباتم الشعب دجلاً بلامعاداة
وزرعتم التفرقة في الارياف والمدن
بعثرتم الطاقات بالاحزاب وحدتنا
وجعلتم الشعب في شك وفي وهن
هلا اجتمعتم ووحدتم مساعيكم
هلا اجتمعتم على القرآن والسنن
يا قادة الاحزاب ان الامة انقسمت
والشر محدق بنا والسقم في البدن

عبده فرحان الحميري/معهد تعز العلمي

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية

تنشر (صوت العمال) تباعا نص قانون الخدمة المدنية وذلك بغية الفائدة ولاطلاع العمال والموظفين في جميع المؤسسات والهيئات والمرافق على نص مواد هذا القانون

الاعلان عن الوظائف :

مادة (٢٧) (أ) - يتم الاعلان عن الوظائف الشاغرة في الحالتين التاليتين
١ - الوظائف التي يتطلب شغلها شروطاً خاصة
٢ - الوظائف التي تقرر الوزارة او فروعها في المحافظات ضرورة الاعلان عنها او بناء على توصية من الوحدة الادارية
ب - ان يتضمن الاعلان عن الوظيفة العناصر التالية
١ - مسمى الوظيفة والمجموعة التي تقع فيها
٢ - موجز بمحتواها
٣ - شروط شغلها والمتطلبات والمؤهلات اللازمة
٤ - فئة الوظيفة ومرتبها والمخصصات التشجيعية المقررة لها
٥ - موقعها الجغرافي
٦ - الجهة التي يقدم إليها طلب التعيين
٧ - موعد ومكان المقابلة والاختبار
٨ - اية معلومات اخرى
وتوضح اللوائح التنفيذية قواعد وشروط الاعلان عن الوظائف

التسجيل والترشيح :

مادة (٢٨) أ - يتقدم الخريجون وغيرهم من طالبي التوظيف في الخدمة المدنية بعد اتمامهم اجراءات القيد والتسجيل في مكاتب التسجيل الى الوزارة او احد فروعها لغرض ترشيحهم وتوزيعهم على وحدات الجهاز الاداري للدولة ويجوز التوزيع للقطاع العام والمختلط في حالة الطلب
ب - تقوم الوزارة بمسك سجل تدون فيه البيانات الاساسية لعملية التوظيف ونتائجه في الخدمة المدنية بهدف ضبط ومعرفة مستوى التشغيل في الخدمة المدنية

توزيع القوى العاملة :

مادة (٢٩) أ - تتولى الوزارة في حدود الوظائف الشاغرة المعتمدة في ميزانية الوظائف تنفيذ سياسة توزيع واعادة توزيع القوى العاملة وتشغيلها في الجهاز الاداري للدولة وتعطى الاولوية لخريجي المعاهد التخصصية والمهنية بالنسبة للوظائف الفنية

سلطات التعيين :

التعيين في وظائف مجموعة الادارة العليا :

مادة (٣٠) أ - يكون التعيين في وظائف مجموعة الادارة العليا بصيغة ترفيع لموظف من نفس الوحدة الادارية اولاً . وفي حالة تعذر ذلك يجوز شغلها بالنقل لموظف من وحدة إدارية أخرى .
وفي الحالتين يلزم ان يكون المرشح للتعيين في هذه المجموعة مستوفياً لشروط شغل الوظيفة المرشح لشغلها ومتمتعاً بمواصفات القيادة الادارية .
ب - يتم التعيين في وظائف مجموعة الادارة العليا على النحو التالي :
١ - موظفو الفئات (أ ، ب) بقرار جمهوري بناء على ترشيح من الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء .
٢ - موظفو الفئة (ج) بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على ترشيح من الوزير المختص وفتوى وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري .

التعيين في وظائف المجموعات الاخرى :

مادة (٣١) أ - فيما عدا مجموعة الادارة العليا يكون التعيين في وظائف المجموعات الوظيفية الاخرى باحدى الصيغ التالية :
١ - بالترفيع لموظف من ذات الوحدة الادارية او بالنقل إليها من وحدة ادارية اخرى في حالة تعذر ذلك .
٢ - بالتوظيف الجديد من بين المرشحين المتقدمين للعمل بالخدمة المدنية للمرة الاولى او باعادة التعيين لموظف سابق .
ب - يتم التعيين في وظائف المجموعات الوظيفية المذكورة بهذه المادة بقرار من الوزير المختص أو من يفوضه بعد موافقة الوزارة او احد فروعها .
وفي جميع الاحوال يلزم ان يكون المرشح للتعيين مستوفياً لشروط شغل الوظيفة المرشح لشغلها ومراعاة احكام هذا القانون واللوائح المنفذة له

الفترة الاختبارية :

مادة (٣٢) أ - يكون الموظف المعين للمرة الاولى تحت التجربة والاعداد لمدة ستة أشهر وإذا ثبت عدم كفاءته للقيام بمهام الوظيفة يجوز تمديدها لستة اشهر اخرى في نفس وظيفته او في وظيفة أخرى في نفس الفئة تتناسب وقابليته
ب - إذا ثبت عدم صلاحية الموظف تحت التجربة في نهاية فترة التمديد وعند استنفاد كافة مجالات الاستفادة منه تنهى خدمته بسبب عدم الكفاءة .
ج - يعتبر الموظف مثبتاً حكماً في الخدمة إذا أنهى فترة التجربة بنجاح واثبت صلاحيته للوظيفة اثناء فترة التجربة والاعداد .

تحديد الراتب عند التعيين :

مادة (٣٣) يكون راتب الموظف المعين للمرة الاولى في الحد الادنى لاجر الفئة التي تقع فيها وظيفته . مع منحه علاوة واحدة عن كل سنة خدمة إلزامية اداها في الدولة بموجب القوانين والقرارات النافذة . ويجوز تجاوز الحد الادنى لأجر الفئة عند تمتع الموظف . بخبرة في مجال الوظيفة او في الحالات التي تحددها اللوائح التنفيذية لهذا القانون واحكام وشروط شغل الوظائف ونظام توصيف وترتيب الوظائف .

■ التعيين المؤقت بعقود خاصة :

مادة (٣٤) يجوز التعيين بصورة مؤقتة بعقود خاصة عند الضرورة القصوى في الحالات التي توافق عليها الوزارة . شريطة ان تتطابق حقوق الموظف المتعاقد مؤقتا مع مايمنح للموظف في الوظائف الثابتة

التعاقد مع غير اليمنيين :

مادة (٣٥) يجوز التعاقد مع غير اليمني اذا ثبت للوزارة بعد الاعلان عن الوظيفة عدم توفر يمني يتمتع بالحد الادنى من المؤهلات والمتطلبات اللازمة لشغل الوظيفة على ان يراعى في ذلك التشريعات النافذة
مادة (٣٦) تضع الوزارة نماذج موحدة لعقود العمل لحالات التعاقد مع غير اليمنيين والتي ينبغي على الوحدات الادارية العمل بموجبها
مادة (٣٧) استنادا الى المادة (٣٦) اعلاه وانسجاما مع تطبيق احكام هذا القانون بصورة مؤقتة . بموجب المادة (٣) الفقرة (أ) على وحدات القطاعين العام والمختلط يجوز لمجلس الادارة في القطاعين العام والمختلط تحديد قواعد وشروط يتم بموجبها ابرام . عقود باجر او بمكافأة شاملة مع خبرات غير يمنية لمواجهة خدمات استشارية او فنية مؤقتة ذات اهمية اقتصادية ومالية تحتاج اليها الوحدة مع مراعاة موافقة الوزارة للتاكد من سلامة شروط العقد

اعادة التعيين :

مادة (٣٨) مع مراعاة احكام المواد من (٢٣ - ٣٢) يجوز اعادة تعيين موظف سابق في الخدمة المدنية بنفس وظيفته السابقة او في مستواها وبالراتب المقرر لها عند توفر وظيفة شاغرة . او في وظيفة اعلى اذا استوفى شروط شغلها . كما يجوز اعادة تعيين المتعاقد في حالات الضرورة وبالشروط التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء ولمدة لاتزيد عن خمس سنوات كحد اقصى

الفصل الثاني
الترقية
● التعريف

مادة (٣٩) يقصد بالترقية انتقال الموظف من المرتبة التي يقع فيها الى المرتبة التالية ضمن نفس الفئة التي يشغلها

■ حالات الترقية :

مادة (٤٠) أ - يستحق الموظف الترقية اذا كان تقديرا كفاءته للسنتين الاخيرتين بدرجة ممتاز ولايستخدم ذات التقدير لهذا الغرض اكثر من مرة واحدة
ب - تكون الترقية باكثر من مرتبة واحدة عند حصول الموظف على شهادة علمية او تدريبية اعلى بمقتضى نظام التقييم الوظيفي للشهادات العلمية والتدريبية الصادر عن الوزارة .

شروط وصلاحية الترقية :

مادة (٤١) أ - يشترط عند ترقية الموظف ان لايكون راتبه قد بلغ الحد الاعلى لاجر الفئة التي تقع فيها وظيفته وفي هذه الحالة يستمر منحه العلاوات السنوية بنفس قيمة العلاوة السنوية لنفس الفئة التي يشغلها بحيث لايتجاوز نهاية الحد الاعلى لاجر اعلى فئة في المجموعة الوظيفية التي تعلو مجموعته مباشرة .
ب - تكون الترقية بقرار من رئيس الوحدة الادارية المختص او من يفوضه بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين وبعد موافقة الوزارة .
جـ - لاتحجب الترقية حق الموظف في الحصول على علاوته السنوية متى استوفى شروط استحقاقها باستثناء الترقية بموجب شهادة طبية .
د - لايتمتع الموظف بالترقية اكثر من مرتين في الفئة الوظيفية الواحدة

الفصل الثالث
الترفيع

■ التعريف :

مادة (٤٢) يقصد بالترفيع انتقال الموظف من فئته الوظيفية الى وظيفة في الفئة الاعلى منها مباشرة ضمن مجموعته الوظيفية او نقل الموظف من المجموعة الوظيفية الادنى الى وظيفة في المجموعة الوظيفية الاعلى مباشرة .

شروط الترفيع :

مادة (٤٣) يجرى ترشيح الموظف للترفيع عند توافر ماياتي
١ - توفر الحد الادنى من المتطلبات والمؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة الاعلى وفقا لاحكام وشروط شغل الوظائف ونظام تصنيف وترتيب الوظائف على ان لايقل تقدير كفائه للسنتين الاخيرتين عن درجة جيد .
٢ - ان يحاط النقل من مجموعة الى مجموعة اخرى بشروط خاصة تتفق ونوع وطبيعة المجموعة الوظيفية . كما يحددها نظام توصيف وترتيب الوظائف والشروط الخاصة بكل مجموعة وظيفية .
٣ - لايجوز الترفيع لاكثر من فئة واحدة الا اذا حصل الموظف على شهادة علمية تؤهله للترفيع لاكثر من فئة وفقا لاحكام وشروط شغل الوظائف ونظام توصيف وترتيب الوظائف .

صلاحية الترفيع :

مادة (٤٤) أ - يكون الترفيع من فئة ادنى الى فئة اعلى في مجموعة وظائف الادارة العليا او الترفيع اليها من المجموعة الادنى مباشرة بقرار من السلطة المختصة بالتعيين فيها بعد موافقة الوزارة بالنسبة للترفيع الى ادنى فئة بهذه المجموعة
ب - يكون الترفيع من فئة ادنى الى فئة اعلى في المجموعات الوظيفية الاخرى بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة الوزارة .

الباب الخامس
اوقات العمل والراحة والاجازات
الفصل الاول
اوقات العمل والراحة

■ ساعات العمل الاسبوعية :

مادة (٤٥) أ - يجب الا تقل ساعات العمل الاسبوعية عن (٣٥) ساعة ولا تتجاوز (٤٠) ساعة وتنظم اللائحة الحالات الاستثنائية .
ب - لايجوز ان تزيد ساعات العمل الاسبوعية بضمنها ساعات العمل الفعلي . الاضافية عن (٦٠) ساعة ما عدا في الحالات الضرورية التي تقتضيها طبيعة اعمال الوحدة الادارية

تحديد وقت الدوام :

مادة (٤٦) مع عدم الاخلال بالمادة (٤٥) من هذا القانون يجوز لرئيس الوحدة الادارية المختص تغيير وقت بدء وانتهاء الدوام وفق ماتقتضيه طبيعة العمل بعد موافقة الوزارة

تحديد فترة استراحة :

مادة (٤٧) يجوز للسلطة المختصة
أ - تحديد فترة استراحة لاتزيد عن نصف ساعة في الاعمال ذات الدوام الواحد
ب - تحديد فترة استراحة لاتقل عن ساعة ولاتزيد عن ساعتين في الاعمال ذات الدوامين .
جـ - لاتحتسب فترة الاستراحة من ساعات العمل

ساعات عمل المراة عند الحمل والرضاعة :

مادة (٤٨) يجب ان لاتزيد ساعات عمل المراة على (٤) ساعات في اليوم اذا كانت حاملة في شهرها السادس و (٥) ساعات اذا كانت مرضعة حتى نهاية الشهر السادس لوليدها

يوم الراحة الاسبوعية

مادة (٤٩) يوم الجمعة هو يوم الراحة الاسبوعية ويجوز ابداله بيوم اخر للراحة لكل او بعض موظفي الوحدة الادارية او بايام اخرى للمناوبين شريطة ان يكون ذلك جزءا من نظام العمل الاعتيادي في الوحدة المقر من الوزارة

تعويض العمل الاضافي

مادة (٥٠) يعوض الموظفون الذين يعملون في ايام الراحة الاسبوعية او في ايام الاعياد او العطلات الرسمية بيوم او ايام راحة بديلة او باجور ساعات عمل اضافي ويجوز ان يجزا التعويض بين ايام للراحة واجور ساعات عمل اضافي وفقا لظروف العمل وتحدد اللوائح التنفيذية اجراءات وقواعد تنظيم واحتساب العمل الاضافي .

معدلات احتساب العمل الاضافي :

مادة (٥١) يستحق الموظف مهما كانت وظيفته اجرا اضافيا عن ساعات العمل الاضافية بالمعدلات التالية :
أ - تحسب الساعة بساعة ونصف خلال الايام العادية
ب - تحسب الساعة بساعتين خلال ايام الاعياد او العطلات الرسمية ومن يؤدي عملا اضافيا خلال الليل من الساعة الثامنة ليلا حتى الساعة الخامسة صباحا .

طريقة العمل المتناوب :

مادة (٥٢) يجوز توزيع ساعات العمل على الموظفين وفق طريقة العمل المتناوب اذا اقتضت طبيعة العمل ذلك بحيث لايستمر عمل الموظف في اية نوبة اكثر من شهر واحد متصلا على ان يمنح تعويض مناوبة قدره (٢٠٪) من راتبه . ولايجوز الجمع بين تعويض العمل الليلي وتعويض العمل بالنوبات

الفصل الثاني
الاجازات

■ الاجازة الاعتيادية

مادة (٥٣) يستحق الموظف اجازة اعتيادية براتب كامل عن كل سنة من الخدمة الفعلية لاتقل عن ثلاثين يوما واذا بلغ سن الخمسين جاز له الحصول على اجازة اعتيادية لمدة خمسة واربعين يوما ولاتحتسب ايام الاعياد والعطلات الرسمية ضمن مدة الاجازة الاعتيادية اذا تخللتها .

■ الزامية التمتع بالاجازة الاعتيادية :

مادة (٥٤) يكون التمتع بالاجازة الاعتيادية الزاميا في سنة استحقاقها ولاتتراكم الاجازة لاكثر من ٩٠ يوما كحد اقصى .

مادة (٥٥) تجدول الاجازة المستحقة للموظفين سنويا وفقا لمقتضيات العمل مع مراعاة ظروف الموظف على ان يتم اشعاره مسبقا بتاريخ بدء اجازته الاعتيادية على ان تعد هذه الجداول في موعد اقصاه شهر فبراير من كل سنة مع موافاة الوزارة بصورة منها او اية تعديلات ترد عليها .

الاجازة العارضة :

مادة (٥٦) يجوز للوحدة منح الموظف اجازة عرضية لاتزيد عن يومين في الشهر اذا اقتضتها ظروف طارئة وبما لايتجاوز عشرة ايام في السنة ويسقط حق الموظف فيها بمضي السنة .

الاجازة المرضية :

مادة (٥٧) يستحق الموظف اجازة مرضية براتب كامل مدتها ستون يوما في السنة متقطعة او متصلة بناء على تقرير من الجهة الطبية المختصة وتعالج اللوائح التنفيذية لهذا القانون الحالات المرضية التي تزيد مدتها عن ذلك .
مادة (٥٨) يستحق الموظف الذي يصاب بمرض مهني او اصابة اثناء تادية عمله او بسببه اجازة مرضية براتب كامل للمدة التي تحددها الجهة الطبية المختصة حتى يبت في حالته الصحية وتسرى عليه في هذه الحالة احكام قانون التامينات والمعاشات التقاعدية واللوائح الصادرة بموجب هذا القانون

اجازة الوضع :

مادة (٥٩) أ - يحق للموظفة الحامل ان تحصل على اجازة وضع براتب كامل مدتها ستون يوما متصلة قبل الوضع وبعده . ولا تؤثر اجازة الوضع على تمتع الموظفة باجازتها الاعتيادية .
ب - تعطى الموظفة الحامل عشرين يوما اضافة الى الايام المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك في الحالتين التاليتين
١ - اذا كانت الولادة متعسرة اقتضت عملية جراحية
٢ - اذا ولدت توائم .

الاجازة الخاصة :

مادة (٦٠) يحق للموظف الحصول على اجازة خاصة براتب كامل لاتحتسب من اجازته الاعتيادية في الاحوال التالية
أ - لاداء فريضة الحج ولمرة واحدة طوال خدمته مدتها (٢٠) يوما
ب - الموظفة في حالة وفاة زوجها ولمدة (٤٠) يوما كحد اقصى من تاريخ الوفاة
جـ - الموظف المخالط لمريض بمرض معد وخطير وتقرر اللجنة الطبية او السلطات الطبية المختصة منعه من مزاولة وظيفته وللمدة التي تحددها اللجنة

شروط وضوابط منح الاجازة :

مادة (٦١) تحدد اللوائح المنفذة لهذا القانون الشروط والضوابط المنظمة لاستحقاق الاجازات المذكورة اعلاه . او اية اجازة اخرى .

الباب السادس
حالات الموظف
الفصل الاول
النقل

■ اغراض النقل

مادة (٦٢) النقل اسلوب اداري يهدف الى تعزيز علاقة التعاون بين الوحدات الادارية لسد النقص في الخبرات لشغل بعض الوظائف لدى اي منها ويساعد على وضع الموظف في الوظيفة الاكثر ملائمة لاستعداداته وقدراته ومؤهلاته . ولايستخدم كاجراء ردع او عقوبة

النقل بطلب الموظف

مادة (٦٣) يحق للموظف ان يتقدم عبر وحدته الادارية بطلب للنقل لملء وظيفة شاغرة ضمن وحدته الادارية او في وحدة ادارية اخرى

■ نقل الموظف

مادة (٦٤) يجوز نقل الموظف من وحدة ادارية الى وحدة ادارية اخرى او ضمن نفس الوحدة الادارية بفئته الوظيفية سواء بنفس تسمية وظيفته او بتسمية اخرى وفي نفس المنطقة الجغرافية او الى منطقة جغرافية اخرى في الجمهورية
ويجوز ان يقترن النقل بالترفيع متى استوفى الموظف شروط الترفيع المحددة في هذا القانون واللوائح المنفذة له

شروط واحكام

مادة (٦٥) يشترط في النقل مايلي
١ - وجود وظيفة شاغرة ومعتمدة في الموازنة
٢ - استيفاء الموظف شروط ومواصفات الوظيفة التي سينقل اليها .
٣ - يراعى عند نقل الموظف من منطقة جغرافية الى اخرى حالته العائلية وتوفر الحد الادنى من الخدمات الاساسية مثل السكن وغيره .
٤ - تتحمل الوحدة الادارية المنقول اليها الموظف راتبه وبدلاته المستحقة اعتبارا من اول الشهر التالي مباشرة لتاريخ النقل
٥ - موافقة الوحدتين الاداريتين
٦ - اذا نقل الموظف ضمن وحدته الادارية لشغل وظيفة في منطقة جغرافية اخرى في الجمهورية استحق البدل المقرر لها

صلاحية النقل :

مادة (٦٦) يكون النقل على النحو التالي
أ - بقرار من السلطة المختصة بالتعيين فيما يتعلق بشاغلي وظائف مجموعة الادارة العليا وبقرار من الوزير المختص بالنسبة لشاغلي وظائف الفئتين الادنى بهذه المجموعة عندما يكون النقل على صعيد الوزارة المعنية والوحدات المرتبطة بها مع اشعار الوزارة بصورة من قرار النقل .
ب - بقرار من الوزير المختص او من يفوضه فيما يتعلق بشاغلي المجموعات الوظيفية الاخرى .

الفصل الثاني
الندب

■ أغراض الندب :

مادة (٦٧) يجوز عند الضرورة ندب الموظف ضمن فروع وحدته الادارية او الى وحدة ادارية اخرى بتكليف من وحدته للاستفادة من خبراته او لتنفيذ مهمة معينة داخل الجمهورية او خارجها .

مدة الندب :

مادة (٦٨) يكون الندب لمدة اقصاها ستة اشهر قابلة للتمديد في حالة الضرورة لستة اشهر اخرى

استحقاقات الموظف عند الندب :

مادة (٦٩) يتقاضى الموظف المنتدب راتبه وما يستحقه من البدلات المقررة من الوحدة الادارية المنتدب منها فيما عدا البدلات المرتبطة بظروف ومكان العمل فتمنح له من الجهة المنتدب اليها الا اذا اتفق على خلاف ذلك وتوضح اللوائح المنفذة شروط الاستحقاق .

الندب جزء من الخدمة :

مادة (٧٠) تحتسب مدة الندب خدمة لاغراض الترقية والترفيع ضمن شروطها

صلاحية الندب :

مادة (٧١) يكون ندب الموظف بموافقة الوزير المختص او من يفوضه او رئيس الوحدة الادارية او من يفوضه

الفصل الثالث
الاعارة

صلاحية الاعارة

مادة (٧٢) أ - للسلطة المختصة بالتعيين . بناء على ترشيح من الوزير المختص اعارة اي من موظفي مجموعة الادارة العليا وبموافقة الموظف الخطية الى جهة يمنية او غير يمنية داخل الجمهورية او خارجها .
ب - للوزير المختص او من يفوضه اعارة اي من شاغلي المجموعات الوظيفية الاخرى وبموافقة الموظف الخطية الى جهة يمنية او غير يمنية داخل الجمهورية او خارجها .
وفي جميع الاحوال يلزم موافاة الوزارة بصورة من القرار الصادر بالاعارة

مدة الاعارة :

مادة (٧٣) أ - تحدد مدة الاعارة في المجالس والمنظمات والنقابات والمؤسسات والشركات اليمنية والعربية والدولية للذين يتم اختيارهم بالانتخاب للعمل فيها لدورة معينة مدة الدورة الرسمية المقررة في دساتيرها او نظمها . وتجدد الاعارة . لذات المدة في حالة إعادة الانتخاب لدورة تالية .
ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة تكون مدة الاعارة الى جهة يمنية بما لايزيد عن سنة واحدة . ويستثنى من ذلك المجالس المنتخبة في النقابات والمنظمات الجماهيرية
ج - تكون مدة الاعارة الى منظمات عربية او دولية مساوية لمدة عقد العمل المبرم بين المعار والمنظمة وتتجدد الاعارة بنفس فترة تجديد العقد

حق الدولة في إعادة الموظف :

مادة (٧٤) تحتفظ الدولة بحقها في اعادة الموظف المعار الى الخارج اذا اقتضت ذلك المصلحة العليا للبلاد .

شروط الاعارة الى جهة غير يمنية :

مادة (٧٥) لا يجوز اعارة الموظف الى جهة غير يمنية ما لم يكن قد امضى خمس سنوات فعلية في الخدمة على الاقل .

حفظ حقوق المعار الوظيفية :

مادة (٧٦) أ - يحتفظ الموظف المعار بوظيفته ويجوز شغلها عن طريق الانابة اذا كانت مدة الاعارة تقل عن سنة واحدة . اما اذا زادت على ذلك فيجوز اشغالها عن طريق الترفيع او النقل او التعيين على ان تعطى الاولوية في ذلك للموظف المستوفي للشروط من داخل الوحدة الادارية
ب - تلتزم الوحدة الادارية المعيرة عند عودة الموظف باعادته الى وظيفته الاصلية في حالة عدم اشغالها او الى اي وظيفة خالية من نفس فئته الوظيفية او يبقى في فئته الاصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته على اي وظيفة تخلو من نفس فئته وفي جميع الاحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة

التزامات الجهة المستعيرة :

مادة (٧٧) تتحمل الجهة المستعيرة جميع ما يستحقه الموظف نتيجة عمله لديها من راتب وبدلات . واية مخصصات وحقوق اخرى . ويستثنى من ذلك حالات الاعارة للنقابات والمنظمات الجماهيرية .

تسديد الاشتراك في صندوق التقاعد :

مادة (٧٨) يلتزم الموظف المعار بدفع اقساط الاشتراك المقررة عليه الى صندوق التقاعد حسب النسبة التي يحددها لهذه الحالة قانون التامينات والمعاشات التقاعدية .

يتبع

لمصلحة من تصفية القطاع العام؟!

القارب (مرشلة) متوقف منذ ٣٨٨ !!

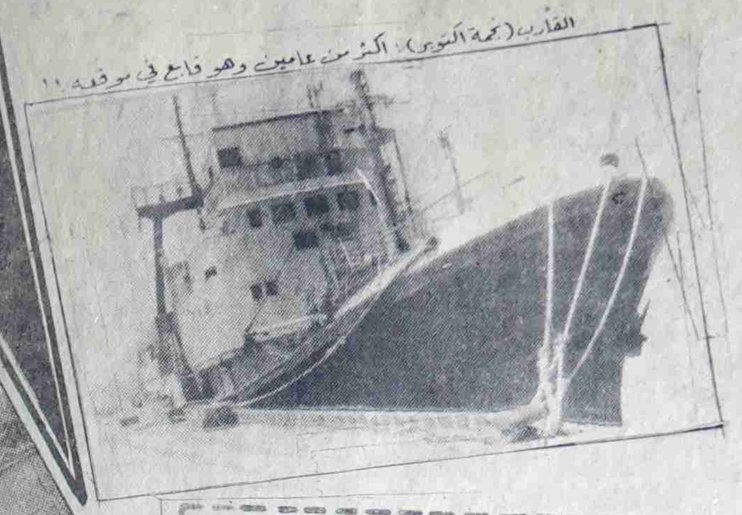
القارب (نجمة اكتوبر) اكثر من عامين وهو قابع في موقفه !!

المؤسسة اليمنية للاصطياد

وطريق الموت البطيء!

صورة من الارشيف

في العدد الماضي من «صوت العمال» نشرت الصحيفة تحقيقاً عن اوضاع المؤسسة اليمنية للاصطياد والوضع الحالي التي تعيشه فيه تحدث العاملون الذين التقت بهم الصحيفة حول جملة من الهموم والمعاناة مثلت وجهة نظرهم ورأيهم. اضافة الى حديث سكرتير عام نقابة عمال الاسماك.

وبما ان الموضوع اكبر بكثير مما يمكن ان يتصوره احد، ولا يرتبط بمشكلة فردية ما، أو موضوع بسيط بحاجة الى توضيح او تفسير او توضيح لامر يمكن لنا ان نسميه مجازاً «موضوعاً عابراً» كاني امر مما يحدث حالياً في العديد من المرافق في المحافظات الجنوبية.. لكنه موضوع بحاجة لدراسة وتفكير جاد ومسؤول.. موضوع يتعلق بتصفية احد قطاعاتنا العام هو القطاع السمكي اضافة الى مصير العمالة فيه من خلال تسليم هذا القطاع لشركة يونانية (سيسينا).

لهذا فان الصحيفة في عددها ... تواصل تحقيقها لالقاء مزيد من الضوء حول هذا الموضوع حيث التقت الصحيفة بالاخ محمد احمد منصور مدير عام المؤسسة اليمنية للاصطياد، الذي وضح الكثير عن الوضع العام للمؤسسة والاسباب التي ادت الى حالتها السيئة التي تعيشها الآن.. وكانت الحصيلة:

حلقات اخرى من الاسباب !!

وردا عن الحلقات الاخرى والتي ساعدت في ايصال المؤسسة الى ما هي عليه الآن.. تواصل الحديث حيث قال الاخ المدير للصحيفة:

هناك العديد من الامور الاضافية الاخرى.. فما ورد اعلاه لا يمثل الا الجزء الاول اما الاخير فيمكن لنا تحديده بالاتي:

● تحويل (٥) عناصر قيادية في المؤسسة (اعضاء مجلس ادارة) اعتباراً من مايو ١٩٨٩م للشركة اليمنية السوفيتية للاصطياد.. وكل هؤلاء من العناصر القديمة المؤهلة والكفوءة وكان لها دور في المساهمة في تخفيض عجز المؤسسة وبالذات في ١٩٨٩ حيث وصل العجز الى ادنى حد له (انظر جدول رقم ١)

- مع العلم ان تحويلهم تم دون موافقة مدير عام المؤسسة ومجلس الادارة.. وقرار الموافقة على نقلهم وقع عليه سكرتير المنظمة القاعدية الحزبية في المؤسسة.

الذي كان يشغل حينها وظيفة مدير الادارة والكادر ووقع على قرار التحويل.

● تحويل (فرق الصيانة والترميم اليمنية السوفيتية) والتي كانت تعمل في المؤسسة وتساعد على ترميم القوارب بتكاليف داخلية الى المؤسسة اليمنية للصيانة البحرية.

● ارتفاع اسعار الوقود وهذه تشكل نسبة ٢٥ من ٣٣ ٪ من اجمالي الصرفيات للمؤسسة اضافة الى الضرائب بمختلف انواعها على المؤسسة في الوقت الذي تعفى منها الشركة اليمنية السوفيتية !!

● التسهيل الائتماني (المصرفي) في ظل العجز المستمر للمؤسسة سعت المؤسسة للحصول على تسهيل مصرفي ظل هو الآخر يرتفع فترة بعد اخرى حتى بلغ اثنين ونصف مليون دينار سحب على المكشوف يصل استخدامه كاملاً ولازال هذا المبلغ يتجدد سنوياً.

● القرض البنكي.. من اجل اجراء (العمرة الشاملة) لبعض القوارب.. استخدمت المؤسسة لتنفيذ ذلك قروض بنكية حيث يبلغ القرض في حدود مليون دينار يتم سداده بقسطين كل عام اضافة الى الفوائد البنكية التي ارتفعت من ٤٪ الى ١١٪.

● الديون.. في حسابات المؤسسة سنوياً.. تظهر ديون على المؤسسة وديون لها.. وهذه الارقام يتكرر ذكرها مع اختتام الحسابات السنوية دون حسم او امكانية لحلها خاصة التي تخص جهات انتهت او اندمجت مع اخرى.. او لعدم وجود وثائق تؤكدها او تنفيها نتيجة تعليمات عليا شفوية.. او فقدان وثائق.. وهكذا بالنسبة لديون متعلقة بالافراد تعود الى السبعينات !!

● واخيراً تضاعف الصرفيات من خلال ارتفاع الاجور والمرتبات والعلاوات منذ انشاء المؤسسة (٣٢٦/٣٦٨، ٦٦٣ دينار).

اثبات الذات..!! وتحقيق ٥ ملايين دولار للدولة في عام واحد

● من خلال الحوار مع مدير عام المؤسسة اليمنية للاصطياد ومن خلال الجدول رقم (١) والخاص بنشاط المؤسسة لاحظت الصحيفة ان عام ١٩٨٩م بلغ فيه العجز ادنى حد له

ولمعرفة كيفية تحقيق ذلك في ظل ما عانته المؤسسة في نفس العام الذي شهد انشاء الشركة اليمنية السوفيتية للاصطياد اضافة الى تراكمات معاناتها السابقة.

● اجاب الاخ مدير عام المؤسسة:

كان الامر بالنسبة لنا في المؤسسة بمثابة تحد، حاولنا فيه اثبات ذاتنا وقد راقنا كمؤسسة يمكن لها الخروج من دائرة العجز وان الامر لم يكن يستدعي انشاء هذه الشركة، بقدر ما كان يتطلب بعض (الدعم) لتستقيم المؤسسة على قدميها من جديد وبثبات.

لذلك خضنا هذا التحدي وتمكنا في هذا العام من تخفيض العجز المشار اليه آنفاً من مليون و٤٨٠ الف دينار في عام ٨٨م الى ٣٦٨و٦٦٣ الف دينار في عام ٨٩م بما فيها الاهلاكات للقوارب المشطوبة والتي لولاها لانخفض العجز الى مبلغ ٣٢١/٣٦٨، ١٦٥ دينار وهو ادنى عجز يتحقق في الفترة من ٧٨م - ١٩٨٩م.

هذا الى جانب ان القارب (شمسان) ظل معلقاً بين الشركة والمؤسسة خلال فترة موسم (الحبار) على الرغم من ان جاهزيته الفنية كانت تسمح له بالاصطياد بعد ان تم ترميمه من قبل المؤسسة، ولم يتم استغلاله وتشغيله وإلا لخرجت المؤسسة من دائرة العجز !!

(تم حسم تحويل هذا القارب الى الشركة في (١٥) ابريل ١٩٩٠م).

هذا الى جانب ان المؤسسة بلغ ايرادها للدولة من العملة الصعبة في هذا العام ١٩٨٩م خمسة ملايين و٤٩٤ الفاً من الدولارات وذلك من خلال تصدير الاسماك للخارج.

كل هذا مثل دليلاً على ان المؤسسة كان بامكانها الاستمرار في السير بنفس هذا الاتجاه للخروج من دائرة العجز اذا ما تحصلت على دعم لازم.

المطلوب ٨ مليون دينار فقط

● ويقول الاخ مدير المؤسسة في رده عن سؤال الصحيفة عن حاجة ومقدار (الدعم) المطلوب للنهوض بالمؤسسة وبالتالي المحافظة على هذا القطاع وبقائه كقطاع عام ورافد هام للاقتصاد الوطني.. وكذا (كيفية) استغلال هذا (الدعم).. حيث يقول:

في تقريرنا المشار اليه في حديثنا، حددنا العديد من الاتجاهات التي ستساعد المؤسسة على تخفيف الاحمال المالية عليها ياتي من ضمنها حاجتنا الى الاتي:

اولاً: «العمرة الشاملة» انظر جدول ٣

ثانياً: شراء قوارب جديدة «انظر جدول رقم ٤»

● وبشأن الشركة اليونانية (سيسينا) والتي من المزمع (بيع) هذا القطاع السمكي لها وهل يمثل ذلك بداية لتصفية القطاع العام؟! وهل لذلك ضرورة ملحة لانشاء هذه الشركة؟

يقول الاخ محمد احمد منصور مدير عام المؤسسة اليمنية للاصطياد باختصار شديد:

نظرا لاوضاع المؤسسة الحالية ارتأت الوزارة انشاء شركة مشتركة جديدة!! هذا حسب رايها.. والجواب الشافي لدى الوزارة !! ولكنه بعد حين يستطرد قائلا:

ولكن كنا نفضل معالجة الموضوع في اطار القطاع السمكي نفسه من خلال دمج مجموعة المؤسسات الانتاجية والخدماتية بهدف تطوير نشاطها (مهام انتاجية + تسويقية + صيانة) والدولة لديها الامكانية على تقديم الدعم للمؤسسة خاصة وان هذه المؤسسة يمكن لها ان تظل رافدا هاما للاقتصاد الوطني وهذا مايؤكده مردود المؤسسة من العملات الصعبة للدولة والتي بلغت كما قلنا، ٥ ملايين دولار في عام واحد فقط.. ويضيف قائلا:

ونحن هنا لانعرف الصعوبات المعقدة وراء انشاء هذه الشركة لان المؤسسة كان باستطاعتها تسيير اعمالها وتطوير نشاطها لو تلقت الدعم الكافي.. وستلعب دورها في تنويع السوق المحلي ومصانع تعليب الاسماك وكذا التصدير الخارجي بهدف الحصول على العملة الصعبة.

وهنا تجدر الاشارة الى القول ان الدولة قد تحملت اعباء كثيرة منذ بداية السبعينات لتاهيل الكادر البحري اليمني وتمكنت من بلوغ تغطية حاجتها من الكادر العامل على الاسطول، وشبه تكامل لادارة اسطول الصيد.. وفي الوقت الذي بدأ فيه هذا التكامل بدأ سحب هذه الكوادر والخبرات الى خارج المؤسسة !!

لذا فانني افضل التمسك وطالب بتنفيذ قرار مجلس الوزراء ٦٨ لعام ٩٠م والصادر في ١٢ ابريل ١٩٩٠م والخاص بتحديث اسطول المؤسسة للملاحة والجمبري.

ولكن بعد التعديلات الاخيرة وتحديدا بعد تشكيل اللجنة لاعادة النظر والدراسة في بعض بنود الاتفاقية والنظام الداخلي لم تكن لنا اية مشاركة في هذه الاجتماعات.

ولكن كيف تنظرون الى مصير العمالة اليمنية في المؤسسة بعد اقرار انشاء هذه الشركة ان تم؟

يقول الاخ مدير عام المؤسسة:

فيما يتعلق بمصير العمالة اليمنية في المؤسسة بعد تسليمها للشركة اليونانية.. فذلك امر لانزال نجهله ولكننا نرى ان مثل هذا الامر لابد من معالجته بمسؤولية كاملة لضمان مستقبل العمال وبما يحفظ حقوقهم ويصونها.

وهنا نقترح وصول حلول من خلال توفير قوارب صيد صغيرة ومنح تراخيص تجارية صغيرة (اكشاك) واراض زراعية واية اعمال اخرى حتى يضمن العمال توفير لقمة العيش الشريفة.. فاذا ماتم ذلك (التخلص من العمالة او بعضها) نرى انه لابد من دفع مرتبات العاملين.

هذا اذا ماتقرر (الغاء) مؤسستنا للشركة وجرى تسريح اية مجموعة كانت من عمال المؤسسة.. لكننا لانزال نامل ان تتغلب مصلحة الوطن على اية مصلحة اخرى، وان لا يتم هذا الامر.

جدول رقم ٣

السنة	القوارب
١٩٨٩م	قاربان: شقرة+نجمة اكتوبر
١٩٩٠	قارب فرتك

تكلفة العمرة الشاملة بالدولار

٢ مليون
١ مليون
٣ مليون دولار

جدول رقم ٤

السنة	عدد ونوع القوارب	القيمة بالدولار
١٩٩٠م	قاربان (متوسط/مماثلة للقارب شقرة)	± ٦ مليون
١٩٩١م	قارب (كبير/مماثل للقارب صيره)	± ٨ مليون
١٩٩٢م	قاربان: (متوسط/مماثل للقارب شقرة)	± ٦ مليون
اجمالي	٥ قوارب	± ٢٠ مليون

وبهذا يكون (الدعم) المطلوب ٢٣ مليون دولار اي ما يوازي ٨ مليون دينار فقط وهو ما كنا نحتاجه فقط.

دون شك لدينا في المؤسسة (سلبيات) وهذه لاتخلو من اي مرفق فكيف الحال بمؤسستنا في كل الاوضاع التي تعيشها والتي عرفناها من خلال حديثنا وبالذات منها المتعلقة بعدم وجود الكادر القيادي للمؤسسة والذي تم تحويلها من المؤسسة منذ منتصف ١٩٨٩م ولم يتم ايجاد البديل لهم حتى الان رغم متابعتنا!! فكيف اذا بكر تصور الامر؟ هذا ما اتركه لكم وللقارىء الكريم.

ويستطرد مدير عام المؤسسة قائلا:

كان بودي التطرق الى كل ما احتواه الحلقة السابقة والاخيرة بشراء ٥ قوارب جديدة ذات جدوى اقتصادية ومرة اخرى اؤكد ان الجو الشافي موجود لدى الوزارة.

حديث العاملين.. ليس الحقيقة كلها!

في بداية لقاء الصحيفة مع مدير عام المؤسسة اليمنية للاصطياد وقبل ان يتم التطرق الى اية نقطة من نقاط هذا الموضوع، تم الاتفاق على ان تكون الاولوية للمسائل ذات الاهمية الرئيسية ثم بقية المسائل الاخرى.

وقبل ان يوشك اللقاء على الانتهاء اعطت الصحيفة الفرصة للاخ المدير العام للتعقيب والرد على حديث العمال لصحيفة وما احتواه من امور تعلقت اغلبها بادارة المؤسسة.. حيث قال:

قرات في صحيفة حديث العاملين وانا ارى ان الامر طبيعي وصحي على الرغم مما احتواه من (قضايا) عنيت بها شخصيا.. ولكنني لم اخذ هذا الامر بالحساسية التي يمكن ان تلهبني في حديثي للصحيفة عن قضايا اراها (مصيرية) بالنسبة لنا جميعا في هذه المؤسسة والقطاع السمكي، وبالتالي القطاع العام.

ما اود قوله بهذا الخصوص ان حديث العاملين للصحيفة لايتضمن الحقيقة كلها، العديد من المسائل التي طرحت والخاصة بالجانب الاداري وبي شخصيا لم تات من فهم وادراك عميقين لاسباب يجهلونها لانهم ليسوا على علم واطلاع بكل مايدور حتى وان علموا بامر ما، فانهم بالتاكيد سيجهلون الكثير لان الامر سيبقى مجرد (كلام) سمعوه.. ومع ذلك كله فانا اعتبر كل ماقالوه كان نابعا من قلقهم وحرصهم الوطني وبالذات فيما يختص بمصير المؤسسة الذي هو مصيرهم.

لا اطيل الحديث، فهناك ما اتفق مع العاملين فيه وهناك مالا اتفق معهم فيه ولكني ارى واعتقد انكم تتفقون معي فيه ان الموضوع حاليا اكبر من تصوره العاملون، او اي شخص آخر.. فلم تعد (القصة) ان المدير اليوم، او ان (حمام) المدير او استخدامه للعاملين او.. او.. الموضوع ان تكون او لاتكون تبقى المؤسسة او لاتبقى (القطاع العام) او لايبقى.. هذا (الموضوع) الرئيسي الذي يشغل العاملين ومستقبلهم من خلال بقاء القطاع وبالتالي بقاء (القطاع العام) اذا فالامر هنا بالنسبة لمن هم في قيادية محسوم ومعروف المشكلة ستكون فيمن كانوا في ادنى.

ولكن على الرغم من كل ذلك اعيد القول ان العديد من التي وردت في حديث العاملين صحيحة ولا باس من الرد على اهم النقاط بالاتي:

التسكين الوظيفي..

فالتسكين يتم وفقا لضوابط تعتمدها وزارة المالية ووزارة والمؤسسة لم تقم بنقل العاملين وضعهم الوظيفي السابق الى الوضع المقابل في التسكين الا وفقا لتلك الضوابط.. ومع ذلك نقول انه استعداد للنظر في اي تظلم.

ويستطرد قائلا:

وهذا ايضا بالنسبة لبقية البدلات التي من الممكن ايجازها بالتالي:

- اقساط الضمان: وهذه مشكلة قائمة في العديد من المرافق فان الامكان شكلت عائقا رغم اننا حاولنا السداد اضافة الى ان هناك ديونا متراكمة

البقية ص ٦

المصير المجهول..!

وفي معرض حديثه لـ «صوت العمال» تطرق الاخ مدير عام المؤسسة اليمنية للاصطياد الى مشاركة المؤسسة في الاجتماعات الجارية لاتمام (صفقة البيع) حيث يقول:

بالنسبة لنا كقيادة على هذه المؤسسة كانت لنا بعض المشاركة في الاجتماعات السابقة التي عقدت مع وزارة الثروة السمكية بحضور ممثلين عن المساهمين الاخرين للراسمال اليمني والشركة اليونانية (سيسينا) فالامر بحاجة الى دراسة متانية ودقيقة وموضوعية قبل اتخاذ مثل هذه القرارات التي دون شك ستاتي بنتائج عكسية لن تكون في مصلحة اقتصاد البلاد وبالذات فيما يختص بالمؤسسة اليمنية للاصطياد ومثيلاتها.. ويمكننا ان نستدل على ذلك من وضع (الشركة اليمنية السوفيتية للاصطياد) حاليا.

فهذه الشركة في عام انشائها (١٩٨٩) حققت ربحا قدره مليون ونصف المليون دولار (تقاسمته الشركة والدولة مناصفة) ولكنها في العام التالي (١٩٩٠م وحتى الان) دخلت مرحلة العجز باكثر من مليوني دولار (عقد اول اجتماع للشركة في ديسمبر ٩٠م والثاني في بداية ٩١م للنظر في اوضاع الشركة) !!

هنا يحق لنا ان نتساءل هل نحن بحاجة الى (شركة جديدة) فعلا وهل لذلك ضرورة؟

لا نعتقد ان الاجابة ستكون (نعم) خاصة اذا ماعرفنا احدى مساوىء العمل المشترك عموما لاستغلال الثروة السمكية في بلادنا وهو:

تاثر المخزون بشروخ الاسماك نتيجة للاصطياد الجائر اضافة الى تاثر (الحبار) لنفس السبب وهذا ماتدلل عليه الدراسات البحثية التي اجريت والموجودة لدى مركز الابحاث لعموم البحار حيث لازال التاثير باقيا حتى الان مما ادى الى انخفاض المخزون البحري لهذين النوعين ولم يتم استعادته الى وضعه الطبيعي.

اذا لماذا لايتم النظر في كل الاسباب التي اوصلت هذه المؤسسة الى حالتها المتردية هذه (بعيدة عن التفكير ببيعها) واتخاذ المعالجات الصحيحة واللازمة للنهوض بها من جديد لتظل ذات مردود هام واحد رغائم الاقتصاد الوطني كونها مصدر دخل للعملة الصعبة ونكون بذلك قد عملنا على الاستفادة من ثروتنا السمكية التي تتمتع بها بلادنا وقمنا باستغلالها على الوجه الامثل. بل وحماية هذه الثروة بما يخدم مصلحتنا.. وكذلك الامر بالنسبة لمايتعلق بالمؤسسات الاخرى.

فاذا ما اظهرت الدراسات عدم الجدوى الاقتصادية من بقاء هذه المؤسسة او تلك اتخذ بصددها الحل المناسب اما اذا تعلق الامر بمسببات لا ضلع للمؤسسة فيها وان ازالة هذه الاسباب وتصحيح اوضاعها سيحافظ على بقائها وجدواها الاقتصادي فلماذا لايكون كذلك.

وهذا مانتطلع عليه الحال في المؤسسة اليمنية للاصطياد

● واما مانظرنا الى هذه المؤسسة لوجدنا انها ماوجدت الا لتبقى وان حالها الذي وصلت اليه (دفعت اليه دفعا).

● يشفع لنا قول ذلك هو قدرة المؤسسة على تحمل مسؤولياتها بجدارة اذا ما اعيد النظر في اوضاعها وهذا مانستدل عليه مما حققته من ايراد للدولة في عام ٨٩م بالعملة الصعبة على الرغم من الوضع الذي كانت فيه بلغ ٥ ملايين و٤٩٤ الفا من الدولارات ناهيك عن انخفاض في العجز للمؤسسة تحقق لاول مرة.

● فاذا ماتمعنا في ذلك لعرفنا ان هذه المؤسسة بحاجة الى معالجات وتصحيح اوضاع تزيل كل تلك (الاسباب) التي اوصلتها الى هذا الحد من الجمود اضافة الى (دعم) من الدولة يمكن توفيره من بعض (المال العام) الذي يبعثر هنا وهناك والذي سيكون (دعما) في موضعه السليم.

● لذلك يمكننا القول مجددا انه لابد من اعادة النظر في مصير هذه المؤسسة الذي يحدد مصير (القطاع العام) في الاخير من خلال الدراسة الموضوعية لهذه (المسالة) منطلقين من الروح الوطنية المسؤولة التي ستضع بكل تاكيد مصلحة الوطن والدولة والشعب فوق كل مصلحة.

● فاذا ماتم ذلك - وهذا مانرجوه - سنكون قد حافظنا على هذا القطاع السمكي الهام وبالتالي بقاء القطاع العام ولادراكنا ان الحلول لاتاتي عن طريق (انشاء الشركات) او بيع هذا القطاع.

● اما خلاف ذلك فسيكون بمثابة بداية (القضاء) على القطاع العام من دون قرار علني!

● ختاما نرى لماذا لم ينفذ قرار مجلس الوزراء رقم ٦٨ لعام ١٩٩٠م الصادر في ابريل ١٩٩٠م وماهي الاسباب التي ادت الى تجميده ماهو مصيره ومن يتحمل مسؤولية ذلك؟!

ملحق اضافي:

المؤسسة الوطنية لتسويق الاسماك (احد مؤسسات القطاع السمكي) يقال ان هناك حاليا اتجاه لتقسيمها الى مؤسستين (بدلا من مؤسسة واحدة)

- شرقية تضم شبوة - حضرموت - المهرة
- غربية تضم ابين - لحج - عدن - الحديدة

علما بان هناك حاليا ٥ فروع للمؤسسة في كل من عدن ولحج وابين وحضرموت والمهرة

فلماذا اذا لاتبقى مؤسسة واحدة ذات راس مال واحد وهل لهذا التقسيم ضرورة و... الخ.

ولنا.. (كلمة)

لاشك عزيزي القارىء انك بعد قراءتك للموضوع ستخرج بالعديد من التصورات والنتائج والتساؤلات.. الخ ولكن هذا لايمنعنا من ان نقول (كلمة):

من الواضح جدا والمؤسف له ان تكون هذه هي حالة المؤسسة اليمنية للاصطياد احدى فروع القطاع السمكي والذي يشكل احد دعائم القطاع العام، ورافدا وطنيا هاما للاقتصاد الوطني ومرافقها من (...) اوصلها الى ماهي عليه الان وانتقلت بسبب ذلك من مصدر (دخل وايراد) الى (البحث عن رواتب العاملين)!

وعلى الرغم من ان اصابع الاتهام لم تشر الى جهة محددة ما، فانه من الواضح ان كل ذلك لايعفي (الدولة) ممثلة بوزارة الثروة السمكية من تحمل المسؤولية بل يمكن القول انها السبب الاول والرئيسي وهذا ماتؤكده الوقائع والاحداث المذكورة في هذا الموضوع ويمكننا ان نستدل على ذلك من خلال (امرين) فقط كمثال:

الاول: الاصرار على رفد اسطول المؤسسة بقوارب ليست دون المواصفات المطلوبة وعديمة الجدوى.

الثاني: انشاء الشركة اليمنية السوفيتية على حساب المؤسسة وبالطريقة التي تمت (وشملها تحقيق الصحيفة) والتي تسبب في اعباء مالية كبيرة تحملتها المؤسسة تقترب من (٣٥٠) الف دينار باستثناء تكلفة العمرة الشاملة للقارب (بروم) بما يزيد عن مليون دولار لازالت المؤسسة تدفع اقساط القرض البنكي مع الفوائد حتى الان.

فاذا ما افترضنا ان كل ذلك كان ضمن جملة (الاخطاء) التي مورست ابان التشطير و(طغيان القرار السياسي) حينها مع العلم ان العديد من (النظرات بعيدة المدى) لبعض العناصر لم تكن مع ضرورة انشاء مثل هذه الشركة.. ولكن الامر تم!! فان الامر في ظل دولة الوحدة لايجب ان يكون كذلك وان يتم معالجة الخطا بالحطا وعفا الله عما سلف كما لايجب ان يكون الحل بالتخلص من هذا (القطاع) وتسليمه او بيعه لشركة اجنبية!! مثلما قد يحدث حاليا لهذه المؤسسة.. ولماذا!!

صحيح قد تكون بعض المرافق والمؤسسات للقطاع العام في المحافظات الجنوبية في اوضاع لاتحسد عليها ومنها المؤسسة اليمنية للاصطياد لكن الامر لايأتي عن طريق (التخلص) منها وبيعها او تسليمها للراسمال الاجنبي او حتى القطاع الخاص حتى وان كانت (شركة) يذهب مردودها مناصفة.

بقاء المؤسسة اليمنية للاصطياد.. يعني بقاء دور للدولة في نفس القطاع

«٥» ملايين دولار ايراد المؤسسة للدولة في عام واحد.. ومع ذلك يسمون (بيعها)..!!

من مساوىء العمل المشترك.. حالة الاضاحية بشروخها في البحر

تاثر شروخ الاسماك نتيجة الاصطياد الجائر.. حالة الاضاحية بشروخها في البحر

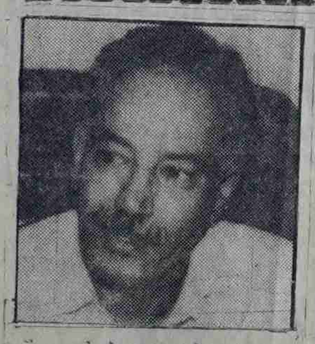
مدير عام المؤسسة اليمنية للاصطياد

تعوين / احمد محمد ثابت
تصوير: ناصر اسماعيل

رسالة مفتوحة الى وزير التجارة والتموين

مخطط تصفية القطاع العام يصل الى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب!

الاخ وزير التموين والتجارة

المحترم

بعد التحية

نحن عمال وموظفي المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب نتوجه اليكم وعبر صحيفة صوت العمال بمذكرتنا هذه باعتباركم المسؤول الاول عن تنفيذ السياسة الاقتصادية والتموينية للدولة، وبوصفكم رئيسا لمجلس ادارة المؤسسات التموينية التي تعتبر مؤسستنا احداها موضحين ان ماتعيشه المؤسسة من اوضاع متردية ناتجه عن ماعانيناه من مزاولة مهامها وانشطتها التجارية انما هو ثمرة لمؤامرة مخططه تستهدف النيل من المكاسب والانجازات التي تحققت بفضل الثورة وتضحيات الشعب والتي يعد القطاع العام ابرز تلك المكاسب والانجازات، وممارسات تترافق مع تصاعد الهجمات ضد وحدة الوطن، ومحاولة الانعراقيل والمصاعب في طريق استكمال بناء الدولة المركزية الموحدة، وتآمر ضد القطاع العام عامة - ومؤسستنا على وجه الخصوص قد اخذت اشكالا خطره يتجلى اهمها في السياسات والاجراءات التي بدأ بها بحرمان المؤسسة من المواد التموينية من المواد والسلع الاساسية بصورة متتابعة بسبب الازمات القسرية والشروط التعجيزية الموضوعة امام المؤسسة من وزارة التموين الى مواقف اوقعتها في مصيدة تجار القطاع الخاص وابعدتها عن سياسة التوازن التي يجب ان تتبعها واقرارها لمصادرة حصص المؤسسة من تلك المواد لصالح التجار مما جعلها غير قادرة على التوفيق بين الالتزام بالسعر الرسمي او اسعار السوق السوداء، وبذلك اصبحت عاجزه عن ممارسة اي نشاط تجاري لذلك السبب بالاضافة الى عدم قدرة الوزارة على ضبط عملية التوزيع للمواد والسلع التموينية بين المؤسسات والتجار، بل وتغليبها للتعامل مع التجار لانفرادهم بعملية الخاص المستوردين على رفض تسليم حصص المؤسسة بالاسعار الرسمية المحددة شكليا من جانب الوزارة، وبالمقابل رفض الوزارة الالتزام بتغطية فوارق الاسعار وتقييدها على حساب صندوق التسويات التابع للوزارة ولهذا السبب تقف المؤسسة عاجزة عن الحركة وغير قادرة على التصرف في ظل هذا التناقض الذي خلفته الوزارة و التعامل على تكريسه ان من ضمن عوامل الاحباط الذي تمارس ضد المؤسسة، مايتمثل بتجميد عنها والحفاظ على استمرارية دونها مكسبا هاما من مكاسب الثورة من ناحية، وباعتبارها مصدر عيشنا من ناحية اخرى، فاننا نبسط امامكم الوضع الناتج عن توقف نشاط المؤسسة التجاري - كمؤسسة حكومية - بسبب عدم مقدرتها على التعامل مع السوق وفقا للسياسة المزدوجة التي تتبعها الوزارة القائمة على التمييز بين كل من المؤسسة والقطاعات التموينية والتجارية الاخرى، الامر الذي وضع المؤسسة امام خيارات وحيدة تتمثل وتغطية النفقات الادارية من الاحتياطي المالي والمدخرات النقدية (الراسمال الاساسي) للمؤسسة والتي يفترض فيها ان توظف في النشاط التجاري وتغطية تلك النفقات من عائدات هذا النشاط وهي مدخرات بحجمها وطبيعتها لاتغطي رواتب ونفقات شهور قادمة.

٣) اضطرار المؤسسة الى اتخاذ قرارات واجراءات ترشيد للنفقات والمصروفات تم بموجبها حرمان العمال والموظفين من الكثير من الامتيازات والحقوق التي اصبحت حقا مكتسبا لايجوز المساس به في اي حال من الاحوال

الاخ / الوزير

اننا امام هذا الوضع الخطير الذي ينذر بوجود مخطط تآمري واسع ضد القطاع العام لانمتلك سوى اعلان رفضنا لهذا المخطط الذي يستهدف ضرب وتصفية مرتكزات الاقتصاد الوطني، ونتوجه اليكم باعتباركم المسؤول الاول عن هذا الوضع كرئيس لمجلس الادارة اولا ومسئولا عن وزارة لها اسهاما في صنع هذا الوضع ثانيا، مطالبين الحكومة من خلالكم وضع الحلول والمعالجات لوضع المؤسسة، واتخاذ التدابير الكفيلة بوضع الحد للسياسة المزدوجة في الاسعار والتلاعب في الحصص التموينية المستوردة، وتمكين المؤسسة من مزاولة مهامها بعيدا عن الدسائس ومحاولات الاحباط وحفاظا على مصدر عيش اكثر من (١٥٠٠) موظف وعامل حجتي لاتفاجئون يوما - اذا ما استمر هذا الوضع، يقفون طابورا امام مكتبكم يطالبونكم بدفع مرتباتهم

وشكرا

نقابة عمال وموظفي المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب - فرع تعز

تردي أوضاع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب يتزامن مع المخطط الذي يستهدف ضرب وتصفية القطاع العام!

الاستيراد للمواد، وقدرتهم على تغطية قيمة تلك المواد من العملات التي يستطيعون توفيرها بوسائل واساليب مختلفة وفرضهم للاسعار التي تلبي جشعهم فقط، وبالذات في ظل غياب اي دور للوزارة في تنظيم ذلك، مما يجعل المؤسسة غير قادرة على مجاراة تجار القطاع الخاص، باعتبارها مؤسسة حكومية ملزمة التقيد بالأنظمة واللوائح الرسمية وبتوجيهات الوزارة، لتي لاتحرص الوزارة نفسها على تنفيذها

ان هذا الوضع قد شجع تجار القطاع الخاص المستوردين على رفض تسليم حصص المؤسسة بالاسعار الرسمية المحددة شكليا من جانب الوزارة، وبالمقابل رفض الوزارة الالتزام بتغطية فوارق الاسعار وتقييدها على حساب صندوق التسويات التابع للوزارة ولهذا السبب تقف المؤسسة عاجزة عن الحركة وغير قادرة على التصرف في ظل هذا التناقض الذي خلفته الوزارة و التعامل على تكريسه

ان من ضمن عوامل الاحباط الذي تمارس ضد المؤسسة، مايتمثل بتجميد جزء من راسمال المؤسسة وهو عبارة عن مديونيات لدى صندوق التسويات في الوزارة وفوارق اسعار العملات بالاضافة الى العمولات لدى البنك المركزي والمديونيات لدى التموين العسكري والمؤسسات التموينية الاخرى، مما افقد المؤسسة جزء من السيولة النقدية المفترض توظيفها في نشاطها التجاري

ان تلك العوامل وغيرها، قد صاحبتها قيود وعراقيل غير قانونية ناتجه عن ترجيح كفة التعامل لصالح مؤسسات وقطاعات معينة، على حساب مؤسسات وقطاعات اخرى، وهي بمجملها قد تضافرت مستهدفة زعزعة وضع المؤسسة والدفع بها باتجاه الافلاس الذي لايمكن معالجته حينها الا بتصفية هذه المؤسسة

اننا وباعتبارنا جزء من هذه المؤسسة ويهمنا في المقام الاول الدفاع بالاتي:-

١) اضطرار المؤسسة الى اغلاق عدد واسع من المعارض والمراكز التابعة لها واعطاء عدد كبير من موظفيها اجازات الى اجل غير مسمى وذلك في محاولة منها لتقليص النفقات الادارية وايجارات المعارض والمراكز، مما اضر بهذا العدد من الموظفين الذين وجدوا انفسهم فاقدين للوظيفة ويعيشون حالة بطالة لايعرف مداها

كما اقدمت المؤسسة على فصل وتسريح العمال المتعاقدين واولئك الذين يعملون بالاجر اليومي باعتبارهم عمالة فائضة ناتجة عن توقف نشاط المؤسسة التجاري لحرمانها من حصصها التموينية، وهؤلاء تعتبر الدولة - ممثلة بشخصكم، مسئوله عما لحق بهم من اضرار فادحة، مسئولية مباشرة، وملزمة قانونيا بمعالجة اوضاعهم

٢) البدء بصرف رواتب العاملين.

مكتب رئاسة مجلس الوزراء يطالب عددا من الجهات بالتحقيق فيما نشرته صوت العمال

وجه الاخ يحي عبدالرقيب مدير عام الشئون الاعلامية والثقافية بمكتب رئاسة مجلس الوزراء عددا من المذكرات الى العديد من الجهات التي تناولت صوت العمال عددا من القضايا التي تتصل بها وطالب بحسب التوجيهات التحقيق فيها، وموافاة مكتب رئاسة مجلس الوزراء عنها

وزير الداخلية مطالب بالافادة عن سجناء سجن الضباب

ففي مذكرة مرفوعة الى مدير عام مكتب وزير الداخلية والامن منسوخة لوزارة العدل محافظة تعز طالب افادة مكتب رئاسة مجلس الوزراء عما نشرته صوت العمال في عددها رقم (١٠٠١) عن المسجونين بدون احكام في سجن الضباب بتعز والذين طالبوا تدخل الاخوين رئيس مجلس الرئاسة ونائبه والاخوة اعضاء مجلس الرئاسة التدخل للافراج عنهم ووضع حد لسجنهم والذي تم خلافا للقانون وبامر من مدراء نواحي ومشائخ وبدون احكام قضائية او تهم محددة

اين جنبية «الكباب»؟!

وفي مذكرة اخرى موجهة الى مدير عام العلاقات العامة بمحافظة تعز ومنسوخة الى وزارتي الداخلية والادارة المحلية تم فيها المطالبة بالافادة عما نشرته صوت العمال في نفس العدد عن المواطن علي عبدالواسع احمد الكباب والذي طلب منه ان يطرح «جنبيته» كرهينة لدى ضابط المحافظة ثم فوجيء بعد عشرة ايام ان جنبيته لم تعد اليه!! بالرغم من شكواه في هذا الامر.

والافادة عن تفتيش موظفات وزارة الاعلام

كما رفعت مذكرة الى مدير عام العلاقات العامة بوزارة الاعلام تطالبه الافادة عما نشرته صوت العمال في عددها الالفي عن قيام حراس بوابة الوزارة بتفتيش حقائب الموظفات بالوزارة واستخدام كلمة بذيئة لاحدى الموظفات من احد الحراس

وعن مدى صحة فواتير شركة التجارة

وحول مانشرته صوت العمال حول قيام مواطن بدفع مبلغ ١٧ الف ريال كمعهدة لدى ادارة الجمارك حتى يؤكد صحة فواتير خاصة بمواد قام بشرائها من شركة التجارة طالبت مذكرة مدير عام الشئون الاعلامية والثقافية بمكتب رئاسة مجلس الوزراء مدير عام العلاقات العامة بوزارة المالية افادتهم عن ذلك. وكانت الصحيفة قد نشرت القضية المذكورة في عددها الالفي تحت عنوان هل هو جهل بالنظم الادارية .ام ماذا؟

على ضوء مانشرته صوت العمال عن السجن المركزي في الضباب بتعز

نزول لجنة الى السجن لتقصي الحقائق عن المسجونين ومسببات حجزهم

تعز: عادل قاسم محمد.

على ضوء مانشرته صوت العمال في عددها قبل الماضي عن مطالب عدد من سجناء السجن المركزي بالضباب بالافراج عنهم لعدم وجود تهم محددة ضدهم وكذا حول مانشرته صوت العمال عن سجين تم القبض عليه ومصادرة اموال له دون قضية وتهديده بقطع يده وبتره وارسالها الى مجلس الرئاسة ان لم يتم التحقيق في امر سجنه ثم نزول لجنة الى السجن للاطلاع على اوضاع المسجونين فيه، وتقصي الحقائق عنها ومسببات حجزهم

وتبين معلومات صوت العمال ان اللجنة قد التقت بمسئولي السجن الا ان الوقت لم يمكنها من الجلوس مع السجناء وتبيان المسببات الحقيقية لسجنهم ومناقشة قضاياهم بتمعن تمكنها من انجاز المهمة الموكلة اليها بصورة جيدة.

وفي حديث لرئيس اللجنة لصوت العمال قال انهم استنتجوا ان الكم الهائل من السجناء مردة تاخر البت في قضاياهم والمماطلة من قبل القضاء والحكام في اصدار احكام بحق العديد منهم اضافة الى وجود سجناء تم سجنهم من قبل جهات متعددة غير شرعية وهو امر يتنافى والقوانين والتشريعات المعمول بها قانونا حيث لايحق لاي جهة الحجز والافراج الا بواسطة النيابة والمحاكم

الجدير بالذكر ان اللجنة قد طلبت ملف المواطن الذي هدد بقطع يده عبر صوت العمال على ان يتم بحث الامر مع مدير البحث والتحقيق في ما اورده عن مصادرة امواله

مدير أمن تعز يحقق فيما نشرته "صوت العمال"

اجرى الاخ العقيد احمد محمد الحلالي مدير امن لواء تعز تحقيقا مع الضابط المتقاعد الذي اكتشف انه قام بالتسلل الى شقة كان يؤجرها على اسرة اثناء نوم افرادها ليلا ونشرت عنها صوت العمال الاسبوع قبل الماضي واتخذ عقوبة تشكل وسيلة ردع بحقه.

كما استدعى الاخ العقيد الحلالي عاقل الحارة التي نشرت عنه صوت العمال والذي كان قد استلم مبالغ مالية من المواطنين لقاء تزويدهم بالقمح ولم يقم بذلك كما لم يعد مبالغ لعدد كبير منهم ونشرت صوت العمال قضيته في عددها قبل الماضي والزمه باعادة اموال المواطنين وطالبه بضرورة لتحلي بالامانة والشرف وان يكون نموذجيا في سلوكه.

كما عمل الاخ الحلالي على حل قضية الجندي الذي نشرت صوت العمال عن عدم استلامه لراتبه لاشهر عدة كون امين الصندوق كان لايدفع له رواتبه الا بالتقسيط حيث استلم الجندي رواتبه بعد التحقيق الذي تم اجرائه مع المعنيين عن ذلك.

صوت العمال تحيي مجددا الاخ العقيد احمد محمد الحلالي لاهتمامه بقضايا المواطنين والجهات ذات العلاقة والتي تنشر عبر الصحافة وكذا القضايا التي ترد اليه الامر الذي اكسبه سمعة جيدة في وسط جماهير محافظة تعز وخارجها وترى صوت العمال في سلوك الاخ العقيد الحلالي مثال يجب ان يقتدى به الاخوة مدراء الامن في المحافظات الاخرى اضافة الى المزايا التي يتحلى بها في النزاهة والاخلاص للواجب وعدم التهاون في المظالم وردع الخارجين عن القانون وابداء ارائه الصريحة والحقه في القضايا التي تستوجب منه طرحها دون مواربه او ابتغاء مصلحة.

سجناء يدفعون قيمة استهلاكهم للمياه والكهرباء

يبدو ان بعض الحقائق لاتكون مصدقه ومع ذلك فهي الحقيقة الماثلة امامنا.

ففي سجن إب يتم اخذ قيمة الماء واستهلاك الكهرباء التي تستخدم من قبل السجناء من كل سجين شهريا.

السجناء لايعرفون حتى اليوم اي قانون استند اليه المعنيون بفرض قيمة استخدامهم للماء والكهرباء. ولازالوا ونحن معهم نبحث عن ذلك.. «وعند جهينة الخبر اليقين».

محاولة للسرقة بالاكراه في تعز

حاول عشرة لصوص سرقة محل لبيع المواد الاستهلاكية يتبع المواطن امين حسن طه والكائن في النقطة الرابعة امام المستشفى السويدي بتعز وفي الساعة العاشرة مساء.

فقد افتعل الجناة حادثا تسبب فيه طفل كان برفقتهم قاموا على اثرها بمحاولة الاستيلاء على الاموال التي كانت في «المغل» لولا تدخل الباعة في المحل ومواطنين الامر الذي ادى الى فرار اللصوص.

وقد حاول المواطنون الاستعانة باحد الجنود الذي كان متواجدا للحراسة في جولة النقطة الرابعة والذي مر من امامه اللصوص الا انه تغاضى عن الامر.

تم ابلاغ الشرطة والمباحث بالقضية.

مدعي في مسجد يحرض على ولي الله الصالح العيدروس ويفتي بان كل من زار ولياً يعد مشركاً بالله

قبل صلاة العشاء وفي يوم الثلاثاء الماضي وفي مسجد في المعلا/دكه قام احد الادعياء في امور الدين بالدعوة للمذهب الوهابي الذي تدعمه السعودية وتعمل على انتشاره في اليمن وذلك من خلال حملة شنها على ولي الله الصالح «العيدروس» في كريتر وعلى ابنائه واحفاده الذين يتولون بالرعاية للمسجد والضريح ووصفهم بالمرتزقة بقوله انه «القبقبة للولي والفائدة لليهود» ولم يكتف بذلك وانما شن حملة على زيارة القبور وقراءة الفاتحة على ارواح الوتى، واعتبر المدعي ان كل من يقول لا اله الا الله محمد رسول الله مشركا ما دام يقوم بزيارة الاولياء او زيارة القبور، وقد قاطعه احد المصلين والذي ادرك مقاصده من وراء تشريكة للمسلمين الامر الذي جعل المدعي يعجل بانهاء كلمته كي يسلم بجلده من المصلين.

شكر وتقدير لـ صوت العمال

اتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وهيئة تحرير صحيفة «صوت العمال» الصادرة في عدن لنشرها قضايا المواطنين المغلوبين ومناصرتها للحق ووقوفها مع المظلومين ولقد كان لما نشرته «مسئولون في لواء تعز يلزمون مواطناً برهن جنبيته الثمينة» اثره البالغ حيث ارسل مجلس رئاسة الوزراء مذكرة مع قصاصة لما نشر الى محافظة تعز واهتم المحافظ بالموضوع وطلب ضابط المحافظة واستلم منه الجنبيه وعلم ان مسئول في المحافظة يتقلد عدة مناصب قد اخذ عدة الاف من صاحب الجنبيه ادعى انها اجرة للاصلاح فوعد المحافظ الضابط ان ياخذ حقه في الاصلاح منه وعلى ذكر الاصلاح فان من يتولى عدة مناصب بالمحافظة يقرب لرئيس تحرير صحيفة ؟!! والتي تتبنى هذه الايام تصنيف عباد الله. اما الاصلاح بين الناس فانه من افضل العبادات الى الله كما قال رسول الله (صلعم). نامل ان لا يكون الاصلاح في هذا الزمن لمقابل اموال زائلة اخيراً ارجو ان تتقبلوا تحياتي الطيبة وتمنياتي لكم ولصوت العمال بالنجاح والتوفيق واني لفخور باني شاركت في اخراج صحيفة العمال في اعوام الستينات من دار البعث للطباعة والنشر بكريتر عدن وانى لسعيد باني لازال اعمل في كسب قوتي وقوت من اعول من انتاج يدي بالطباعة وجمع حرف الرصاص الناطق.

والسلام..

اخوكم علي عبدالواسع احمد (الكباب)

الشبعان لايحس بحاجة الجائع.. حتى في رمضان

لازال المتقاعدون من القطاع المدني للدولة الذين تقاعدوا بعد ٩٠/٦/١م بدون معاشات حتى اليوم ناهيك عن ان المتقاعدين القدامى الذين دفعت لهم معاشات الاشهر يناير وفبراير ومارس بدون معاشات للاشهر القادمة ويبدو ان المسئولين في وزارة المالية لايفكرون في حل مديونية الدولة للتامينات الاجتماعية ولا في سبل عيش هؤلاء المتقاعدين ومحتاجاتهم اليومية خاصة في ظل الغلاء الفاحش وقدوم عيد الفطر المبارك.

قاض يشتم آخراً ويطالب بمنازلته في الشارع..!!

قاضي محكمة عليا ذهب الى منزل احد قيادي المحكمة العليا مهدداً اياه بالضرب ويقول شهود عيان انهم راووا قاضي المحكمة العليا وهو يتفوه بعبارات يطلب فيها منازلة مسئوله في الشارع مع استخدام كلمات نابية

تنويه واعتذار

ورد في حديث الاخ يحيى الحباري التاجر اليمني المعروف والذي نشر الاسبوع الماضي ان تغطية البنك المركزي لقيمة القمح والدقيق والارز بالعملة الصعبة سيسهم في ارتفاع اسعار الدولار والصحيح انه سيساهم في تخفيض اسعار الدولار ولذا لزم التنوية والاعتذار.

وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري .. يعقب عن قضيتين نشرتهما «صوت العمال» ومحرر الصحيفة يعقب عليهما:

ينبغي ان تكون معلومات المعقب صحيحة وأمينة وتنطلق من المسؤولية

سبق لـ (صوت العمال) ان اثارت في عددها الصادر يوم ١٤ فبراير الماضي مسالة الذين ظلوا يشغلون وظائف قيادية لسنوات طويلة وبعد الوحدة تم تعيين نواب لهم تبين ان اجورهم هي اعلى من اجور من كانوا لسنوات في تلك المواقع القيادية والتي لازالوا يشغلونها.

وقد ورد الصحيفة تعقيب من وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري الادارة العامة للعلاقات العامة ننشره فيما يلي كاملا كما ننشر تعقيب المحرر عليه

الاخ / مدير تحرير صحيفة صوت العمال

المحترم

بعد التحية

طالعتنا صحيفتكم الغراء بتاريخ ١٤/٢/١٩٩١م العدد (٩٩٧) وفي صفحتها الاخيرة موضوعا تحت عنوان (مطلوب فتوى مجلس الوزراء ووزارة الخدمة المدنية بالتحديد)

وعليه

فقد قامت الادارة العامة للعلاقات العامة بالاتصال بالادارة المختصة داخل الوزاة وحصلنا على الرد التالي

١) رئيس مجلس ادارة المؤسسات القطاع العام يعادل وظيفية وكيل وزارة المجموعة (الاولى) الفئة (أ)

٢) مدراء عموم المؤسسات يتم تسكينهم في المجموعة (الاولى) الفئة (ب)

٣) بالنسبة للمرتب لمن عين في وظيفة قيادية يحدد بداية الربط للوظيفة لكن قد يكون راتب المعين اعلى من بداية الربط. يعطى له راتبه الذي يستلمه

٤) قد يكون الموظف مشغل وظيفة ادنى ولكن راتبه اعلى من راتب المسئول عليه ولان الراتب يحدد على اساس المؤهل + الخبرة بينما راتب المعين يحدد على اساس بداية الربط لمن لايكون لديه خبرة كافية لذلك نلزم اشعاركم بما توصلنا اليه لايضاح الاشكال في هذا الموضوع

وتقبلوا تحياتنا

مدير عام العلاقات العامة

د. احمد الشيباني

المحرر:

تؤكد المعلومات التي لدى صوت العمال ان هناك من لديهم خبرة اقل ومؤهل ادنى. ومع ذلك فان رواتبهم هي الاعلى وهذا يعني ان المعلومات التي وردت اليكم «غير امينة ودقيقة»

ندعوكم الى التحقيق والتاكد سيما وان المعلومات التي تنقل اليكم لنشرها للراي العام لايتطلب ان تكون دقيقة ونابعة من المسئوليه وليست مجرد تبريرات.. مع تقديرنا

.. وهذه ايضا تبريرات يعرف الناس عدم صحتها

كما ورد تعقيب اخر من وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري حول مانشرته الصحيفة في نفس العدد عن صرف بدل السكن والاثاث للزوج والزوجة من الكوادر المنتقلة من عدن الى صنعاء كلا منهما على حده وتحت عنوان (اموال فائضة في خزينة الدولة) فيما يلي نشر التعقيب مع تعقيب المحرر عليه ايضا

الاخ: مدير تحرير صحيفة صوت العمال

المحترم

بعد التحية

نشرت صحيفتكم الغراء بتاريخ ١٤/٢/١٩٩١م وفي عددها رقم (٩٩٧) الصفحة الاخيرة موضوعا تحت عنوان (اموال فائضة في خزينة الدولة) وبهذا الصدد فقد قامت الادارة العامة للعلاقات العامة بعرض الموضوع المشار اليه الى الجهة المختصة في الوزارة والتي بدورها افادتنا بالرد التالي

بان بدل السكن والاثاث يصرف لواحد منهما فقط وهذا ما اكد عليه المختصون ايضا بوزارة المالية

وهذا الرد على السؤال الذي ورد في ذلك الموضوع في صحيفتكم

وتقبلوا تحياتنا

مدير عام العلاقات العامة

د. احمد الشيباني

المحرر:

معلومات صوت العمال تؤكد ايضا عدم صحة الافادة التي تقدمت بها اليكم الجهة المختصة بوزارتكم فالصرف يتم لكليهما «الزوج والزوجة» في معظم الحالات ولم يستثن من ذلك سوى قلة قليلة فقط وهم يتابعون حاليا الحصول على (حقوقهم) تلك اسوة بالاخرين

مرة اخرى كنا نرجو ان تكون الافادة التي قدمت لكم بغرض التعقيب عما نشر. وعما يثيره الناس دقيقة ومسئولة وصادقة وليست مجرد تبريرات يعرف الناس مسبقا عدم صحتها مع تقديرنا

الاوضاع في الجانب الصحي في مستشفيات الجمهورية تزداد سوءا

اختناقات في العمليات الجراحية وتدمير للبنية المادية للقطاع الصحي

خاص/صوت العمال

تنذر الاوضاع الصحية في المحافظات الجنوبية والشرقية بمخاطر ومخاوف بفعل تدمير البنية المادية للقطاع الصحي الخدماتي التي يستفيد منه الاف الناس منذ اعوام طويلة في وقت تشهد فيه المستشفيات في المحافظات الشمالية من اختناقات في المواد الدوائية والتخديرية الامر الذي يؤثر في اجراء العمليات الجراحية شانها في ذلك شان المستشفيات في المحافظات الجنوبية والتي تعاني منذ فترة من تقليص في الدواء وشبه انعدام في مواد التخدير

ففي المحافظات الشمالية تبين الوثائق ان الدولة لم تقم منذ فترة تقارب الثلاثة الاعوام بشراء مواد التخدير عبر وزارة الصحة وان هناك مستشفيات تستخدم هذه المادة بعد ان انتهى مفعولها منذ اعوام ماضية في مدينة تعز وبالذات مادة «الهولتان» كما ان الاوضاع تزداد سوءا في مستشفى الثورة والمستشفى الجمهوري بتعز وكذا مستشفيات صنعاء بفعل الاختناقات الجارية في العمليات بسبب شحة الدواء

كما ان هناك دراسات سبق وان قدمت على المحافظات الجنوبية تحذر من المخاطر الناجمة عن تقليص مخصصات الدواء اضافة الى انعدام مواد التخدير في المستشفيات فيها

وكان احد الاطباء العاملين في مستشفى الجمهورية قد انتدب خلال الاشهر الماضية الى تعز لاجراء دراسة حول الوضع التخديري في المستشفيات وقدم مقترحات وحلول بهذا الشان لكن مصادر تؤكد ان شيئا لم يتم العمل به حتى الان

الجدير بالذكر ان هناك دراسة قدمت الى مجلس الوزراء حول الوضع الدوائي في الجمهورية اليمنية منذ فترة الا ان نتائجها الفعلية لم تظهر الى السطح حتى اليوم

...ن بلا مواجهة!!

...لتحرير بتعز اطلق سائق ...اص من بندقية آلية في ...يوم الاربعاء قبل الماضي ...ة الواحدة والربع مساء ...ير بالدباب.

...طون نحو مصدر اطلاق ...صدى لهم شخص اخر كان ...صوب بدقيته آلالية هو

...طون قسم ٢٦ بالحادث ...وا انه لاتوجد في القسم ...قاومة امثال اولئك ...حسب ما ابلغهم بذلك احد

...من «العيار الثقيل»

...طباء في تعز عمل على نشر ...يق له في احدى الصحف ...لية بتعيينه مديرا لبلدية

...الخبر عاريا من الصحة ...ن المزاح فقد تم احتجازه ...عه كون «المزحة» كانت من ...!

...ب وزير الى مدير عام

...ية قيادية كانت تشغر ...ب وزير في عدن في اوائل ...ات وبعد قيام دولة ...اسندت للمذكور مهمة ...ب مدير عام في احدى ...الانشائية في فرع عدن ...مادام هناك افراد ارتفع ...بحكم القربى والمركى ...من موظفين عاديين ...في كثير منهم الخبرة ...الى مدراء عامون ووكلاء ...ولم تنته القوائم بعد

...ن للعودة للماضي ...فض الدستور

...ون بـ «لا» للدستور من ...(العلم) و (الشريعة) ...رفوا بالمضللين ادعوا بعد ...مهورية ان كل من ولد بعد ...ثورة في ٢٦ سبتمبر يعد ...وهم في هذا كانوا يريدون ...س عصيان الجمهورية ...الملكية، ونسوا ان الرسول ...د ان نشر دعوته لم يطالب ...ن باعادة عقود زواجهم ...انت قد تمت في الجاهلية ولم يعتبر اي من المسلمين او المشركين انهم (سفاحا) واليوم تتكرر دعوتهم بان كل من يقول نعم للدستور فهو كافر!!

تاجر حبوب يخسر ٦٠٠ الف دولار!!

احد التجار والذي اشتهر باستيراد الحبوب يقول انه خسر قرابة ٦٠٠ الف دولار في شحنات قمح استوردها عبر ميناءي عدن والمكلا.

المعروف ان تكاليف الشحن والتفريغ والرسوم المقرره وبطء تفريغ السفن تعد من الاسباب الكبيرة التي تؤدي الى هروب السفن من تفريغ حمولاتها في ميناء عدن بالذات وتعد هذه التكاليف اعلى من غيرها في اي ميناء اخر

لصوص يبيعون مسروقاتهم للتاجر المسروق!!

سطا لصوص على احدى الفلل التابعة لاحد التجار في تعز واستولوا على مواد واجهزة قاموا بشحنها على سيارة للتاجر كانت موجودة في ساحة الفلا وهربوا بالسيارة والامتعه ومن سوء حظ اللصوص انهم ذهبوا بمسروقاتهم الى صنعاء حيث عرضوا الاجهزة لبيعها في معرض كانوا لايدركون انه يخص التاجر نفسه. والذي ابلغ المباحث والشرطة حيث تم القبض على ثلاثة منهم ولازال التحقيق جاريا للوصول الى بقية المسروقات بما فيها السيارة

جمعية لحماية المستهلكين من الاسعار!

طالب مواطنون بانشاء جمعية لحماية المستهلكين على غرار جمعية حماية المستهلكين في المملكة الاردنية والتي تقوم بسحب السجل التجاري الخاص باي تاجر يعمل على رفع التسعيرة ولو الى خمسة فلسات

هذا الطلب جاء عقب الزيادات المتعاقبة للاسعار وتضاربها وانعدام تسعيرة مركزية موحدة وغياب الرقابة التموينية وعدم فاعليتها فما راي مجلس الوزراء بطلب انشاء هذه الجمعية

مقتطفات من لقاء القيادة السياسية بقيادات نقابة الصحفيين واتحاد الادباء والكتاب ورؤساء تحرير الصحف الحزبية والرسمية والاهلية

في اللقاء الذي تم يوم الثلاثاء الماضي في صنعاء بالقيادة السياسية وعلى راسهم الاخوين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض اثيرت العديد من القضايا تقدم صوت العمال فيما يلي مقتطفات منها :

■ **فضل محسن :**

اشار الى ان مديونية اليمن تبلغ ٧ مليارات دولار
- قال ان فوائد الديون سنويا تصل الى مليار دولار
- دخل اليمن من العملة الصعبة (مخصصنا من البترول للخارج وماتبقى من ارساليات المغتربين وقيمة الصادرات الزراعية وغيرها الى الخارج بمجموع يصل الى مليار و ٢٠٠ الف دولار في العام)
- حاجتنا لتغطية استيراد المواد الغذائية الاساسية ٦٠٠ مليون دولار في العام
- مشكلتنا في قضية المواد الغذائية وعدم قدرة الدولة على تحديد اسعارها والتشديد في الرقابة عليها من ابرز اسبابها التهرب الذي يتم بحماية عدد من المسئولين عسكريين ومدنيين (قادة عسكريين ومشائخ وكبار مسئولين في النواحي والاقضية)
- دعا الى ان هناك خيارين لمواجهة مشكلة ارتفاع الاسعار وتاثيرها على المواطنين اولاوان تقوم الدولة بدعم الاسعار او ان تعيد النظر بالاجور بايجاد علاوة غلاء معيشة .
- اشار الى ان هناك قوى خارجية عملت على سحب العملة الاجنبية من الاسواق مما اثر على ارتفاع قيمتها وتدني قيمة العملة المحلية .
- اكد على اهمية اتباع سياسة تقشفية في النفقات العامة للدولة واعادة النظر في نهج التبذير الاستهلاكي في المجتمع لمواجهة المصاعب الاقتصادية التي تمر بها البلاد
- استطاعت وزارة التجارة والتموين ان توفر حاجيات البلاد من المواد الغذائية وباسعار منخفضة حتى ديسمبر ١٩٩١م وكذا بعض السلع حتى منتصف العام دون ان تحصل الوزارة على اي دعم من الدولة .
- بعد الوحدة لم نجد في صندوق تسوية الاسعار في صنعاء ولو ريالا واحدا في حين كان هناك في رصيد صندوق موازنة الاسعار بعدن ٢٥ مليون دينار
- دعا الى وضع حد للجمع بين الوظيفة العامة للدولة والعمل وممارسة التجارة من قبل بعض المسئولين
- وطالب بابراء ذمة المسئولين عند تعيينهم ومحاسبتهم عند اخلاء الوظيفة العامة ، وان يكون هذا تقليدا عاما وشاملا للجميع .
- ماصرحت به الدولة لاستيراد التفاح والبرتقال لايزيد عن ثلاثة آلاف طن وهي مقابل تصدير مواد محلية مقابلها بينما هناك كميات كبيرة من التفاح والبرتقال تفوق مايسمح باستيراده يتم تهريبها عبر المنافذ المختلفة وبدعم مسئولين عسكريين ومدنيين واجهزة محلية ومشائخ .
- اكد باسم الحكومة استعداد الحكومة بتحسين اوضاع الصحفيين وبما يضمن لهم حماية شرف المهنة الصحفية واعلاء كفاءتهم ..

من الصعب ضبط الاختلالات التموينية والمخالفات التي تضر بالاقتصاد الوطني وغذاء المواطن وهناك فساد في القضاء وداخل اجهزة الامن حيث يحمون المهربين وضرب في ذلك امثلة ان الوزارة قامت بالابلاغ عن بعض المتلاعبين والمهربين وتم احتجازهم ، لكننا نجد ان الافراج عنهم يتم في اليوم التالي دون اي تحقيق او اجراء او عقوبة ..
- اشار ان مجلس الوزراء يناقش حاليا وثيقة تصحيح اداري شامل في المجتمع سيتم بعد اقرارها في مجلس الوزراء عرضها على مجلس الرئاسة ومجلس النواب لاقرارها .

■ **زيد مطيع دماج :**

اختطلت علينا الامور ولم نعد نعرف من هو عضو في المؤتمر الشعبي ومن هو في تجمع الاصلاح فكلاهما يحملان عضوية المؤتمر الشعبي .
- دعا إلى ان تقوم لجنة الاعلام للاستفتاء بتوضيح اسماء من شاركوا في وضع هذا الدستور حيث ان هناك علماء كبار في علوم الدين ابرزهم الشيخ يحيى الفسيل والقاضي الصياغي وعدد من الاختصاصيين القانونيين في الشريعة الاسلامية والقانون وكان يقف على راس هذه المجموعة القاضي عبدالرحمن الارياني (اطال الله عمره) .

■ **عبدالباري طاهر :**

دعا الى انهاء عملية المجاملات التي تتم من قبل السلطة تجاه من يعادون الدستور حيث يتم السماح بزيادة نفوذهم في السلطة والحركة في المجتمع حتى في امور تخالف القانون والنظام ويتم ذلك على حساب حقوق المشاركة لقوى وطنية رئيسية شاركت في صنع الثورة اليمنية وحماية مسيرتها امثال الناصريين والبعثيين والديمقراطيين والشخصيات الوطنية المستقلة .

■ **حسن اللوزي :**

انتقد ضعف دور الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام في شرح وبلورة الدستور منذ لحظات المصادقة عليه وقيام الجمهورية اليمنية واعتبر وثيقة اعلان دولة الوحدة ذات قوة دستورية اعلى من الدستور كونها قد الغت نظامين واكسبتهما الصفة الدولية الواحدة كما انها الغت دستورين كانا قائمين في شطري الوطن .

■ **عبدالوهاب الروحاني :**

اكد على اهمية احترام الراي والراي الآخر والممارسة الديمقراطية بما يضمن حق المعارضين للدستور من المعارضة .

محمد قاسم نعمان :

اكد على اهمية تعزيز الديمقراطية وحق واحترام الراي والراي الاخر لكنه اوضح ان توزيع الاسلحة بين المواطنين ونشر الارهاب لايمكن دخوله لا في الديمقراطية ولا في الراي والراي الآخر وطالب القيادة التنبه لخطورة هذه الافعال وايقاف نهج الاحتراب واشاعة الاسس الحقيقية للمواجهة الديمقراطية السلمية ..
- طالب بضرورة اعادة النظر بالاوضاع الوظيفية للصحفيين بما يليق بمكانة ودور الكلمة ومهنة الصحافة واهمية معالجة مشاكل ومعاناة الصحفيين والصحف الرسمية والحزبية والاهلية .
- طالب بضرورة معالجة اوضاع القضاء سيما وانه يمثل احد ابرز معاناة الشعب اليمني .
- رد على احد الحاضرين الذي اشار الى ان السلطة هي شراكة بين حزبين بينما هي في حقيقة الامر شراكة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي والاصلاح فالاصلاح موجود في السلطة القضائية وفي السلطة التشريعية وفي مواقع اخرى داخل البنية السياسية القيادية في الدولة .
- اكد على اهمية ان تتوفر الشجاعة لدى المسئولين ، كما توفرت لدى الاخ فضل محسن الذي رد على اتهام احدى الصحف له بمطالبته التحقيق معه ومحاكمته لاظهار الحق وتبرئة الذمة .

■ **احمد الحبيشي :**

ابدى استغرابه ان القوى السياسية التي طالبت بتعديل بعض بنود الدستور قبل قيام دولة الوحدة اصبحت اليوم تطالب باجازة الدستور بوضعية الحالي في حين ان القوى التي مارست ضغوطاتها قبل الوحدة باجازة الدستور كما هو عليه وانزاله للاستفتاء كما هو عليه تطالب اليوم بالامتناع عن الدستور وتعديل مختلف مواده وبنوده .

د. احمد محمد جرهوم :

وزارة الاعلام تبدى حرصها على تحسين اوضاع الصحفيين وهي في انتظار ان تقدم نقابة الصحفيين الى الوزارة مشروع الهيكل الذي اقره المجلس المركزي للنقابة مؤخرا وكذا قائمة باسماء الصحفيين ذوي الخدمة الطويلة والمراد تسوية اوضاعهم واجورهم
- ابدى استعداد الوزارة للدفع بكل الخطوات لتحسين مداخيل في حقل الصحافة واشار الى انه قد تم وضع لائحة لمكافآت الابداع في مجال الاذاعة والتليفزيون تصل الى ١٠٠٪ عما كانت عليه من قبل ، وتسعى الوزارة الى تعميم ذلك في قطاعات اخرى داخل الاعلام .

■ **سعيد الجناحي :**

قمنا بالغاء الملحقيات الاعلامية في سفاراتنا بالخارج لاننا وجدنا انها لاتقوم سوى بصرف اعتمادات مالية ونفقات دون ان تقدم شيئا وان مجلس الوزراء سيقف الشهر القادم امام ورقة تتعلق بالاعلام الخارجي ..

حسين السيد : اشار الى انه رغم مرور سبعة اشهر على قيام الجمهورية اليمنية الا انه لم يلحظ اي شكل من اشكال الابداع او العطاء في مجال الفنون والمسرح ..
ودعا القيادة الى اعطاء العناية بهذه الفنون كونها

التتمة ص ٢

علي سالم البيض :

قال بدوره .. لا يستطيع اي حزب بمفرده او حتى بمشاركة احزاب اخرى معه تحمل اعباء بناء الدولة اليمنية الحديثة . ودعا الى مشاركة جميع القوى والاحزاب في جبهة وطنية عريضة على اساس القواسم المشتركة للمشاركة في البناء وانجاز المهام والاهداف المرحلية للدولة اليمنية .
- هناك من يعارض الدستور ، لكن القضية ليست في معارضة الدستور ولكن في كيفية العمل بالدستور والقوانين اي في تطبيقها وتنفيذها وقال هناك العديد من القوانين التي تم اصدارها بعد الوحدة ومع ذلك فمعظمها ان لم تكن جميعها لايتم العمل بها .
- اكد انه لاول مرة في تاريخ اليمن يتم اتخاذ المواقف بدون اي ايعاز او تاثير من الخارج ... مشيرا بذلك الى موقف اليمن من ازمة الخليج وقال يكفي اليمن انها اتخذت مواقفها لتعكس قناعاتها الوطنية والقومية .
- ان الظروف الاقتصادية التي تمر بها اليمن لايمكن ان ترغمها على التنازل عن استقلالية مواقفها والمبادىء الرئيسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وان اي صعوبات يمكننا ان نحلها بارادتنا الوطنية .

الرئيس علي عبدالله صالح :

اعرب عن ارتياحه لما تم مناقشته وتداوله من آراء وملاحظات ومقترحات في هذه الامسية واكد ان مجلس الرئاسة سيقف امام العديد من هذه الملاحظات ..
واكد الاخ الفريق علي عبدالله صالح على اهمية البت السريع والشروع في تنفيذ التعليمات الصادرة من مجلس الرئاسة لتحسين وضع الصحفيين ومراجعة اوضاعهم الوظيفية بما يراعي خصوصية المهنة الصحافية ومتاعبها .
الامسية الرمضانية التي ادارها الاخ الرئيس بحضور الاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والقاضي العرشي عضو مجلس الرئاسة وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة وعدد من اعضاء المجلس الاستشاري ووزيرا الثقافة والاعلام وقيادة نقابة الصحافيين واتحاد الادباء والكتاب ورؤساء تحرير الصحف ومسئولو اجهزة الاعلام استمرت الامسية بالنقاشات من الساعة الثامنة وحتى الواحدة والنصف صباحا .

إصلاح السلبيات أم اصلاح الحكومة؟

احمد محمد الكاذمي

لعدة مرات تناقشت مع نفسي، حول عنوان هذه المقالة، وذلك للبحث الدقيق عن العنوان المناسب كونها تحتل اهمية خاصة، اذ تعالج قضية تداخلت اوراقها. وتكاد ان تدفع المجتمع الى ممارسة الانتقام مع ذاته وضد ذاته دون معرفة او ادراك.

ورسى الراى اخيراً وبمسؤولية كاملة في هذا الظرف العصيب، ان يكون تحت العنوان اعلاه، كي نتبين الخطوط الفاصلة، والاعمال الباهرة المطلوبة، واكتشاف القدرات المعطاة التي ينبغي توجيهها لتصب في بحيرة الحق والخير لليمن ومصالح شعبها العليا التي لا تعلو عليها الكلمات والمدائح والخطابات السياسية.

اقول ذلك وكلي ثقة، منطلقاً في ذلك من دستور دولة الوحدة، الذي اكد بكل وضوح في مادته الرابعة، بان الشعب مصدر السلطات، واقول بملء الفم، نعم للشعب الذي يمثل مصدر السلطات، ونعم للدستور الذي يضمن ويكفل سلطة الشعب، ولا لمن يخالف مصالح الشعب، ولا لمن يخالف الدستور.

في هذا السياق على الافراد اللذين اعطاهم الشعب ثقته، وكلفهم بتحمل المسؤولية كاملة، عليهم الوقوف الى جانبه وترجمة آماله وطموحاته بصورة خلاقة، وان يرسي قواعد العدل والمحبة بين صفوف ابنائه، وان يحموه من الاستغلال وتلاعب ضعفاء النفوس من الوسطاء والمتدخلين في عملية التجاره او المتنفذين واصحاب المصالح الانانية الخارجة عن النسيج الوطني.

وصدق الفارابي رحمه الله، حينما قال، ان من يريد الحكم عليه ان يراعي ويحقق ثلاث مسائل وهي:

«حماية الثغور، ورفع المظالم، واختيار الصالحين». تلك الاعمدة الثلاثة وهي الاركان الاساسية للحكم واستمراره، بدونها يدفع الحاكم نفسه الى الهاوية. فالشعب الذي يختار حكامه يريدهم ان يكونوا في مستوى القدرة على رفع المظالم، لا السكوت عليها، وان يختاروا الصالحين الذين يحققون ارساء قواعد العدالة، ولا يخافون في الحق لومة لائم.

لقد كانت جماهير الشعب تتطلع بأمل بالغ، ان تقود الحكومة الفتية البلاد، تجاه تصفية آثار الماضي، واصلاح ما اصاب البلاد من فساد عام، اداري ومالي وحقوقي. واعادة صياغة الواقع بشكل جديد، توفر له الامن والاستقرار والكرامة والمنعة، وتهيء ظروف وامكانية الابداع لكل فرد فيه، وتصون حياته وتوفر لقمة العيش الشريف، وتبعد قوته عن المضاربة والتلاعب.

كل تلك الامال والمطالب، انطلقت من انتصار الشعب لقيام وحدته، وكذا وجود قيادة سياسية وطنية وغيورة .. بالاضافة الى وجود رجل طيب على رأس الحكومة، مشهود له بالحكمة والتعقل في تعامله مع القضايا المتعلقة بحياة المواطنين، وله من الذكر الطيب، وتمكنه واحسانه ادارة الدولة في المحافظات الجنوبية والشرقية، ما كانت تسمى «جمهورية اليمن الديمقراطية» سابقاً، اضافة الى ميوله وانحيازه الى الحق والحقيقة.

وللاسباب اعلاه، استبشر الناس بالحكومة خيراً، ووضع الناس في بطونهم «بطيخة صيفي» وتطلع الشعب باجمله ومن مواقعه المختلفة، في ان تصلح الحكومة حال المجتمع، وتحيل واقعه المعاش الصعب، الى واقع جديد يسير باتجاه العدالة والتقدم، وان تستبدل الطرائق والاساليب والعلاقات القديمة بمسائل وقضايا وعلاقات جديدة عادلة .. وكان يراود الناس آمال عريضة، بان كل العمل والهم سيتجه الى وضع الاسس والقواعد لمجتمع وطني ديمقراطي متكافل، يتاسس فيه المجتمع السياسي سيراً نحو اقامة مجتمع مدني متكافل يعيد لليمن مكانتها الحضارية ولشعبها التطور والنهوض العلم بما ينسجم مع ايجابيات تراثنا الوطني الحضاري والفكر الاجتماعي الاسلامي ومنتجات الحضارة العربية والانسانية.

ولكن المفاجاة صعبة ، والاكثر صعوبة ان تحبط الآمال والطموحات وان يحاصر الشعب من قبل مجموعة من ادعياء التجارة، وادعياء المعرفة يبدلون ويستبدلون ايجابياته وعطاءاته بسلبيات، وان يزرعوا الآليات القديمة محل الآليات الجديدة لتطور المجتمع، وان يرجعوا كل

التتمة ص ٢

مقتطفات من لقاء اللجنة التنفيذية للقيادة السياسية بقيادتي اتحادي النقابات والفلاحين

صنعاء - صوت العمال :

في الامسية الرمضانية التي اقامتها القيادة السياسية وعلى راسها الاخ الفريق علي عبدالله صالح وبحضور الاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة مساء يوم الثلاثاء الماضي مع اعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات ، قدم الاخوة اعضاء المكتب التنفيذي واعضاء المجلس المركزي لاتحاد الفلاحين عددا من الملاحظات ابرزها الاتي :

● قضية ارتفاع الاسعار للمواد الغذائية والاستهلاكية واهمية استقرارها وضرورة العمل السريع لاتخاذ الاجراءات اللازمة التي من شانها ايجاد حالة من الاستقرار الدائم للحالة التموينية في الجمهورية ، وكذا دعم السلع الاساسية للمواد الغذائية وتفعيل جهاز الرقابة التموينية وحماية الشرعية وضبط المخلين والمتلاعبين بقوت الشعب .
● الحد من ظاهرة التسيب الاداري في القطاع الحكومي وضرورة محاسبة العناصر المخلة
● الدعوة لاتخاذ اجراءات حاسمة لملاحقة المهربين حماية للاقتصاد الوطني
● ضبط حالة الازدواجية في المهام والاختصاصات للاجهزة التنفيذية والقضائية للدولة .
● تعزيز سيادة دولة النظام والقانون للجمهورية الفتية
● المطالبة بالاستقلالية الكاملة للنقابات ، وحماية العمل النقابي والسماح بشمولية العمل النقابي في مختلف فروع الاقتصاد الوطني
● الحفاظ على القطاع العام وتعزيز دوره الاجتماعي وحمايته مما يتعرض له من محاولات تصفية وانتهاكات ومصاعب ، وان تساهم الدولة في حل كل تلك المعضلات التي تواجه بعض مؤسسات القطاع العام وان تتخذ الدولة جملة من الاجراءات لدمج المؤسسات المتشابهة وذات المهنة في مؤسسة واحدة
● مطالبة الدولة بتغطية مستحقات الضمان الاجتماعي للعمال المحالين للمعاش والتي تقدر بـ ٦٣ مليون دينار
● الاسراع في معالجة دفع رواتب واجور العاملين في بعض الاجهزة الادارية
● التعيينات لكادرات جهاز الدولة وعدم الاخذ وشمولية الاستيعاب للكادر الوطني ذي الكفاءة العملية والعلمية
● العمل على استعادة الامن والاستقرار وضبط عملية انتشار الاسلحة والغاء المظاهر المسلحة
● قضايا العمالة اليمنية وضرورة التخطيط لاستيعابها في خطط المشاريع القادمة
● اشراك النقابات في التشكيلات للمجالس والهيئات التي تقرها الدولة
كما تلخصت ابرز الملاحظات التي تقدم بها عدد من اعضاء المجلس المركزي لاتحاد الفلاحين في الاتي :
● ضرورة حل قضايا الارض في المحافظات الجنوبية بين الفلاحين المنتفعين والملاك وفض النزاعات في الحيازات الزراعية كما قدمت العديد من الملاحظات والقضايا الاخرى لعدد من ممثلي المنظمات الجماهيرية والابداعية الاخرى .

أين الشارع .. والدستور .. والدبابة !

ابراهيم حسين محمد

هذا المقال سبق نشره في الزميلة «التصحيح» وقد طلب منا الزميل ابراهيم حسين اعادة نشرة في «صوت العمال» ولان لزميلنا ابراهيم حق علينا باعتباره احد المشاركين معنا في الصحيفة في احلك ظروف نشاطها الصحفي .. الوحدوي والديمقراطي .. وفيما يلي نص المقال :

كم تغمرنا السعادة وتبتهج نفوسنا ونحن نشهد هذه الايام جدلا واسعا حول الدستور، ولاول مرة ترتفع الاصوات دون خوف او رعب من (دهاليز قصر البشائر او (زنازين) الفتح ولاول مرة يطالعنا وجه من التلفازيقول صاحبه لا لدستور السلطة .

لكن المسالة في اعتقادنا لاتتوقف عند هذا الحد من الاحساس (بمتعة الكلام) وحق التباين والاختلاف فحسب الامر يتعدى هذه اللحظات ليصل الى القيمة الحقيقية للديمقراطية فليس كافيا ان نسمح للناس بتكوين الاحزاب والمنظمات السياسية. وليس كافيا ان نسمح لهؤلاء وغيرهم في ان يقولوا مايشاؤن من القول نطقا وكتابة وتظاهرا واحزابا وليس كافيا ان تعدلهم دستورا ينتصر في جوهره لحقوقهم ويوازن بدقة بينها وبين واجباتهم.. ليس كل ذلك كافيا .

فالامر الجوهري في تقديرنا يكمن في مدى [احترام] الحاكمين والمحكومين بهذا الدستور بمعنى مدى التزام الحاكم بتطبيق الدستور تطبيقا عادلا تلمسه في الواقع ويتجسد عمليا في الممارسة

وبمعنى اخر مدى التزام المحكومين [بالدفاع] عن دستورهم و[الثورة] على الحاكم حين يجعله هامشيا اولا يلتفت اليه .

لدينا [كم كبير] من القوانين واللوائح والضوابط الخ لكن تجربة المعايشة اليومية برهنت على ان هذا الكم بعضه معطل وبعضه الاخر يطبق بشكل انتقائي ولا يكون ساريا الا ان توافق ومصلحة الحاكم وذوي الشان والتاثير. الحياة برهنت وتبرهن ان حكامنا في حالات كثيرة (يضربون) عرض الحائط بالقوانين والانظمة والاعراف والقيم واذا ماتعارضت ومصالحهم او مصالح عشيرتهم .

والتاريخ لازال يبرهن ان كثيرا من الدساتير العادلة والجيدة الاعداد شكلا ومضمونا اطاح بها طموح (عسكري) شديد الطموح للسلطة والجاه ..

وكم من حالات شهدناها تسحق فيها (الدبابه) اعدل الدساتير وافضلها .

اذا فالمسالة ليست حرية القول - ولا دستورا يحتكم الى الشريعة دون غيرها ويلغي الاجتهاد ومستجدات العصر او دستورا يجعل الشريعة مصدرا ولايلغي بقية المصادر.. ولا دستور يحقق

التتمة ص ٧

المظهر اولا :

● رئيس مجلس ادارة مؤسسة مصرفية كان يشغل منصب وزير قبل دولة الوحدة . اول مهمة باشرها في عمله الجديد اخذ سيارة (مرسيدس) موديل جديد لم تستخدم بعد وتحويلها لخدمته الخاصة !! في حين ان رئيس مجلس الادارة السابق رفض استخدامها تقليصا للنفقات حيث اكتفى باستخدام سيارة (الفولفو) الحكومية وسلمها للمصرف بعد تقديمه استقالته !!

مشروع لتقسيم المؤسسة اليمنية للاصطياد

● رئيس مجلس ادارة المؤسسة اليمنية للاصطياد فوجيء اثناء انتقاله الى صنعاء لمتابعة حل المشاكل المتعلقة برواتب العمال فوجيء بان هناك مشروعا لتقسيم المؤسسة الى ثلاث مؤسسات ولم يكن يعلم بهذا المشروع من قبل وكذلك النقابة العامة لعمال الاسماك ..
وعلمت «صوت العمال» انه عندما تقدم رئيس مجلس الادارة الى وزيره المختص بطلب الحصول على نص هذا المشروع لم يلب طلبه !! ومع ذلك فالمشروع سيقدم الى مجلس الوزراء .. وهناك مؤشرات اولية تبين وجود موافقة على هذا المشروع من قبل اعضاء المجلس .
وتبقى قضية اوضاع العمال قائمة ضمن مشكلات اوضاع عمال القطاع العام في المؤسسات الاخرى !!

عمود

حسن عبدالوارث

شاجون محلية (٣)

●● يعد الفساد - بمختلف صوره وصنوفه - واحدا من اشرس الاوبئة والآفات التي لم تزل تفت في عضد الدولة والمجتمع وتقلق حياة الوطن والمواطن.. والفساد المالي والاداري (الحكومي) ابرز صور الفساد في بلادنا .. ولعل بلغ الضرر في ذلك وفادح الاثر منه ان (سوس الحكم) - حسب وصف توفيق الحكيم - منبع رئيس وسبب اساس لنشوء واستفحال هذا الوباء الخطير في اوصال الدولة وشرايين المجتمع.. و(سوس الحكم) ليسوا سوى اولئك الحفنة غير المحدودة من موظفي الدولة القائمين - بشكل مباشر ومؤثر وبصورة يومية روتينية - على شؤون وشجون ومصالح وحقوق وحاجات الناس في هذا المرفق او تلك المؤسسة.. وكلنا نعلم حقيقة ممارسات هذه الحفنة !

●● حقا ان وباء الفساد في جهازنا الحكومي لم يصل حد المناعة.. وحقا ان خطورته وفداحته لم تبلغ مستوى الاستعصاء او الاستحالة على الاستئصال.. لكن - وهذه حقيقة لايستطيع احد انكارها - لم تبلغ الدولة بعد مستوى القدرة الحقة والاستعداد المقنع لبدء الحرب ضده واعلان مكافحته باسلحة ووسائل تتجاوز - ولو مقدار شبر - حدود «الشعارات» الطنانة الرنانة التي لم تزل تسود الموقف منذ زمن طويل، حتى صارت - في بعض الحالات - سببا غير مباشر لاستفحال واستقرار هذا الوباء الخطير!!

●● ان مايدمي الوجدان ويلهب الضمير، ان معظم - ان لم يكن جميع - مارفعناه ولم نزل نرفعه، من «شعارات» تستهدف - في خطابها اللغوي البحت - القضاء على هذا الوباء ظلت، طوال عمرها المديد، مجرد «شعارات» لاتسمن ولاتغني من جوع.. شعارات معلقة، محلقة، لم تهبط يوما من فضاء التعليق والتحليق الى ارض التطبيق والتحقيق !!

●● جميعنا ندرك - بما فينا تلك الحفنة من «سوس الحكم» - ان (المسؤولية تكليف لاتشريف).. وانها (مغرم لا مغنم) .. وان الموظف العام في جهاز الدولة الاداري ومهما ارتفعت به مراتب وظيفته العامة - وجد ليخدم المواطن في تلبية حاجاته المادية او الروحية القائمة في نطاق صلاحياته واختصاصاته الوظيفية، اي انه وجد لتجسيد وظيفة الدولة اساسا باعتباره اداة اساسية فاعلة من ادواتها .. قلت: جميعنا ندرك ذلك.. ولكن «فاقد الشيء لايعطيه».. وفادحة المآسي ان الدولة تعلم ذلك جيدا ولكنها تنتظر قدوم المهدي المنتظر ليخلص الدولة والمجتمع والناس من حفنة كهذه، او ربما ليداوي مافي النفوس من مرض.. قال تعالى في كتابه: «لايغير الله مابقوم حتى يغيروا مابأنفسهم» صدق الله العظيم

مطلع الخميس

عبدالباري سوري

اختلفت طريقة دفع «الفطرة» باختلاف المذاهب في اليمن فتعميم مسالة دفع الفطرة وإستقطاعها على الناس من قبل الدولة امر نرى ضرورة التراجع عنه وترك المسالة للمواطن كل حسب مذهبه...
فهذه المسالة تذكرنا بما كان يفعله الامام وسائدا في عهده تحت اسم «جمع الزكاة والعدي والفطرة» ولاندري كيف سكت ويسكت الفقهاء والعالمون بمذاهب ائمة السنة عن هذه المسالة والتي تستوجب منهم الراي والمشورة .

طيران اليمن «اليمدا»
ان نتقدم إلى الجمهور الكريم بأحر التهاني واطيب التبريكات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك
وان نعلن عن استئناف رحلاتها المنتظمة إلى دمشق
كل يوم خميس ابتداء من ١٩٩١/٤/١٤م
عدن - دمشق - عدن
للمزيد من المعلومات :
يرجى الاتصال بمكاتب الخطوط على الارقام التالية : ٥٣٩٦٧ - ٥٣٩٦٩ - ٤٣٦٢٦

صوت العمال
تأسست في ٤ يناير ١٩٦٩م
رئيس التحرير : راجح صالح ناجي
مدير التحرير : محمد قاسم نعمان
سكرتير التحرير : عمر باوزير
عنوان الصحيفة : مملا دكه / أمام المجلس المحلي - محافظة عدن ص.ب ٥٣٨٧ المملا
ج.ي. ٤١٧٩٨ ٤٣٧٧١ فاكسميل رقم ٤٢٥٢٩
الاشتراك والتوزيع مؤسسة صوت العمال
الاعلانات يتم الاتفاق بشانه عبر اداره التحرير
تلفون / ٤٣٧٧١ ٤٢٢٦٣
عنوان المكتب الصحفي في صنعاء : مكتب صوت العمال / صنعاء / هاتف ٧١٥٩٢ / شارع القصر الجمهوري / عمارة رقم ٣٠ بجانب عمارة هائل سعيد ● التوزيع في صنعاء : وكالة الزنداني لتوزيع الصحف والمطبوعات / صنعاء / ص.ب : ٧١١٦

متى تكون الحاكمية لله!

علوي عبدالله طاهر

عندما جاء النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بالدعوة الاسلامية كان القرآن الكريم هو الذي يرسم اصول العقيدة الاسلامية، ودليل المسلمين الى ما يجب عمله او ما ينبغي اجتنابه.

وكان القرآن الكريم هو المدرسة التي تعلم في رحابها المسلمون الاول، وكان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) هو استاذ هذه المدرسة، فهو الذي قرا عليهم القرآن وعلمهم الدين وشرح لهم اسسه واحكامه، وكان بمثابة القدوة الحسنة لهم، يحتذون حذوه، ويقتدون بافعاله ويهتدون باقواله.

وقد تخرج من مدرسة النبوة جيل من الصحابة الذين عايشوا الرسول وتعلموا منه واهتدوا بهديه.

ولما مات النبي محمد (ص) بدأ عهد، جديد، عهد الخلفاء الراشدين الذين ساروا على نهج النبي في تدبير شؤون الحياة، غير ان رقعة الدولة الاسلامية في عهدهم قد اتسعت فتح بلاد الشام وفارس ومصر وغيرها، وكان لابد من نشر الدعوة الاسلامية في تلك البلاد المفتوحة فانتشر فقهاء الصحابة في سائر الامصار ليعلموا الناس الدين الجديد، وينشروا الدعوة في اماكنها، فاتجه ابو موسى الاشعري الى البصرة، ومعاذ بن جبل الى الشام وعبدالله بن عمرو الى مصر .. وهكذا بقية الصحابة.

وكان لكل واحد من هؤلاء الصحابة الخاص في التفكير، واسلوبه المتميز في نشر الدعوة الى الدين بحسب ما عند كل واحد منهم من توجيهات النبي واحاديثه فتفاوتوا في التفكير تفاوتاً كبيراً، بمقدار ما اخذ كل منهم عن النبي من احاديث، وكان لكل منهم تلاميذ اخذوا عنه، وتأثروا بمناهجهم.

وظل الصحابة والتابعون والملتقين بالقرآن الكريم واحاديث الرسول، وتميزت اتجاهم الفقهية بعد الخروج من تعاليم الكتاب والسنة، غير ان المتطورات والمستجدات في الحياة المجتمع الاسلامي اوجبت بحث المسائل الفقهية بالاعتماد على الرأي عند عدم وجود نصوص صريحة في الكتاب والسنة يمكن الاستناد اليها، فكان كل عالم يعالج المسائل باسلوب ربما يختلف عن اسلوب غيره، فنشأ من جراء ذلك عدد من المدارس الفقهية، على رأس كل مدرسة امام من التابعين ممن تلقوا علومهم على ايدي الصحابة، فكان سعيد بن المسيب في المدينة، وعطاء بن ابي رباح في مكة، وابو ادريس الخولاني في الشام، ويزيد بن حبيب في مصر .. وهكذا.

وتبلورت هذه المدارس وتساءلت فيما بينها، غير ان مدينتي المدينة والكوفة تميزتا عن سائر المدارس الفقهية، فكانتا تعرفان بمدرسة الحجاز ومدرسة العراق.

فمدرسة الحجاز الفقهية ذات سلفية، اهتمت بالمأثور واعتمدت عليه كثيراً ولم تاخذ بالرأي، فاصحابها برئاسة سعيد بن المسيب اهتموا بما اثر عن الصحابة من فتاوى واحكام، فقد حفظوها واعتمدوا عليها في اصدار الاحكام في المسائل الفقهية التي صادفتهم واستغنوا بها عن الراي، وظلوا يتقيدون بالنصوص التي بين ايديهم.

اما مدرسة العراق فقد كانت معاصرة لمدرسة الحجاز ويعيبها ابراهيم النخعي احد تلاميذ علقمة بن قيس تلميذ عبدالله بن مسعود، وتميزت مدرسة العراق عن مدرسة الحجاز في ان الاولى كانت تعلل المسائل التي تبحثها وتخضع الاحكام الشرعية لمنطق العقل حين لا يوجد دليل من الكتاب والسنة يمكن الاستناد اليها، فكان كل عالم يعالج المسالة الفقهية باسلوب ربما يختلف عن اسلوب غيره لقلة انتشار الاحاديث النبوية هناك، لبعد العراق عن موطن النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحابته، بالاضافة الى اختلاف ظروف الحياة هناك، وبروز مسائل فقهية لم تكن موجودة في عهد النبوة مما جعل فقهاء العراق يعملون الراي فيها، لقلة ما في ايديهم من ماثور.

اما مدرسة الحجاز فان شيوخها تأثروا بالنصوص تأثراً كبيراً لكثرة ما وقع بين ايديهم من نصوص، مما جعلهم يتخوفون من ابداء الراي، بالاضافة الى قلة المسائل المعروضة امامهم التي لا نظير لها في عهد الصحابة.

وفي القرن الثاني الهجري اشتد الخلاف بين مدرستي الرأي والحديث، واستقر الامر فيما بعد على اعتبار الرأي منهجاً فقهياً له حدوده واصوله الشرعية التي تبعده عن القول بالهوى الشخصي المجرد عن الدليل. وفي هذا القرن بدأ تدوين الفقه الاسلامي تدويناً علمياً، وفيه ظهرت معظم المذاهب الفقهية المعروفة لدينا، لان هذا القرن تميز بازدياد نشاط الفقهاء واجتهادهم في استنباط الاحكام الفقهية.

ومن حينها ظهرت مصطلحات جديدة في الفقه الاسلامي مثل (الرأي) و(القياس) و(الاجتهاد) بالاضافة الى مصطلحات شاعت قبل ذلك مثل (الكتاب) و(السنة) و(الاجماع).

فالرأي هو وسيلة الفقهاء الاساسية في (الاجتهاد) اقتضاه تطور الحياة، خصوصاً بعد اللجوء الى (القياس) و(الاستحسان).

ولم يكن مصطلح (الاجتهاد) مستعملاً في الحقبة الاولى من بدء الفقه الاسلامي الا في نطاق ضيق، واول من استخدم هذا المصطلح الامام مالك، استخدمه في الحالات التي لم يجد لها جواباً في احاديث الرسول (ص) فقد سئل مرة عما اذا كان من المسموح به منح الجنود نصيباً من الغنائم قبل البدء بتوزيعها، فكانت فتواه بانه ليست هناك سابقة لذلك وانما هي متروكة لاجتهاد الامام.

وما انتشار مصطلح (الاجتهاد) في كتب الفقه الاسلامي الا دليل على سمو العقل واستقلال الفكر عند علماء المسلمين الذين حرصوا على اظهار الاسلام بصورته الحقيقية باستخدام منطق العقل لنشر الاسلام والدعوة اليه.

وبفضل (الاجتهاد) واتساع نطاقه ترسخت في الاسلام قاعدة فقهية مفادها انه ما لانص فيه يستنبط اولو الامر او المجتهدون حكمه من النصوص والقواعد العامة في رفع المفاسد وحفظ المصالح.

وعندما فتح باب ()الاجتهاد) على مصراعيه امام المسلمين برزت اختلافات في بعض الاحكام التي اتوا بها، بسبب اختلاف فهمهم لكتاب الله على ضوء فهمهم للغة العربية، او بسبب اختلافهم في ثبوت نص الحديث من عدم ثبوته، ذلك ان بعض النصوص كانت تصل الى هذا العالم ولا تصل الى ذاك، وبعضها تثبت عند هذا ولا تثبت عند ذاك تبعاً للاختلاف في توثيق الرجال والرواة، او تبعاً الى شذوذ في المتن او السند ..الخ. او بسبب اختلافهم في حفظ الاحاديث وفهمها، لانهم ليسوا جميعاً على درجة واحدة من الحفظ والفهم، او بسبب قبول بعضهم لهذا الحديث ورفض الاخرين له، لانهم كانوا يخضعون النص لعملية الجرح والتعديل، وبعدها اما ان يقبلوه او يرفضوه، او بسبب تفرق العلماء في الامصار مما ادى الى ان يأخذ اهل كل بلد بما حفظوه من علمائهم الذين استقروا معهم او احتكوا بهم، ذلك ان لكل عالم قواعد خاصة في قبول الحديث او رده، ولكل عالم ايضا منهجه في استنباط الاحكام او بسبب تدخل العرف والعادة والبيئة في بعض الاحكام ذلك ان بعض العلماء كانوا يخضعون احكامهم الشرعية لظروف البيئة ويغلبون العرق والعادة فيما لا نص فيه، او بسبب انتشار الحضارة الاسلامية وتقدمها وحاجة الناس الى تشريعات جديدة تنظم حياتهم في المجتمع الجديد والكبير.

ونتيجة لذلك اختلف العلماء المسلمون في بحثهم لكثير من المسائل الفقهية مما ادى الى تعدد مذاهبهم واتساع مجال الفقه الاسلامي ليتسع لجميع القضايا التي تستجد في الحياة. لذلك لا غرابة ان نجد كثرة في المذاهب الفقهية تصل عند اهل السنة مثلاً الى اكثر من ثلاثة عشر مذهباً، عند الشيعة الى ما يقارب ذلك.

ورغم كثرة المذاهب الاسلامية الا ان اربعة فقط منها بقيت منتشرة على نطاق واسع في العالم الاسلامي وهي الحنفية، والمالكية والشافعية والحنبلية، اما بقية المذاهب الاخرى فانها اما تقلصت وضاقت حدود انتشارها او اندثرت لقلة اتباعها، وربما يرجع سبب تقلصها او اندثارها الى توقف فقائها عن الاخذ بمبدأ الاجتهاد فاماتوا في مذاهبهم روح التجديد والتطور مما ادى الى عدم قدرتها على مواكبة تطور الحياة فانحصرت في مناطق محدودة. اما المذاهب التي لاتزال حية فان الفضل في ذلك يرجع الى اجتهاد الفقهاء الذين ظلوا يجددون فيها دوماً لتواكب تطور الحياة المتجددة، فلقيت قبولاً عند المسلمين مما كتب لها البقاء والانتشار في العالم الاسلامي الى اليوم.

وبعد هل من مصلحة الشريعة الاسلامية ان نسد امامها جميع المنافذ والابواب لتبقى متجددة دوماً؟

وهل يضير الشريعة شيئاً اذا ما دخلها شيء من روح العصر؟ بما ينسجم مع حياتنا المعاصرة؟

وهل في مصلحة المجتمع الجمود والانغلاق والانعزال عن العالم، لمجرد ان بعضاً من علمائنا الافاضل يرون كل جديد في حياتنا بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار؟

ياترى، كيف سيكون حالنا اذا سدينا النوافذ وحجبنا عنا ضوء الحضارة المعاصرة؟

وكيف سيكون حال شعبنا لو استسلم لاعداء التقدم واعداء الدستور الذين اعاقوا انتفاضة عام ١٩٤٨؟

هل ستنار مساجدنا بالكهرباء؟ هل سيرتفع الاذان عبر مكبرات الصوت؟ هل ستصل المياه النقية الى كل قرية وحي؟ هل ستزول العزلة بين المناطق؟ هل سيتوفر العلاج للمريض، والتعليم للطفل والعمل للعاطل والامن للمسافر والمقيم؟ وهل، وهل، وهل؟

اسئلة اضعها تاركاً الاجابة عنها.

ان الذين يخوفوننا من الغزو الفكري او الحضاري اولى بهم ان يصونوا وحدتنا من التمزق، ويحموا شعبنا من الشتات والتفرق، ويسهموا في تعزيز الامن والاستقرار، لنبدأ مرحلة جديدة في حياتنا تسودها المحبة، ويظللها العدل، ويصونها القانون، ويحميها الدستور. وحينئذ فقط ستكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين ظلموا هي السفلى، اما في ظل الخوف والفوضى وامتهان كرامة المواطن، وسلب حقوق الناس، وانتشار الفساد، وتحكم الاقوياء في الضعفاء، فان اي حديث عن الحاكمية لله ضرب من الخيال، واي دعوة لتطبيق الشريعة في مجتمع تناحري - الضعيف فيه لا حول له ولا قوة - نوع من المغالطة.

ان الشريعة تحتاج الى حاكم يعلن على الملأ «الضعيف عندي قوي حتى آخذ الحق له، والقوي عندي ضعيف حتى آخذ الحق منه» فهل حكامنا من هذا النوع؟

والشريعة لن تطبق الا في مجتمع فاضل يتساوى فيه الجميع، ويكون فيه الناس كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا، وهل نحن قد ارتقينا الى هذا المجتمع؟

اذن، لماذا لا تتكاتف السواعد، وتتآزر كل القوى لبناء المجتمع المنشود؟ بعيداً عن الحقد والضغينة والكراهية، وحينئذ - فقط تكون الحاكمية لله.

في ذكرى الشيخ المناضل

عبدالله حسين ذيبان ورفاقه رحمهم الله

احمد مهدي المنتصر

كان لحادث اغتيال الشيخ عبدالله حسين ذيبان في حادث من اسوأ حوادث الثار المقيته اثراً محزناً في نفوس من عاصروه وعاشوا معه وسمعوا عن تضحياته الوطنية طوال فترة نضاله منذ حركة ١٩٤٨م ومروراً بمساندته لحركة ١٩٥٥م ومناصرته وتفاعله مع حركة حاشد الابيه عام ١٩٥٨م الذي ذهب ضحيتها وآخرين قائدها الشهيد الشيخ الوطني الحر حسين بن ناصر الاحمر وإبنه الوطني البارز حميد بن حسين الاحمر رحمهما الله شهداء في سبيل الله والوطن والشعب وسجن في حجه مع آخرين لنفس الانتفاضه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عضو المجلس الاستشاري لجمهوريتنا الفتية والذي لم يطلق سراحه إلا صبيحة يوم الثورة ١٩٦٢/٩/٢٦م مع بقية احرار اليمن

ان الفقيد عبدالله ذ يبان والذي احتظنته لحج وعدن أيام كفاحه ضد الإمامه حتى قيام الثورة والذي ظل مدافعاً عنها حتى يوم وفاته، قد اقترن اسمه مع بقية احرار اليمن في تلك الفترة امثال الشيخ المناضل الوالد سنان ابولحوم واخيه علي ابو لحوم سفيرنا في الاردن والشيخ حزام احمد الشعبي والمرحوم الشيخ علي شويطر «انظر الصورة رقم ١» والشهيد الشيخ شعلان محمد القبيسي رحمه الله الذي قطع اصبع يده ونثر دمه على قميص سلطان لحج عندما اراد هذا السلطان ان يعيد الى الامام بعض الاحرار القادمين عبر الحدود المصطنعه زملاء الشيخ عبدالله حسين ذيبان والقبيسي الهاربين من نير الحكم الامامي الاستبدادي المطلق في محاولة اخيرة منه لانقاذ حياتهم من الاعدام.

امثال: الشيخ محمد احمد الحباري والشيخ علي شويطر والشيخ محسن ردمان الذي استشهد بعد انتصار الثورة وهو واقف ينفخ في البوق إستعداداً للمعركة في سنوان والشيخ عبدالله ابو دجانه رحمهم الله جميعاً. ومن الاحياء أمد الله اعمارهم بالصحة الشيخ حزام احمد الشعبي والشيخ مهدي القطيش من العصيمات كان هؤلاء جميعاً احرار اليمن زملاء فقيدنا الشيخ عبدالله ذيبان والشيخ الشهيد شعلان القبيسي الذي ضحى بدمه مرتين في سبيل الحرية: المرة الاولى كما اسلفت عندما قطع اصبع يده لانقاذ زملائه والمرة الاخيرة عندما استشهد مدافعاً عن الوطن والجمهورية في سبيل الله على جبال حجه.

ومن عدن مدينة احرار اليمن ومروراً بلحج المناضلة مقر إقامة المذكورين من احرار اليمن كان ينطلق الفقيد الشيخ عبدالله حسين ذيبان وزملاؤه المذكورون متخطين الاخطار عبر الحوطة عاصمة السلطنة العبدليه وقتئذ إحدى محطاتهم النضاليه وبالذات في بيت المرحوم الشيخ العبد المنتصر حيث كان الوالد مهدي المنتصر رحمه الله احد انصار ومؤيدي احرار اليمن ضد الاستعمار والامامة وكان انطلاق الاحرار في نضالهم ضد الامامة يسير في اتجاهين -

الاتجاه الاول الضالع عبر الازارق وبلاد حمدي الى الحشاء وكانت تربطهم علاقات ممتازة مع بعض الوطنيين ضد الاستعمار.

وحكم الامير في فترة الخمسينات امثال الشيخ محمد صالح الازرقي والشيخ منصور عواس رحمهما الله. والاخير حاول بعد لجوئه إلى الشمال التوسط للشيخ عبدالله ذيبان عند الامام بالحديدة بمبادرة ذاتية منه. وبالفعل ارسل الامام الى عامل الحشا برقية فيها امان للشيخ عبدالله حسين ذ يبان حيث قام عامل الحشا أحمد عبدالله الكهالي بارسال الامان اليه في ١٤ شعبان ١٣٨٠هـ «انظر الصورة ٢» ولكن الشيخ عبدالله ذ يبان رفضه تماماً، واستمر في نضاله براب وتضحية.

اما الاتجاه الثاني فهو ماويه: وكان من انصارهم هناك الاخوان السيد محمد هاشم عبادي والسيد عبدالله هاشم عبادي والاخ علي لطف هريش والاخ علي عبدالله البحر رحمه الله وآخرين فمن خلال الحشا وماويه كانت تدخل المتفجرات المصنوعة من الباروت «الصرنج» الذي يستخدم في شق الطرقات، وكذلك المنشورات التي كانت تسلم باليد في تعز وإب والحديدة وبقية المناطق ومن اشهر التفجيرات - التي نفذها الشيخ عبدالله ذيبان رحمه الله وزملاؤه الشيخ حزام احمد الشعبي والشيخ علي شويطر رحمه الله والعقيد علي ابولحوم والشيخ محمد احمد الحباري رحمه الله هي تلك التي تزامنت مع عروض الفرقة الصينية بتعز وفي داخل قصور الامام واحدثت رعباً كبيراً في نفوس الائمة ورهشة فيها إكبار واعجاب من قبل ابناء الشعب والتي كان على علم بها قبل حدوثها الاخ عبدالغني مطهر والملازم محمد مفرح واللذان كانت تربطهما بالمذكورين روابط نضاليه متينة [وبالفعل بعد عملية التفجير وإنسحاب الفدائيين المذكورين عبر عصيفره وحتى القاعدة مشياً على الاقدام. قام الملازم محمد مفرح بعمل تمويه ومساعدة لهم في القاعدة حيث كانوا في امس الحاجة الى العلاج والماء والطعام بعد الاعياء الشديد الذي اصابهم] «انظر كتاب يوم ولدت اليمن مجره - الطبقة الثانية عبدالغني مطهر ص ٥٥» وبعد قيام الثورة هبوا جميعاً للدفاع عنها «فمنهم من قضي نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً» صدق الله العظيم.

ان هذه النبذة التاريخية المختصرة جداً عن حياة الشيخ عبدالله حسين ذيبان وزملائه الاحرار الوطنيين تجعلنا نتوجه وبالحاح الى كل زملاء الشيخ عبدالله ذيبان ممن بقوا على قيد الحياة وكل الشرفاء الذين يعرفون عن نضالهم ان يسارعوا الى تدوين ذكرياتهم وتاريخ نضالهم وسيرتهم الشخصية وسيرة الاخرين المجهولين ان كانوا يعرفوا عنها شيئاً، وذلك قبل فوات الاوان خدمة للحقيقة والتاريخ دون تشويش او مغالطة او مجاملة او تقصير. لاننا عندما نتكلم عن اي حدث تاريخي او شخصية وطنية يجب ان نعطيها حقها الوافي كما هي بمنظار الامس وقت الحدث وليس بمنظار اليوم الذي لا يقبل إلا لما يصلح لحامله وهذا الخطا وبطبيعة الحال مرفوض كل الرفض لانه منافي للحقائق العلمية وللضمير والانسانية فالانسان ومايملك اليوم ملك لاحفاده وللاجيال القادمة بالضبط كما كان اولئك الاحرار البرره ملكاً لنا ولثرائنا الوطني ولتاريخنا المعاصر فهم صناع هذا اليوم الذي نعيشه واضاءوا لنا بدمائهم الزكية وجهودهم الجبارة ومآثرهم البطولية الرائعة طريق اليوم والمستقبل الواعد بالعطاء والازدهار والمحبة والسلام طريق الوحدة الوطنية والتنمية والاصلاح. قال تعالى: ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها وادعوه خوفاً وطمعاً إن رحمت الله قريب من المحسنين. صدق الله العظيم (سورة الاعراف الاية ٥٦) فالى كل الشهداء الابرار نسأل الله الرحمة والمغفرة. وإنا لله وإنا اليه راجعون.

الشيخان حزام الشعبي وعلي شويط

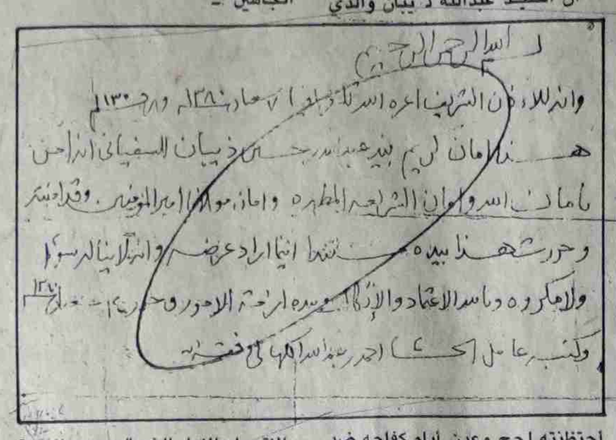

بسم الله الرحمن الرحيم

وانه للاذان الشريف امره الله ... سنة ١٣٨٠هـ ورجب ١٣٠

هذا امان لريم بن عبدالله بن حسين ذيبان السفياني انه ...

ما دام الله وامان الشريعة المطهرة وامان مولانا امير المؤمنين ...

وحرر شهر هذا بيده ...

ولا مكروه وباسم الاعتماد والاذكا ...

وكتبه عامل الحشا احمد عبدالله ...

تتمات من الصفحة الاولى

ردود افعال ...

الوخيمة التي كانت ستترتب عنه عملية الضم.

كما ابدت قيادات في رئاسة الدولة والحكومة عن دهشتها لما كان سيتم وانهم استفسروا عن ذلك من وزير النقل من جهة اخرى اعربت شخصية قيادية كبيرة في اليمنية تنصلها مما كان يجري مبدية عدم علمها به وذلك تهربا من الفضيحة.

عمال وباحثو ...

الواضحة من قبل وزيري المالية والزراعة.

ومن المتوقع ان يصعد الاضراب هذا اليوم الخميس اذا لم تظهر حتى الان اي بوادر للاستجابة لمطالب العاملين المشروعة.

فضيحة اخلاقية ...

الشخصيات المتورطة فيها والتي يقال ان من بينها افراداً يدعون العلم باصول الدين والشريعة.

المعروف ان اشاعات كانت تتردد عن ممارسات تجري في بعض هذه المعاهد والتي تتخذ اداة لتوريط الاطفال والفتيان والدفع بهم لاعمال سياسية تحت ستار ديني في ظل معارضة شعبية في استمرار هذه المعاهد والتي تبنى مناهجها بصورة مخالفة للمناهج الرسمية المحددة من قبل وزارة التربية والتعليم.

السلطات المصرية ...

بالسفارة اليمنية او مدير مكتب اليمدا او اليمنية للطيران وتبين المعلومات ان حجز المواطنين اليمنيين لا يقتصر على القادمين من اليمن وانما من مناطق اخرى ايضا. والقيام بترحيلهم مجددا على اول طائرة مبادرة.

الجدير بالذكر ان هذه الممارسات لسلطات الامن المصرية تجري منذ فترة طويلة في وقت لم تتخذ فيه السلطات اليمنية اي رد فعل مماثل انطلاقا من احترامها للمواثيق الدولية وللمواطنين المصريين الذين يفدون البلاد او يمرون عبر مطاراتها في وقت لازالت فيه سلطات الامن المصرية تتمادى كثيرا في سلوكها المشين والذي يقابل باستنكار المواطنين اليمنيين واستهجانهم له.

تواصل اللقاءات ...

وغيرهم.

وفي اللقاء الذي تم مع رجال الكلمة من الاعلاميين والكتاب والادباء والمثقفين اكد الاخ الرئيس على الدور الذي تلعبه اجهزة الاعلام في الارتقاء بمستوى الوعي الوطني وممارسة النقد المسئول مبينا اهمية ان تضطلع هذه الاجهزة بواجباتها في خلق ثقافة وطنية تتبلور من خلالها الشخصية اليمنية الحضارية القادرة على الاسهام في اثراء الواقع الثقافي الوطني والقومي والانساني.

«راجع ص ٨»

الارياني والدستور ...

يحاولون به تضليل العامة من الناس لاهداف خاصة لاتخدم الوحدة والدين الاسلامي الحنيف الذي يدين به شعبنا ..

«صوت العمال» توجه الدعوة الى معد هذا البرنامج لاستضافة قادة الثورة اليمنية «٤٨ - ٦٢م» وفي مقدمتهم المناضل الوالد المشير السلال اول رئيس للجمهورية عام ٦٢م والمناضل القدير عبدالسلام صبره واعضاء اللجنة الدستورية الذين شاركوا في وضع الدستور وفي مقدمتهم اصحاب الفضيلة العلماء.

كما نرجو ان نسمع آراء من يتواجدون في قمة السلطة وبوجه خاص قيادتي مجلسي الشعب والشورى سابقا واعضاء مجلس الرئاسة حاليا.

«صوت العمال» تتمنى للزميل العنسي التوفيق والمزيد من النجاحات.

شركة التأمين ...

باعتبارها مملوكة للدولة ١٠٠٪ وتحقق ارباحا مالية فان قانون المؤسسات يلزمها باعطاء ٧٠٪ من صافي ارباحها للموازنة العامة للدولة.

الجدير بالذكر ان هذه المساهمة تدفعها الشركة سنوياً منذ انشائها بنسبة ٨٥٪ من صافي ارباحها وانه ابتداءً من عام ٩٠م خفضت هذه النسبة الى ٧٠٪.

القضاة في المحاكم ...

محكمة ابتدائية الى وظيفة مساعد قاضي.

وتبين المعلومات الخاصة ان التسكين الحالي سيؤدي الى بذر الشقاق بين القضاه اضافة الى عدم مساواتهم في العلاوات مع زملائهم في النيابة العامة والذين ميزوا بعلاوة اضافية عن زملائهم القضاة.

من جهة اخرى لازالت عملية الاستغراب بادية على القضاة في اختلاف التعامل الوظيفي الذي يريدون تطبيقه بصورة مختلفة عن زملائهم القضاة في المحافظات الشمالية. الامر الذي يستوجب تدخل رئيس مجلس القضاء الاعلى ووزير العدل لمعالجة هذه الوضعية قبل استفحالها وبما يهدد ويتوقف البث في قضايا الناس وتعطيل مصالحهم.

اغلاق مصنع ...

مدنيون وعسكريون.. دون ان تطالهم يد القانون ومع الاسف رأى بعض من هؤلاء يركع ساجدا في الصف الاول في بيوت الله ويخرج بعد ذلك ليطالب القيادة والحكومة بمحاربة (الخمور).. واغلاق المصنع في عدن تمسكا بالدين والاسلام! كما يتناسى مثل هؤلاء (عنوة) صناعة (الخمر البلدي) التي تتم في البيوت اليمنية وعلى مشهد ودراية القاصي والداني بما فيهم الحكومة.

وليس بخاف على احد، ان من يشارك في مثل هذه الصناعة وتمويلها رجال ذات وجاهة وآخرون ممن يعرفون بتشددهم بالدين والدين منهم براء.. كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب.

ان تفحصنا وبامعان شديد لمجموع هذه القضايا ولجوهر وعمق القضية وخطورتها والتصور في معالجتها الشاملة والتعامل معها باسلوب (تطبيب الخاطر) انما يفهم من ذلك ان المسالة هي تصفية احد مصانع القطاع العام على طريق تصفية بقية مؤسسات القطاع العام بصور واشكال ومبررات مختلفة ولنا في هذا من الشواهد الكثير!

اننا نخشى ان لايكون هذا القرار يسير في اتجاه العد التنازلي للمزيد من التنازل وعلى حساب اهداف ومكاسب الثورة اليمنية التي تحققت بفضل تضحيات جسيمة للشعب اليمني ونامل ان لايكون هذا القرار ايضا خطوة اولى على طريق مزيد من الخطوات التراجعية التي شكلت شروط واسس اعادة توحيد الوطن وقيام الجمهورية اليمنية سيما وان هذا الاجراء قد جاء ليلبي (قناعات) ومطالب من عرفوا بعدائهم لثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر المجيدتين وعدائهم للوحدة اليمنية مهما حاولوا الظهور بصور جديدة فالتاريخ لازال حيا في سجلاته.

ان مثل هذا الاجراء ربما اريد به استهلاكا للراي العام او امتصاصا للحملة الشعواء التي تقودها بعض (الجماعات) هذه الايام - ضد الدستور تحت شعار الدين وتلبية قناعاتها ومطالبها ولاسباب سياسية!!

اننا نتساءل - بالمناسبة هل الدول العربية والاسلامية التي تتواجد فيها مصانع للبيرة هي دول غير اسلامية وكافرة بمجرد ان فيها مصانع كهذه..؟! وهل ستصبح عدن سوقاً حرة في ظل هذه النظرة؟! وهل سيطلب من قيادتنا السياسية (التوبة) لانهم عارضوا التدخل الصهيوني الامريكي الاطلسي في شؤون المنطقة وتدنيس مقدساتنا الاسلامية وقتل اخوتنا وآبائنا ونسائنا واطفالنا في العراق كما افتى بذلك الشيخ طنطاوي (مفتي) مصر الذي يدعو من وقفوا مع صدام الإلتزام بتوبة الاسلام!

ان شعبنا اليمني ليس بحاجة لان يثبت اسلامه وتمسكه بالدين الحنيف.. من خلال اغلاق مصنع (البيرة) وان يتم ذلك بقرار من القيادة!

ان القضية غدت اكبر واخطر من ذلك.. وقد يتلوها فرض قناعات اخرى على حساب مصالح الشعب، ربما تؤدي بعضها الى حدوث (فتنة) في المجتمع شعبنا اليمني في غنى عنها.. وثقتنا كبيرة من ان القيادة على دراية بذلك فهل حان الاوان لتقول كلمتها.. انا لمنتظرون!

أنين الشارع ...

تتمة ص ٨

قدرا من التوازن بين هذه وتلك.. المسالة تكمن في انشاء دولة ومجتمع تحكمه عدد من المؤسسات التي لاتسمح بتعطيل الدساتير والقوانين والانظمة.. مؤسسات لايستطيع في حضورها (مغامر) من القفز الى سدة الحكم ليعطل كل تلك الادبيات القانونية والحقوقية مؤسسات لاتسمح بتحريك الفرق العسكرية والدبابات لتسحق كل مايحتكم اليه الناس. مؤسسات قادرة على السهر ورعاية الحقوق والواجبات.. مؤسسات تكون فوق الجميع تلكم هي المسالة الاساسية والتي بدونها نكون كمن شيد بناءا جميلا مزخرفا لكنه دون (اساس) يضمن لهذا البناء الصمود في وجه الاعاصير والكوارث.

نقلا عن الزميلة صحيفة التصحيح العدد الثامن بتاريخ ٩١/٣/٢٦م

اللجنة النقابية في البنك الصناعي بصنعاء تحتج على اجراءات المدير بحق العاملين

رفعت اللجنة النقابية في البنك الصناعي في صنعاء مذكرة الى الاخ رئيس واعضاء مجلس الرئاسة ورئيس واعضاء مجلس النواب ورئيس واعضاء مجلس الوزراء..

وقد تضمنت المذكرة احتجاج اللجنة النقابية على العقوبات غير القانونية التي اتخذها رئيس البنك بحق المشاركين في مسيرة يوم ١٩٩١/٣/١٧م المتضامنة مع شعب العراق الشقيق والتي نظمتها اللجنة الشعبية العليا للتضامن مع العراق والامة العربية دون الاستجابة لمناشدة كثير من الهيئات الشعبية لالغاء العقوبات والمتمثلة بخصم (قسط يومين مع انذار لاعضاء الهيئة الادارية وخصم يوم على باقي المشاركين) لعدم مشروعيتها - على حد تعبيره -

وقالت المذكرة اننا نجدد مناشدتكم بسرعة التدخل لحمايتنا من التعسفات والاجراءات الانتقامية والمتلاحقة على اللجنة النقابية بالمرفق موضحة ان عمال وموظفي البنك الصناعي مازالوا يتحملون اوزار حرب الخليج رغم توقفها في المنطقة..

اليوم في صحيفة ١٤ اكتوبر مناقشة التسكين الوظيفي واكرامية رمضان

صوت العمال (خاص):

تناقش اللجنة النقابية بصحيفة ١٤ اكتوبر اليوم الخميس مع الزملاء المحررين وموظفي وعاملي الصحيفة وبحضور رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير جملة من القضايا التي تمر بها الصحيفة بما في ذلك وضعية الكادر الصحفي ووضعية الصحيفة الحالية.

وعلمت «صوت العمال» ان من بين القضايا التي ستتم مناقشتها مسالة التسكين الوظيفي الخاص بالصحفيين والعاملين وكذا اكرامية رمضان والتي تعد مكافأة للجهود التي تبذل في اصدار وتحرير الصحيفة ومساهمتها في العملية الاعلامية الجارية.